جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاتصال تخصص الصحافة و النشر بعنوان:

إتجاهات الصحافة السودانية في معالجة قضايا العلاقات السودانية المصرية: قضية حلايب أنموذجاً

Sudanese Press Trends in Dealing with Issues of Sudanese-Egyptian Relations: Halayib Case as a Model

دراسة تطبيقية على عينة من الصحف السودانية في الفترة من 1 ينـــاير 2013م –31 ديسمبر 2015م

إعداد الطالب: حيدر عبد الحفيظ محمد عبد الحفيظ

إشراف. أ. د/ حسن أحمد الحسن

مايو 2018م

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث :

حيدر عبد العزيز محمد علي الحمزة

عنوان البحث :

اتجاهات الصحافة السودانية في معالجة قضايا العلاقات السودانية المصرية - حلايب نموذجاً

Sudanese Press Trends in Dealing with Issues of Sudanese - Egyptian Relations: Halayib Case as a Model

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: عائشة أبو العزائم حامد

التوقيع: ..... التاريخ: 2018/5/13

الممتحن الداخلي

الاسم: د. محمود عثمان محمد نور

التوقيع: ..... التاريخ: 13/5/2018

المشرف

الاسم: د. حسن أحمد الحسن

التوقيع: ..... التاريخ: 2018/5/13

ص.ب 407 فاكس/ 83 769363 البريد الالكتروني cgs @ sustech edu.

الآيـــــــة

قال تعالي:

(نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

صدق الله العظيم

الأية 76 سورة يوسف

الإهـــداء

إلى روح والدي في عليائه عبد الحفيظ محمد عبد الحفيظ، الذي أول ما غرس في نفسي حب الآخرين والخير للجميع ، وفارق الحياة قبل أن يفرح معي باتمام هذه الدراسة وهذه الدرجة العلمية التى تمنى حضورها له الرحمة والغفران.

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب مع الأيام أطال الله عمرها والدتي أخية جبارة الله، علمتنا أن الحياة التزام وكفاح وطاعة و شجاعة وحب أخرين.

إلى أسرتي الصغيرة التي تقف وتساند وتشد من ازري وتوفِّر لي سبل الراحة والسعادة زوجي الغالية سارة محمد فضل الله وابني محمد وزهرتيّ روان وريان.

إلي الأَهل في الحواتة وإلى أسرة جامعة البحر الأحمر.

إلى أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية علوم الاتصال.

إلى البروفيسور حسن أحمد الحسن المشرف على هذه الدراسة.

إلى دكتور المهدي سليمان المهدي المشرف المعاون في هذه الدراسة .

وإلى أصدقائي وزملاء دراستي و الأساتذة الأَجلاء وجميع من دعا وتمنَّى لي الخير أُهدي إِليكم هذه الدراسة، سائلاً الله أن ينفع بها العباد والبلاد.

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله عزَّ وجلَّ الذي له الفضل والمنَّة في ما وفق وسدَّد لإكمال الدراسة.

والشكر أجزله للبروفيسور حسن أحمد الحسن لإشرافه على الدراسة بوقته ونصحه وتوجيهاته له منِّي كل عاطر الشكر والتقدير.

والشكر أَجزله للدكتور المهدي سليمان المهدي، المشرف المعاون على جهده المقدر و توجيهاته المستمرة التي أَفادتني كثيراً في الدراسة له مني كل الاحترام والشكر و التقدير.

وأتقدم بالشكر لأسرة جامعة البحر الأحمر و اسرة كلية علوم الاتصال جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا في تقديم الدعم والمساندة والوقوف معي حتى إِتمام الدراسة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

مستخلص

تناولت الدراسة موضوع اتجاهات الصحافة السودانية في معالجة قضايا العلاقات السودانية المصرية بالتطبيق على قضية حلايب، وهدفت الدراسة التعرف على الأسس المهنية والأخلاقية في التغطية الصحفية للقضايا السياسية والدبلوماسية وقضايا الخلافات بين الدولتين، ومعرفة مواقف الحكومة السودانية في ما يتعلق بقضايا العلاقات مع دولة مصر، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي يجانب استخدام أداة المقابلة مع رؤساء تحرير صحف سودانية وأساتذة اعلام جامعيين لتدعيم نتائج تحليل مضمون الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات تغطية الصحافة السودانية متسقة مع رؤية الحكومة السودانية في قضايا العلاقات السودانية المصرية وتبعية حلايب للسودان، وأكدت الدراسة أن الصحافة السودانية لم تُولِ قضايا العلاقات السودانية المصرية قدراً كافياً من التغطية ، وإنما كانت تساير الأحداث وتفرد المساحة للقضايا متى ما برز حدث أو حدثت مشكلة بين الدولتين، وأوصت الدراسة بأن تولي الصحافة السودانية قضية حلايب أولوية في التناول والتغطية والطرق المتواصل للمشكلة حتى تضمن عودتها للسودان، مع ضرورة عودة العلاقات السودانية المصرية لطبيعتها الودية، وضرورة تنظيم حملات صحفية منظمة و تغطيات تفسيرية لقضايا العلاقات السودانية المصرية تبين وجهة نظر الحكومة السودانية في قضايا العلاقات المختلفة بما فيها قضية حلايب.

Abstract

This study takes to determine trends in the Sudanese Newspaper in the treatment of the Sudanese-Egyptian relations issues Applied on Halayib issue. The study aimed to know the ethic and professional basics in political , diplomatic , and conflict between tow countries in press converage. And to know attitudes of Sudanese government in relations issues with Egypt .The study used the Analysis descriptive Methodology and also used interview as a tool carried out with editors-in-chief Sudanese newspapers, Communication Professors to support the results of the content. The study used interview as a tool carried out with editors-in-chief Sudanese newspapers, communication professors to support the results of the content. The study found that the Sudanese press coverage to the issues of Sudan relations, during the period of study are consistent of the vision of the Sudanese government in the Sudanese-Egyptian relations issues, including with vision of Halayib issue and belong to Sudan. The study confirmed that the Sudanese newspapers has not converged the Sudanese-Egyptian relations issues enough , but were kept pace with events and uniqueness of the space issues once emerged event or problem between the two countries have taken place . The study recommended: The Sudanese Newspapers must take the Halayib issue a priority in handling and continuous coverage of issue, in order to ensure its return to Sudan, with the need for the return of the Sudanese-Egyptian relations to it is friendly nature. The need to organize a newspaper campaigns and covers interpretive issues Sudanese-Egyptian relations shows the point of the Sudanese government's view in different relations issues , including the Halayib issue.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الأية	أ
الإهداء	ب
الشكر	ج
المستخلص	د
Abstract	ه
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة	
المقدمة	1
أسباب اختيار الموضوع	2
مشكلة الدراسة	2
تساؤلات الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
منهج الدراسة	6

أدوات جمع البيانات	8
مجتمع الدراسة	9
حدود الدراسة	9
عينة الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	10
الدراسات السابقة	14
الفصل الثاني: القضايا السياسية في الصحافة السودانية	
المبحث الأول: نشأة الصحافة السودانية	19
المبحث الثاني: تطور الصحافة السودانية	35
المبحث الثالث: القضايا السياسية في الصحافة السودانية.	50
الفصل الثالث: العلاقات السودانية المصرية	
المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات السودانية المصرية	64
المبحث الثاني : تطور العلاقات بين السودان ومصر	78
المبحث الثالث: تعامل الدولتين في قضايا العلاقات	91
الفصل الرابع :حلايب الجغرافية والتاريخ والسكان	
المبحث الأولى : جغرافية وتاريخ حلايب	104
المبحث الثاني: أسباب مشكلة حلايب	114
البمحث الثالث : الواقع الحالي لمشكلة حلايب	125
الفصل الخامس إجراءات الدراسة الميدانية :	

المبحث الأول: نبذة عن صحف الدراسة (الأيام، الرأي العام و السوداني)	137
المبحث الثاني: خطوات الإجراءات المنهجية	140
المبحث الثالث: تحليل مضمون صحف الدراسة(الأيام، الرأي العام و السوداني)	149
تحليل مضمون صحيفة الأيام	149
تحليل مضمون صحيفة الرأي العام	161
تحليل مضمون صحيفة السوداني	173
المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق	185
التحقق من الفرضيات	185
مقارنة الفرضيات مع المقابلات	187
مقارنة نتائج التحليل مع المقابلات	191
النتائج	192
التوصيات	195
المراجع	197
الملاحق	-

فهرس الجداول

أولاً فهرس جداول تحليل صحيفة الأيام

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات	149
2	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية	150
3	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف	151
4	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون	152
5	الطابع الذي اخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية	153
6	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال	154
7	مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء	155
8	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر	156
9	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول	157
10	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات	158
11	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة	159
12	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير	160

ثانياً فهرس جداول تحليل صحيفة الرأي العام

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات	161
2	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية	162
3	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف	163
4	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون	164
5	الطابع الذي اخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية	165
6	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال	166
7	مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء	167
8	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر	168
9	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول	169
10	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات	170
11	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة	171
12	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير	172

ثالثاً فهرس جداول تحليل صحيفة السوداني:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات	173
2	الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية	174
3	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف	175
4	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون	176
5	الطابع الذي اخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية	177
6	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال	178
7	مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء	179
8	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر	180
9	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول	181
10	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات	182
11	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة	183
12	التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير	184

رابعاً فهرس جداول المقابلات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول مقابلات أساتذة الجامعات	189
2	جدول مقابلات رؤساء التحرير	190

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

-المقدمة

-أسباب اختيار الدراسة

- مشكلة الدراسة

-تساؤلات الدراسة

-فرضيات الدراسة

-أهداف الدراسة

-أهمية الدراسة

-منهج الدراسة(أدوات الدراسة، مجتمع الدراسة والعينة)

-مصطلحات الدراسة

-الدراسات السابقة

مقدمة:

عُرفت الصحافة الوطنية عبر تاريخها الممتد بانحيازها لقضايا البلاد ومحافظتها علي وحدته وصون ترابه وحرصها عليه من التمزق والضياع، وعبرت صحف ما قبل الاستقلال كصحيفة الحضارة في إعدادها الأولى في العشرينيات من القرن الماضي عن خط الصحافة الوطني في بيان للصحيفة حينما أوردت: "لا نستطيع بحال من الأحوال من أن نسمح في شيء يتعلق بالحق الوطني أو ننال في أمر يرتبط بالشرف القومي"، (صالح، 1996، ص 50 – 51).

وقضايا العلاقات السودانية المصرية، واحدة من هموم الصحافة الوطنية التي توليها الصحف اهتماماً بالقدر الذي يحفظ للسودان وحدته، وأن لا يكون التقارب في العلاقة مع أي دولة كانت، على حساب التنازل على بعض مكتسبات البلاد أو سيادته على أراضيه .

كما تجد قضية العلاقات السودانية المصرية موقعها في صحافة السودان فان قضايا العلاقات الخارجية بين الدول بشكل عام– مثلها مثل الأزمات– تحظى بتغطية كبيرة و اهتمام من جانب وسائل الإعلام، وتؤثر المعالجة لأي قضية على العملية الإعلامية والجمهور حتى لا تتحول لازمة (عماد، 2005م، ص 83).

ومنطقة حلايب المتنازع عليها بين السودان ومصر، وعلى الرغم من أن الدلائل والوثائق منذ تاريخ قديم تشير إلى أحقية السودان بها، غير أن القضية ظلت عالقة ولم تجد حسماً لها واعترافاً من الجانب المصري بهذا الحق مما شكل ذلك مصدر توتر للعلاقات بين البلدين.

وفي السنوات الأخيرة دخلت تلك العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من عدم الاستقرار بعد أن لعبت عوامل سياسية وإستراتيجية واقتصادية في التأثير في شكل العلاقات بين الدولتين رغماً عن وجود نقاط التقاء بين السودان ومصر.

أسباب اختيار الدراسة:

1- العلاقات مع مصر والسودان قضايا متجددة ومتداخلة في كل مرة تبرز في السطح مما يجعل وسائل الإعلام تتناولها و تتسابق لعرضها صحفياً .

2-مشكلة حلايب تتجدد في كل مرة متى ما شابت العلاقات السودانية المصرية شيء من عدم الصفو.

3-مشكلة حلايب المتنازع عليها سودانية حسب الوثائق والشواهد التاريخية والواقعية، وتأخر أمر حسمها بـــأحقية السودان لها؛ كان مدعاة للدراسة.

مشكلة الدراسة:

شكلت قضايا العلاقات السودانية المصرية في السنوات الأخيرة اهتمام خاص بين السودان ومصر، وشهدت العلاقات بين الدولتين حالة من عدم الاستقرار رغماً عن وجود نقاط التقاء وروابط بين السودان ومصر في ملفات اقتصادية تم الاتفاق حولها ومثلت قضية مثلث حلايب نقطة توترات محورية في العلاقات بين الدولتين.

ظهرت مشكلة حلايب لأول مرة في العام 1958م حينما قسمت الحكومة السودانية الدوائر الانتخابية لأول انتخابات عقب الاستقلال ومن ضمن الدوائر في شمال السودان دائرة حلايب وشلاتين وحلفا،

اعترضت الحكومة المصرية على اجراء الانتخابات في حلايب واعتبرت أنه ولا يحق للحكومة السودانية أن تشملها ضمن الدوائر الجغرافية (طه، 2000م،ص81)، وتوالت الاحداث بعدها واستمر الخلاف إلى يومنا هذا، حيث مازالت حلايب كمشكلة حدودية بين مصر والسودان مطروحة بلا حل و ادعاء كل طرف أحقيته السياسية لحلايب المتنازع عليها(ندوة أعمال مثلث حلايب، 1998م، ص49).

وبرزت للباحث مشكلة الدراسة المتمثلة في الأسئلة والآستفهامات الآتية:

1-هل ساهمت معالجة الصحافة السودانية في تناولها لقضايا العلاقات السودانية المصرية على التأكيد بأحقية السودان بمنطقة حلايب ؟

2- هل كانت المعالجة الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية في الصحافة السودانية كافية لتناول قضايا العلاقات بين الدولتين ؟

3-هل انطوت المعالجة الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية على مواقف معينة؟

تساؤلات الدراسة:

1- ما هي اتجاهات الصحافة السودانية في تناول العلاقات السودانية المصرية ؟

2- ما هي أكثر موضوعات العلاقات السودانية المصرية بروزاً في التغطية الصحفية إبان فترة الدراسة؟

3- ما هي أكثر أنواع الأشكال الصحفية تناولاً لقضايا العلاقات السودانية المصرية في فترة الدراسة ؟

4- ما حجم الموضوعات في الصحافة السودانية التي تتناول تصالحية العلاقات بين الدولتين مقارنة بين الموضوعات التي تتناول الخلافات ؟

5-هل هنالك حملات صحفية نظمتها الصحف السودانية في قضايا العلاقات السودانية المصرية ؟

6- هل هنالك ربط بين توتر العلاقات بين الدولتين وبين بروز قضية حلايب في الصحف السودانية ؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الأتي:

1- لا توجد اتجاهات موحدة للصحافة السودانية في تناول العلاقات السودانية المصرية.

2-الموضوعات الدبلوماسية هي أكثر الفئات تناولاً في قضايا العلاقات السودانية المصرية

3- فئة مقال الرأي الصحفي أنسب الأشكال الصحفية في تناول قضية حلايب صحفياً.

4-موضوعات الصحافة السودانية التي تناولت قضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها طابع الخلافات بين الدولتين.

5- ليست هنالك حملات صحفية نظمت بخصوص معالجة الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية.

6- لا يوجد رابط بين بروز قضية حلايب صحفياً وبين وجود توتر في العلاقات بين السودان ومصر.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتعرُّف على الآتي :

1-معرفة اتجاهات ومواقف الصحافة السودانية حول العلاقات السودانية المصرية خاصة قضية حلايب

2-التعرف على الأسس المهنية والأخلاقية في التغطية الصحفية للقضايا السياسية والدبلوماسية وقضايا الخلافات بين الدول .

3- التعرف على مواقف الدولة السودانية في ما يتعلق بقضايا العلاقات مع دولة مصر

4-تسليط الضوء على قضية حلايب وارتباطها بعلاقات الدولتين على مر السنين والأنظمة المتعاقبة للدولتين.

أهمية الدراسة:

قضية حلايب من القضايا السياسية التي تحتاج إلى جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي لتناولها وعرضها، والوقوف على أسباب الأزمة و وضعها التاريخي وواقعها كمنطقة نزاع لا تعترف مصر بتبعيتها للسودان. كما أن قضايا العلاقات السودانية المصرية تستند على حقائق ومبررات منطقية منها ما هو تاريخي ومنها اجتماعي ومنها ما هو جغرافي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو استراتجي سياسي، وعدم حسم قضية حلايب يعود لطبيعة العلاقة بمعطياتها المتداخلة والمتشابكة وهو ما يعد مجالاً مواتياً للدراسة، ويعد تناول قضية حلايب صحفياً مجالاً نادراً للبحث مما يستوجب إجراء دراسة حولها، لذلك أهمية الدراسة تساعد على رفد المكتبات بمثل هذه النوعية من الدراسات والبحوث المتعلقة بتغطية الصحافة لقضية حلايب وظلالها على العلاقات بين الدولتين.

منهج الدراسة:

أستخدم الباحث المناهج التالية:

المنهج الوصفي:

وهو منهج يقوم فيه الباحث بوصف البيانات ، والربط بينها ربطاً منطقياً، وإعادة بنائها واستنتاج دلائل جديدة واستخراج المؤشرات(الصاوي، 1992م، ص48).

والمنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداماً في بحوث الصحافة، وملائم لموضوع الدراسة.

و استخدم الباحث **المنهج التحليلي:**

ويقوم هذا منهج على وصف ظاهرة من الظواهر ، للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ، والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة، وذلك من خلال تجميع البيانات، وتنظيمها، وتحليلها(الصاوي، 1992م، ص30).

ولجوء الباحث للمنهج التحليلي لإخضاع عينة الدراسة للتحليل للوصول لنتائج يمكن تعميمها على الصحافة السودانية ككل في معالجتها لقضايا العلاقات السودانية المصرية .

وسيستخدم الباحث كذلك **المنهج التاريخي :**

وهو منهج يعمل على تسجيل ووصف للأحداث الماضية والوقائع وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية دقيقة لفهم الحاضر والمستقبل،(يونس، 2008م ص79).

وتعود أهمية المنهج التاريخي في كونه يضع الباحث أمام فهم لطبيعة العلاقات السودانية المصرية وقضية حلايب في سياقها التاريخي لتفيد موضوع الدراسة للوصول لنتائج تثري البحث .

واستخدم الباحث كذلك **المنهج الإحصائي :**

وهو منهج يستخدم لتفسير النتائج والبيانات الكمية، فالإحصاء طريقة لأخذ حساب دقيق للخطأ العشوائي الموجود بالملاحظات والمقاييس، (الصاوي، 1999م، ص 34).

ويأتي استخدام المنهج الإحصائي من قبل الباحث لكونه يستخدم في تحليل المضمون الذي يخضع عينات الصحف وأعدادها للتوصيف الكمي .

تحليل المضمون :

وهو منهج وأسلوب لتعريف المعلومات والتفسيرات من خلال الأنشطة الاتصالية المختلفة(محمد ، 1996م، 1992م، ص13).

وتحليل المضمون هو أحد المناهج التي يستند إليها باحثو الإعلام في تحليل النصوص الصحفية المختلفة . ويشير اصطلاح تحليل المضمون إلى أن هنالك عملية تتضمن مجموعة من الخطوات المتتالية تعني بالتوصيف الشامل والدقيق لمختلف الرسائل الإعلامية وفقاً لإستراتيجية بحثه ويتم تحديد أهداف الدارسة ونوع العينات وطبيعية فئات المضمون المستهدف تحليله و الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وغير ذلك من عمليات بحثه.

ويعرف تحليل المضمون بأنه أسلوب الرصد والتوصيف الكمي للمضامين أو المحتوى الظاهر للاتصال وبهذا المعني يتضمن التحليل المضموني أبعاداً كمية في مجال رصد الظاهرة البحثية وعناصرها المختلفة، حيث يمكن مقارنتها ببعضها واستخلاص المؤشرات بطريقة موضوعية متفق عليها وهي الكم (درويش، 2008م، ص 92-93).

ويهدف إلى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى للظاهرة الاتصالية(Berlson, 1952, P172).

وتم اختيار تحليل المضمون لموائمتها موضوع الدراسة، والاستفادة من الأداة في تحليل عينية الصحف الثلاثة التي تطبق على أعدادها في فترة زمنية حددت لثلاثة سنوات.

وبلغت أعداد التحليل الخاصة بقضية حلايب 144 موضوعاً صحفياً في الصحف الثلاثة موزعة كالاتي: (الرأي العام 55 موضوعاً، صحيفة السوداني 51 موضوعاً، الأيام 38موضوعاً).

ادوات جمع البيانات:

المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات المهمة التي يستخدمها الباحثون في حجم المعلومات والبيانات التي لا يمكن الحصول عليها باستخدام أدوات أدوات أخري، وأنها تمتاز عن غيرها من الأدوات باعتمادها على الاتصال المباشر(الصاوي ، 1992م، ص 142).

و لجأ الباحث لهذا الأداة الخاصة بجمع معلومات معينة مع جهات معنية بموضوع معالجة الصحافة لقضايا العلاقات السودانية وأجراء الباحث مقابلات مع رؤوساء تحرير صحف سياسية سودانية وأكاديميين من أساتذة الإعلام في الجامعات للاستفادة من المعلومات التي أدلى بها في المقابلات التي اجريت معهم في الصدد.

مجتمع الدراسة :

تطلق كلمة مجتمع على جميع الحالات والأفراد والأشياء التي يتجه الباحث لدراستها. (يونس، 2008م، ص 181).

اقتصرت الدراسة على تطبيق المعالجة الصحفية لموضوعات العلاقات السودانية المصرية على الصحف السياسية السودانية تطبيقاً على عينة من الصحف السودانية وهي: الرأي العام والسوداني و الأيام.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:2013/1/1م إلى 2015/12/31م ، حيث شهدت الفترة المحددة تطور القضية صحفياً.

الحدود المكانية: الخرطوم – السودان، صحف: الرأي العام و آخر لحظة والسوداني، حيث تصدر الصحف الثلاثة المستهدفة بالدراسة الميدانية، فضلاً عن توفر ارشيف متكامل للصحف بالخرطوم.

عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع يتم اختيارها لغرض دراستها والوصول إلى بعض الاستنتاجات عن المجتمع (يونس،2008م، ص 182).

واختار الباحث العينة العمدية (القصدية) باعتبارها أنسب أنواع العينات لموضوع الدراسة ، وتم اختيار كل ما نشر من اشكال تحريرية في الصحف الثلاثة (الرأي العام، السوداني والأيام)

التي تتناول قضية حلايب وواقع العلاقات السودانية المصرية على ضوء ما عرض في قضية حلايب .

وجاء تركيز الباحث على الصحف الثلاثة لكونها تتباين في توجهاتها السياسية من النظام الحاكم في البلاد، فصحيفة الرأي العام من الصحف المؤيدة للنظام و السوداني من الصحف المستقلة والأيام من صحف المعارضة . أما فترة الدراسة للصحف الثلاثة جاء اختيارها لكونها أكثر الفترات التي شهدت فيها أحداث متلاحقة في قضايا العلاقات السودانية المصرية حيث شهدت فترة1/1/ 2013م حتى 2015/12/13م أحداثاً سياسيةً مهمةً أثرت على شكل العلاقة بين السودان ومصر لوجود ثلاثة انظمة حاكمة لمصر (نهاية مبارك وحكمي مرسي والرئيس السيسي) مقابل نظام واحد في البلاد و هو نظام الانقاذ.

مصطلحات الدراسة:

1-اتجاهات:

الاتجاهات في اللغة هي مفرد اتجاه ؛ و عند ابن منظور في (لسان العرب) وردت ضمن مادة وجه:

(الوجهة : القبلة والموضع الذي نتوجه إليه ونقصده، ووجه الكلام السبيل الذي نقصده).

وفي الاصطلاح الاتجاه هو أحساس أو رد فعل لتقييم بعض الموضوعات أو القضايا (وهبي ، 1996، ص 70).

ويقصد الباحث بالاتجاه مسلك الصحافيين في التعاطي مع نشر الموضوعات والأشكال الصحفية المتعلقة بقضايا العلاقات المصرية السودانية.

2-الصحافة:

في القاموس المحيط للفيروز أبادي يقصد بالصحيفة جمع صحائف، وتعريف المعجم الوسيط للصحافة لغوياً: الصحافة تعني إضمامة من الصفحات تصدر يومياً في مواعيد منتظمة، وجمعها صحف وصحائف، أما المعني الاصطلاحي المتعارف عليه في العالم العربي، فهو يعود إلى الشيخ نجيب جواد منشئ صحيفة لسان العرب في الإسكندرية، وحفيد الشيخ ناصف اليازجي أول من أستعمل لفظة الصحافة والكتابة فيها ومنها أخذت صحافي.

ومن واقع التعريف السابق يستطيع الباحث أن يعرف الصحافة بأنها وسيلة إعلامية ورقية تصدر بصور منتظمة، تخاطب جمهور مستهدف عبر رسائل موجهة تلعب فيها السياسية الاتصالية دورا مؤثراً في اعداد محتواها.

3- السودان :

ويعرف المعجم الوجيز السودان، بأنه جنس من الناس سُودُ البشرة، واحدُه : سوداني.

والسودان دولة تقع في شمال شرق أفريقيا، وعاصمتها الخرطوم يحدها من الشرق أثيوبيا وأريتريا والبحر الأحمر ومن الشمال مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان.

ويمتد السودان على مساحة واسعة عظيمة الامتداد من الشرق إلى الغرب ويشمل نطاق الأرض التي تستقبل المطر الصيفي المتزايد جنوباً في ما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى ويشق هذه الأراضي النيل الرئيسي وبعض روافده العظمي(الشامي، 2002م، ص13).

4-الصحافة السودانية:

ويقصد بالصحافة السودانية هي الصحف السياسية الشاملة التي تصدر بصورة منتظمة وتوزع على نطاق البلاد أو خارجه .

5-معالجة :

عالج الشيء معالجةً ، وعلاجاً: زاوله ومارسه، (المعجم الوجيز، 2006م، ص430).

ويقصد الباحث بالمعالجة بتعاطي الصحافة السودانية مع قضايا العلاقات السودانية المصرية ونشرها عبر الأشكال الصحفية المختلفة.

6-العلاقات:

مفردها علاقة و تجمع على علائق وتعني الصداقة، وفي معجم المنجد تعني الارتباط(المنجد، 1986م، ص 526).

7-مصر:

دولة عربية تقع عند مجمع قارتي آسيا وأفريقيا وعند مفرق بحرين داخليين يمتد أحدهما إلى المحيط الهندي ومناطقه الحارة ، ويمتد الآخر إلى المحيط الأطلسي ومناطقه الباردة، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وشرقاً البحر الأحمر، ويفصلها عن المملكة العربية السعودية خليج العقبة، و تفصلها من فلسطين المحتلة رأس طابا في الاتجاه الشمال الغربي ، وتحدها غرباً ليبيا وجنوباً السودان(فتحى، 2000م، ص1-2)

8-العلاقات السودانية المصرية:

ويقصد الباحث بالعلاقات السودانية المصرية إجرائيا: هو التعاون والتبادل الماثل في العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بين الدولتين، في إطار أعراف و محددات يتفق عليها الجانبان حسب ما تقتضيه المصلحة، مع ما يطرأ على هذه العلاقة من مستجدات ومواقف تؤثر فيها سلباً.

9-قضية:

القضية في المعجم الوسيط، هي الحكم، وهي مسألة يتنازع عنها تعرض على القضاة أو القاضي للتحكيم (المعجم الوجيز، 2006م، ص 506).

ويقصد الباحث بالقضية مسألة سياسية خاصة بنزاع بين دولتين تتطلب تسوية وحل لها.

10-حلايب:

منطقة جغرافية تقع حلايب في التخوم الساحلية السودانية بالجزء الشمالي الشرقي في شكل مثلث يبدأ من ساحل البحر الأحمر جنوب مدينة حلايب ويمتد بطول مائتي كيلومتر الى بئر شلاتين ويمتد حتى جبل أم الطيور ليصل خط عرض 22 شمالاً بطول 30 كلم متر وتبلغ مساحة مثلث حلايب 18.500 كلم، من أهم مدن المثلث حلايب أبورماد(الرشيدي، 1993، ص207).

11- أنموذجاً:

الأنموذج في اللغة المثال لشيء يقال أنموذج ونموذجات (المنجد، 1986م، ص840م)

الدراسات السابقة:

1-دراسة: دراسة الإعلام الخارجي ودوره في دعم العمل الدبلوماسي في السودان، دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، 2005م

الباحث: منصور عثمان محمد زين

أستخدم الباحث المنهج التحليلي والمنهج التاريخي

أهداف الدراسة:

1- التعرف على دور الإعلام الخارجي في دعم العمل الدبلوماسي في السودان

2-التعرف على العلاقات التي تربط الإعلام بالدبلوماسية

3-محاولة وضع سياسات هادفة وبحوث علمية تحقق الأهداف التي تساعد في تطور أداء الإعلام ووسائله بما يتوافق والدبلوماسية في السودان.

النتائج:

1-وسائل ووسائط الاتصال الجماهيري لخوض المعارك الفكرية والسياسية

2-ضعف الامكانيات المادية والبشرية وضعف المادة المبثوثة والمرسلة للخارج وتناقصها لعدم ايصال صوتنا للخارج بالصورة المثلى .

علاقة الدراسة بدراسة الباحث:

التقت الدراسة مع دراسة الباحث في تناول الإعلام السوداني للنشاط الدبلوماسي الخارجي وهو ما تناولته دراسة الباحث باعتبار أن موضوع العلاقات الخارجية للسودان مع مصر و تناول الصحافة السودانية لهذا الموضوع ، فيه جانب دبلوماسي وهي نقطة التقاء الدراسة مع دراسة الباحث .

2-دراسة: أثر الصحافة المصرية على العلاقات السودانية المصرية، دراسة حالة لصحيفة الأهرام القاهرية يونيو 1989- أغسطس 2003م، دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية 2003م.

الباحث: المعتصم أحمد على الأمين.

أستخدم الباحث المنهج التحليلي المسحي وكذلك منهج دراسة الحالة.

أهداف الدراسة:

1-التعرف على وجهة نظر الحكومة المصرية تجاه القضايا المشتركة مع السودان من خلال رؤية صحيفة الأهرام القاهرية .

2- دراسة أهم الموضوعات التي تتعلق بالبلدين والتي تكون أكثر تناولاً في أجهزة الإعلام المصرية متمثلةً في صحيفة الأهرام.

3- معرفة الاختلاف والتوافق بين رؤية الحكومة المصرية وصحيفة الأهرام القاهرية فيما يختص بالشأن المصري.

النتائج:

1-صحيفة الأهرام كانت على الدوام المعبر الإعلامي عن سياسات واتجاهات لحكومة المصرية وتسبب عن موقفها هذا في زيادة الانشقاقات في العالم العربي لأنها لم تأخذ دوراً توفيقاً تصالحياً بالرغم من معرفتها وخبرتها الطويلة كأول صحيفة عربية منتظمة الصدور في العالم العربي .

2-أتضح من تناول الكتاب المصريين أن العديد منهم يجهل الأوضاع في السودان وما يجرى فيه، وكان التناول للشأن السوداني يتم بتبسيط مخل وابتسار مخل.

3- صحيفة الأهرام فتحت أبوابها ردحاً من الزمان لبيان الآراء المختلة للسودانيين والمصريين معبرة عن رؤاها للأوضاع في السودان.

علاقة الدراسة مع دراسة الباحث:

يوجد رابط بين الدراسة ودراسة الباحث في كون أن الدراستين تناولتا التناول الصحفي للعلاقات السودان المصرية مع تركيز الدراسة على اثر صحيفة الأهرام المصرية على العلاقات بين الدولتين.

3-**دراسة:** الإعلام الدولي و تأثيراته في المجال الدبلوماسي 2000م-2006م، ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

الباحثة: ميسون محمدعبد النبي عثمان .

استخدمت الباحثة المنهج الوصفى والتحليلي والمنهج التاريخى ومنهج دراسة الحالة.

أَهداف الدراسة:

1- معرفة الأثر الذي أحدثه الإعلام الدولي على عمل الدبلوماسية السودانية.

2-معرفة دور الإعلام السوداني في تعديل الأوضاع على أرض الواقع تجاه القضايا التى أخذ بتغطيتها الإعلام الدولي.

النتائج:

1- تعاني وسائل الإعلام المحلية ضعفاً في الأداء ومحدودية الإمكانيات والنشاطات وهناك صعوبات تعوق تطورها تتمثل في غياب التمويل لإدارة الإعلام وتسييره، صعوبة الحصول على المعلومة من مصدرها، غياب التقنية المتطورة والتدريب المستمر.

2-لا يوجد اعلام خارجي فعال ذو مساهمة في الإعلام الدولي موازي للعمل الدبلوماسي السوداني .

علاقة الدراسة بدراسة الباحث :

تلتقي هذا الدراسة مع دراسة الباحث في كونها تتناول أثر الإعلام الدولي في العمل الدبلوماسي بينما تتناول دراسة الباحث المعالجة الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية والتي تدخل ضمنها القضايا الدبلوماسية باعتبارها جزء من القضايا السياسية .

4-دراسة: العلاقات السودانية المصرية 1956-1985م دراسة تاريخية لنيل الماجستير – جامعة الخرطوم 2006م.

الباحثة: حنان الشيخ محمد على

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في دراستها.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تتبع العلاقات السودانية المصرية بالتحليل التاريخي منذ 1956 حتى العام 1985م والوقوف على المواقف والأحداث السياسية المختلفة التي أثرت على طبيعة العلاقة في فترة الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى:

1-إن العلاقات السودانية المصرية لم تؤسس بعد على أسس راسخة ومتينة بسبب عوامل كثيرة أهمها عدم الاستقرار السياسي في السودان في الفترة التي أعقبت الاستقلال وامتدت حتى عام ١٩٨٥ وانشغال مصر بالقضية العربية وتبنيها للصراع العربي – الإسرائيلي خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

2-إن نزاع حلايب لا يزال محل خلاف بين السودان ومصر لم يتم حسمه خلال سنوات هذه الدراسة ولا بعدها. ويحدث هذا النزاع رغم أن الإجراءات التي تمت وسبقت تقرير المصير شملت الاعتراف المصري بالسودان كدولة ذات سيادة من غير تحفظ على أي شيء من حدوده أو أقاليمه.

علاقة الدراسة بدراسة الباحث :

تناولت دراسة حنان التتبع التاريخي للعلاقات السودانية المصرية في حقبة ما بعد الاستقلال حتى نهاية حكومة مايو وهو ما يتناوله الباحث في الفصلين الثالث والرابع عن التطور التاريخي العلاقات السودانية المصرية و كذلك تناول قضية حلايب في التاريخ والواقع الحالي عبر الحقب التاريخية المختلفة .

الفصل الثاني

القضايا السياسية في الصحافة السودانية

المبحث الأول : نشأة الصحافة السودانية

المبحث الثاني : تطور الصحافة السودانية

المبحث الثالث: القضايا السياسية في الصحافة السودانية

المبحث الأول : نشأة الصحافة السودانية

عرف السودان الصحافة عن طريق مصر، أول شكل صحفي ابتكره محمد على باشا أطلق عليه(الجرنال) عبارة عن تقرير رسمي عن سير الدولة يعد بصورة اسبوعية أصبح يُوزع في ما بعد على كبار مسئولي الدولة(صالح، 1971، ص11).

توسع نشاط (الجرنال) ليكون بمثابة صحيفة عامة لا يقتصر توزيعها على كبار المسئولين في الدولة فنشأ للجرنال مكتباً خاصاً يتولى صياغة وإعداد المجلة في فترات اسبوعية وكانت تعرض على محمد على شخصياً قبل طباعتها و توزع على جميع المصريين وغير مصر وأطلق عليها صحيفة (الوقائع).

لم تقتصر أخبار الوقائع على ما يجري في مصر فقط وإنما اهتمت الصحيفة بأخبار الحجاز والسودان وتوسعت رقعة التوزيع لتشمل قراء جدد وجهور يتطلع لقراءة الوقائع متى ما صدرت الصحيفة ويشمل جمهور الصحيفة : العلماء، تلاميذ المدارس ، الجهات الرسمية و الجهادية ، وجزيرة كريت، الشام ، بلاد العرب و السودان (عبده، 1951، ص 13).

ازدهرت الوقائع في عهد الخديوي اسماعيل وفي العام 1865م في احد مكاتبته لنظارة المالية قال الخديوي : الجرائد فيها فوائد محسنات لعوام الناس والحكومة فأريد الوقائع من الصحف المحترمة .

فازدهرت الوقائع من صحيفة تراجعت في التوزيع الذي لا يتجاوز ال600 نسخة إلى صحيفة متطورة في المحتوى فأصبحت متنوعة التناول من اخبار رسمية إلى صحيفة تتناول الشئون الاقتصادية والاجتماعية و الادبية والشئون الخارجية والداخلية وزاد مطبوعها وكذا توزيعها.

و أراد الخديوي أن تكون الوقائع من الصحف المتميزة، الأمر الذي أدى لتحسين في الشكل والمحتوى مما أدى ذلك لارتفاع مستواها ومكانتها بين القراء.

و إبان الحكم الانجليزي تغيرت شكل الصحافة عن ما كانت عليه في العهد التركي شكلاً ومضموناً.

ومن صحف الانجليز صحيفة (الغازيتة) السودانية في العام 1898م وقد اهتمت بأخبار الحاكم العام. والقوانين التي تصدر عن الإدارة البريطانية في شأن السودان.

يشار إلى أن الصحافة السودانية في العهد الانجليزي اصدرت من قبل الأجانب الموالين للمستعمر الإنجليزي، ودعم المستعمر الإنجليزي اصحاب دار المقطف ومجلة المقطم الشوام شاهين مناكريوس ويعقوب صروف وفارس نمر لتأسيس صحيفة السودان عام 1903م، وكانت صحيفة السودان تجربة لصحيفة سودانية ولكنها لم تكن صحافة وطنية بالمعنى الذي يمكن أن يطلق عليها اسم صحافة وطنية إذ كانت تؤيد سياسة المستعمر.

وكانت صحيفة السودان تصدر بانتظام نصف اسبوعية الاثنين والخميس من كل اسبوع و أكدت انها ستكون صلة بين الهيئة الحاكمة والمحكومة وكتبت تحت اسمها أنها جريدة سياسية تجارية ادبية اخبارية زراعية واعلنت بعد عام من صدورها أنها توفقت بحمد الله الى اكساب ثقة ولاة الأمور وأعيان البلاد والتجار قيامها بالخدمة العمومية(صالح ، 1997م، ص 16).

صحيفة السودان تدار بالبخار وفي عام 1911 تم تعديلها لتدار بالكهرباء، كانت تصدر نصف أسبوعية لاثنين وعشرين عاما أنشأت من خلاله محلا لبيع الصحف الأجنبية والأدوات المكتبية المعروف باسم (سودان بوكشوب)، توقفت عن الصدور في أعقاب ثورة 1924 م (عبده ، 1951م، ص 9)

وكانت أهداف الصحيفة هي الانشغال بتوطيد الحكم ونشر تحركات الحكام وتسجيل أهم الحوادث ثم الدعاية لبريطانيا إثناء الحرب العالمية الأولى ونشر ما من شأنه إن يترك السكينة في قلوب أهل السودان، وهذا يعني أن الصحيفة منذ بدايتها كانت على صلة وثيقة بالدوائر الحكومية ومعبرة عن سياسة الاحتلال

وكانت تهتم بنشر أخبار الزراعة والتجارة ومياه النيل ونقل الأخبار عن الصحف البريطانية وكانت تحصل على عون ودعم من حكومة الاحتلال كما حصلت على دخل قليل من الإعلان لقلة الإعلانات التجارية في ذلك الوقت، عمدت الصحيفة إلى نشر صفحة كاملة باللغة الانجليزية حتى يطلع عليها الأجانب الذين يجهلون العربية من سكان السودان.

واعتبرت صحيفة السودان من اوائل الصحف التي ادخلت فنون العمل الصحفي وبدورها كانت ممهد لظهور الصحافة الوطنية في البلاد(Babiker,1985,P 23).

ويرى الباحث أن(صحيفة السودان) تمثل خط الدعاية السياسي والزراع الإعلامي للمستعمر البريطاني الذي مول الصحيفة وجلب لها كوادر من الشام اصحاب خبرات في العمل الصحفي لا ليجني منها مال نظير توزيعها وبيعها؛ بل إنما كسب الرأي العام أهم من المال في نظر الانجليز.

ركزت الصحيفة في موادها الصحفية من (مقالات وأخبار) على كيل المديح لبريطانيا وسياستها، وأشادت كثيرا (باللورد كرومر) بصفة خاصة وعندما تقاعد (اللورد كرومر) نشرت مقالا طويلا تشيد بمآثره، وتتميز صحيفة (السودان) من الجانب الفني بأنها كانت تصدر في حجم الصحف اليومية المعاصرة ذات الحجم الكبير وتحتوي على الخبر والمقال والإعلانات، وكانت تنقل الأخبار العالمية من الوكالات والصحف البريطانية فضلاً عن خلوها من الفنون الصحفية ولها مراسلون في المديريات المختلفة للسودان، وكانت تقسم إلى خمسة أعمدة ومقالها يهم السياسة البريطانية على المستوى الدولي والمحلي.

فبعد جريدة السودان ظهرت (رائد السودان) التي كانت ملحقا باللغة العربية للصحيفة التي تصدر بالإنجليزية (Sudan Hiraled) كما اشرنا ، وقد ساعد على ظهور الصحافة الوطنية عوامل عديدة أولها ظهور طبقة السودانيين المتعلمين الذين تخرجوا من كلية غردون والمدارس الوسطى والكُتّاب والتي كانت

بمثابة مدارس ابتدائية، وثاني هذه العوامل هو تحسن الأوضاع الاقتصادية وانتعاش التجارة وإنشاء مشروعات اتصالية مثل إنشاء الخط الحديدي بين الخرطوم والأبيض عام 1912 م

وامتدت الأسلاك التلفونية في العاصمة وفي هذا الجو العام من التقدم التعليمي والاقتصادي ظهرت بوادر الحركة الوطنية التي أدت إلى إنشاء جمعية (اللواء الأبيض) التي قادت ثورة 1924 م السودانية ضد الاحتلال الأجنبي، وفي هذا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ظهر العدد الأول من جريدة (حضارة السودان) 1919م، بعد اختفاء صحيفة (رائد السودان) و اعتبرت حضارة السودان هي أول صحيفة وطنية سودانية و أن رئيس تحريرها (حسين شريف) هو أول صحفي سوداني، وقد مرت الصحيفة بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: صحيفة رائد السودان نسخة عربية من صحيفة (Sudand D Herlad) التي يمتلكها اصحاب مطبعة فكتوريا يشرف عليها عبد الرحمن المهدي.

المرحلة الثانية: اشرك المهدي كل من الميرغني والشريف الهندي في صحيفة حضارة السودان وكانت مع ذلك تلتقى دعم من الحكومة في شكل اعلانات ومرتبات محررين وعمال.

المرحلة الثالثة: دمجت صحيفة الحضارة مع صحيفة ملتقي النهرين لتقليل الاعتماد على الحكومة وتم التعاقد مع سليمان داود .

وعن ملامح حضارة السودان فقد غلب علي تصميمها و اخراجها البساطة لمحدودية الامكانيات مع تنوع احجام الحروف والصفحات، واستعانت حضارة السودان بالعلماء والأدباء في الكتابة امثال القاضي محمد مصطفي قاضي قضاة السودان و اهتمت بأخبار الاقاليم والأخبار العالمية بجانب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والمشاكل المحلية، كما أنها فتحت الباب امام الشباب للدخول لعالم الصحافة، وتعتبر

الحضارة أول صحيفة سودانية شعبية رغم عن لما اخذت عليها من مآخذ، ومن محاسنها أنها عرّفت العالم بالسودان و نقلت ما يحدث للسودانيين ما يجري في العالم من تطورات في شتى المجالات.

وهنالك عدة مآخذ اخذت على حضارة السودان وهذه المآخذ تجعل من الحضارة أن يطلق على تجربتها بأنها تجربة لصحيفة غير وطنية ومن هذه المآخذ:

– تأييدها لبريطانية في الحرب العالمية الثانية ووقوفها معه في هذه الحرب .

– عملت صحيفة الحضارة على تأجيج نار الصراع و العداء بين السودان ومصر وزرع بذور الفتنة بين الدولتين .

– قامت صحيفة الحضارة بلعب دور استخبارات خبيث للإيقاع بالرمز السياسي الوطني المناهض للاستعمار الذي يتعزم جمعية اللواء الابيض علي عبد اللطيف حينما قامت بوعده بنشر مقال له عن (مطالب الامة السودانية) وحينما سلم المقال لحضارة السودان قامت الصحيفة بتسليم المقال للمستمر و ادين بسببه على عبد اللطيف(عبد اللطيف، 1992م،ص 37).

– تأييدها للسياسية الانجليزية في احيان كثيرة.

– العزف على وتر التفرقة الدينية بين مسلمين و اقباط .

وزع وطنيون منشورات منددة بخط الصحيفة في الفتنة بين مصر والسودان.

الصحافة الوطنية:

وجدت الصحافة السودانية التي حاولت أن تؤسس لتجربة صحافة وطنية صعوبة انشاء صحف قومية جديدة بعيداً عن التماشي مع السياسية الاستعمارية البريطانية وتأييدها في كثير من المواقف، يرجع السبب إلى صعوبة وجود صحافة وطنية للتقييد البريطاني على العمل الصحفي خاصة والسياسي عامة في

السودان في فترة ما قبل الاستقلال لما يترتب من نقد السياسة الإنجليزية من ملاحقات للصحفيين بالسجن والغرامة و ايقاف الصحيفة التي تخالف او تنتقد السياسية البريطانية وفق قانون الصحافة والمطبوعات 1930م الذي سُنّ بغرض تقيد حريات الصحف حالة انتقادها السياسة البريطانية في السودان . وقبل القانون كان العمل الصحفي في السودان يسند لسلطات تقديرية للحاكم وبعدها ورد في قانون 1930م أن الغرض من سنه التصريح بواسطة الرخص بنشر الجرائد في السودان ومراقبة ادخال المواد المطبوعة وبيعها وتوزيعها(محمد، 1988م، ص 19) .

هنالك عوامل كثيرة ساعدت على نشأت الصحافة الوطنية منها:

-زيادة عدد الخريجين من كلية غردون وخريجي المدارس الوسطى والصناعية والابتدائية مع تضاعف خريجات تعليم البنات.

-تحسين الأوضاع الاقتصادية وانتعاش التجارة بعد ان افتتح خط سكة حديد الابيض الخرطوم وافتتاح ميناء بورتسودان و انشاء النزل والفنادق والمصانع .

-رغبة الإنجليز في ايجاد صحافيين اجانب لخدمة مصالحهم راوا ان صحيفة يحررها اجانب تخدمهم افضل من خدمة الاجانب

وكل ما ورد أدى لإيجاد جيل مستنير وكتاب سودانيين مؤثرين امثال الشيخ البنا واحمد محمد صالح وتوفيق صالح جبريل(عبد اللطيف، 1992م، ص31-32).

ولوجود العراقيل التي يضعها القانون البريطاني لجيء الصحافيون الوطنيون لإصدار المجلات الأدبية حتى لا يطال القانون الصحف الوطنية، وصدرت مجلات ادبية عديدة كمجلة الفجر التي اسسسها عرفات محمد عبد الله وكان من الناشطين في جمعية اللواء الابيض السودانية المناهضة للاستعمار، ومجلة

النهضة التي منح التصديق لصاحيها محمد أبو الريش 1931م تسللت برفق من الأدب إلى السياسة لتعبر عن رأيها ورأي اصحابها ، وخرَّجت الصحافة الأدبية جيل من السياسيين الذي قادوا الاستقلال، كما خرجت جيل قاد العمل الإعلامي والصحفي وكونوا صحف مستقلة لحالهم.

وفي عام 1931م أسس محمد عباس أبوريش مجلة النهضة كانت أو ما أسست تطبع باليد وتوزع على الاصدقاء وتسمى (الاصيل)وصدرت منه 3 ايام اوقفتها الحكومة الإنجليزية، وبعدها منح أبو الريش تصديق لمجلة النهضة 1931م وفي الافتتاحية ذكر أن: السودان يعاني من النقص الاجتماعي و الاخلاقي وفي حاجة لأطباء لعلاجهم فكرياً وروحياً ولابد من تزويد الموطنين بالأفكار والنظريات اللازمة كما لابد من تعريف العالم بنا، فتحت المجلة الباب للمثقفين والمتعلمين للكتابة، تزامن انشاؤها وجود انقسامات في الخريجين ووضع اقتصادي سيء، المجلة رفعت همم الشباب من خلال رسائل العمل وترك الكسل، استمرت المجلة في معالجة الكثير من المسالب والمشاكل الاجتماعية

وتشير ببليوغرافيا الصحافة السودانية أن مجلة النهضة صدر منها 32 عدداً خلال 14 شهراً خلال الفترة 1931م- 1932م بعد أن توقفت لموت صاحبها محمد عباس ابو ريش (ابراهيم، 2001، ص60).

توقفت مجلة النهضة بعد أن اسهمت في حل كثير من المشكلات وتطرقت للقضايا السياسية والاجتماعية والتعليم والطب وقضايا التعليم والفنون المختلفة، توقف بعد وفاة صاحبها أبوالريش ورأس تحريرها محمد أحمد محجوب وتركت المجال لمنافستها: (لحضارة السودان) التي تؤيد الإنجليز توقفت النهضة للاتي :

-ضعف القوة الشرائية.

- انعدام الإعلان.

– الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

– مرض وموت مؤسسها أبوالريش.

ومن أهم المجلات الصحفية مجلة الفجر التي اسسها عرفات محمد عبد الله الناشط في جمعية اللواء الابيض ضد الاستعمار فهي من أكبر وأهم مجلة عرفها السودان وكان يراسل الصحف القاهرية واللندنية .

اتهَّم عرفات محمد عبد الله ضمن مجموعة قتلي السر لي ستاك في مصر هرب الي سينا وعمل في السعودية وقبلها بالبريد السوداني يتقدم في العام 1934 لمجلة نصف شهرية تهتم بقضايا الادب والثقافة والفن ولكن سرعان ما عادت المجلة للتعبير عن السياسة وقضاياها الملحة .

توقفت المجلة عن الصدور بعد 3 سنوات لموت مؤسسها عرفات تولي محمد هاشم يوسف رئاسة تحرير المجلة لكنها لم تصمد لمنافسة النيل لها لتتوقف المجلة وانتقال كتابها ومحرريها الي صحيفة النيل التي تختلف من حيث التوجه الفكري كثيرا عن الفجر.

ونجد أن الصحافة السودانية تأثرت بالصحافة المصرية بحكم عمل المصريين بالصحافة السودانية ، واخذت منها الفنون الصحفية المختلفة ، وفي العام 1939 ظهرت صحيفة النيل رأس تحريرها حسن صبحي وهو صحفي مصري، كان يعمل بصحيفة محلية تصدر بالإسكندرية بعنوان الجمهور وذهب الى السوداني بعث برسائل صحفية للصحف المصرية ، لكن بقي هناك وعمل بصحيفة النيل ونقل اليها فنون الصحافة المصرية في ذلك الوقت(عبد اللطيف، 1992م، ص 152).

و عند ظهور مذكرة مؤتمر الخرجين الشهيرة 1942م، و أول مجلة سياسية أسبوعية مصورة هي مجلة السودان الجديد التي استمرت كمجلة لمدة أربع سنوات ثم تحولت إلي جريدة من 1943م حتى 1947م،

و كانت أول جريدة مسائية يعرفها السودان ، وعرف السودانيون لاول مرة الصحافة المتخصصة كصحف العمال والمرأة و كذلك الصحافة الاقليمية المتمثلة في صحافة كردفان التي اصدرها الفاتح النور في مدينة الأبيض 1945م متزامناً مع صدور صحيفة الرأي العام كصحيفة سياسية يومية مستقلة أسسها اسماعيل العتباني، وصدرت في نفس العام صحيفة الأمة وتبعتها صحيفة الاشقاء التي تعبر عن حزب الاشقاء الذي كانو يدعو للاتحاد مع مصر الذي تكون منه الحزب الاتحادي عام 1953 برئاسة الزعيم اسماعيل الأزهرى وشهد نفس العام الذي تكون فيه الحزب الاتحادي ظهور صحيفة الأيام ثم ظهرت صحف مستقلة مثل انباء السودان واالشعب 1953 وسبقتهما صحيفة السوداني، وفي الابيض انشئت صحيفة اقليمية أخرى اخبار الغرب بالابيض لصحابها ادريس البنا لكن لم تستمر طويلاً (شمو، 2005م، ص209ـــ210).

صحافة ما بعد الاستقلال:

أُعلِنَ استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955 وكانت الصحف الحزبية والمستقلة تملأ الساحة منها ما كان موجوداً منذ الاربيعنيات ومنها ما أنشيء في السنوات التي سبقت الاستقلال وتعددت الصحف الحزبية مثل (صوت السودان، الأشقاء ، العلم ، الاتحادي والنيل والأمة ، الميثاق الإسلامي ، الجماهير ، والميدان)، اما الصحف المستقلة التي كان يملكها افراد لا ينتمون لأي حزب وإن كانت تتعاطف مع بعض الأحزاب (السودان الجديد، الزمان، الأيام، الصراحة، الرأى العام، اللواء ، الجهاد، الشعلة ، الأخبار ، الصراحة ، الناس، التلغراف ، النداء و صحيفة أنباء السودان النصف اسبوعية(عبد اللطيف،1992م، ص 89).

وكانت صحافة ما بعد الاستقلال تنشر في شكل التابلويد وتوزع ما بين 3–15 الف نسخى منها ما هو مستقل ومنها ما هو حزبي و تصدر يومياً او نصف اسبوعياً أو اسبوعياً.

ويُرجِّح الباحث وجود براح من الحرية ووجود مناخ يساهم في حرية الصحافة لطبيعة اول حكومة بعد الاستقلال قامت على التعددية مع انها ابقت على قانون الصحافة لعام 1930م، الذي تركه المستعمر بعد أن وضعت سلطة ايقاف الصحف لوزارة الداخلية ، مع وجود ممارسات شائهة للممارسة حرية الصحافة متمثلة في ايقاف صحيفة النداء(أبو حسبو، 1987م، ص 313).

الصحافة الحزبية :

تعتبر الصحافة الحزبية من أهم أدوات الإعلام السياسي في المجتمعات الديمقراطية، وتعد أداة من أدوات التعبير وتبليغ الأفكار لأحزابها من خلال دورها السياسي وتسهم في ترويج المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال دورها في المشاركة بالرأي حول المسائل المختلفة وفى توجيه الرأي العام نحو القضايا والأحداث (أحمد، 2009م، ص37) .

وشهدت الصحافة السودانية في فترة حكم الأحزاب رواجاً وانتشاراً ، و أصبح اصدار الصحيفة أمراً يسيراً لكل من يريد ، بشرط أن يكون لديه القدرة على دفع قيمة التأمين والرخص والحصول على الورق ، ولذلك انتشرت الصحف سواء كانت يومية او اسبوعية او نصف اسبوعية وبغض النظر عن اهدافها تجارية كانت أو سياسية.

وهنالك صحف كثيرة ظهرت وسرعان ما اختفت لأن اصحابها لم يقدروا على الصرف عليها أو لم يفهموا طبيعة المهنة واحتياجاتها وبقيت في الساحة تلك الصحف التي عرفها اصحابها بأنهم تخرجوا من المدرسة الصحفية في صحيفتي (النهضة، والفجر) وقد سادت سنوات الاستقلال الاولى حرية اصدار

الصحف حتى اذا ما جاء العسكر وضع حداً لعملية الاصدار ولم يبقى في الساحة سوى جريدة الثورة(عبد الطيف ، 1992م، ص112).

وتعتبر صحيفة الثورة الصحيفة من الصحف الموالية لعبود صدر العدد الأول منها في 1960/8/15م، وكانت تصدر في 8 صفحات وسعرها 8 مليمات يرأس تحريرها عبد الله ، وخلفه رؤساء تحرير تعاقبوا على الصحيفة أمثال: محمد الخليفة طه الريفي ، جيلي أحمد عمر ، محمد فضل الله ، وكان شعارها (احكموا علينا بافعالنا) وهي عبارة كان يرددها عبود في احاديثه السياسية .

عبرت الصحيفة عن سياستها في العدد الأول فقالت انها اشتقت اسمها من ثورة الجيش البواسل الذي جاء لتحقيق الامن ويزيل الجفوة والخصام .

صدرت جريدة الثورة عن (وزارة الاستعلامات والعمل) لخدمة النظام العسكرى ونشر سياساته ، لتقدم أخبار البلاد اليومية والتطورات الداخلية والتقدم الاقتصادي والاتجاه الصناعي كما تقدم صور متكاملة عن ترقية الحياة الاجتماعية وتنميتها في ارجاء مختلفة ، واستمرت في الصدور بانتظام لمدة أربع سنوات إلى أن توقفت نهائياً في أرجاء مختلفة ، واستمرت في الصدور بانتظام لمدة اربع سنوات الى أن توقفت نهائياً في 1964م وهو تاريخ انهاء الحكم العسكرى الأول. (عبد الطيف ، 1992م، ص 92-93)

في عام 1969م وهو العام الذي استولي فيه الرئيس جعفر نميري الحكم كانت الصحف المستقلة والحزبية و الاسبوعية منتشرة، وكانت معظم هذه الصحف، قد عادت الى الظهور بعد نهاية الحكم العسكرى الأول في اكتوبر 1964م، حيث كانت الاحزاب في نظام الديمقراطية الثانية(1964م- 1969م) تستقل هذه الصحف لتقدم مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العليا للبلاد (الجاز، 2000م ، ص53).

كان الرئيس نميرى قد أمم الصحافة في 1970م ومنع صدور الصحافة الحزبية بطبيعة نظام حكمه الذي ناهض التعددية، وصدرت صحيفة أخبار الأسبوع والأحرار للتعبير عن توجهات الدولة، وصحيفة القوات المسلحة آلتي كانت ثالث صحيفة تنطق باسم النظام بعد الصحافة والأيام . وفى عام 1973م صدر أول قانون وطني للصحافة والمطبوعات بديلا للقانون الاستعماري لعام 1930م ، وآلت بموجبه الصحف إلى (الاتحاد الاشتراكي السوداني) الحزب الحاكم تحت إشراف وزارة الثقافة والإعلام واستثنى القانون الصحف غير السياسية آلتي يمكن إن تصدر بإجازة خاصة من مجلس الصحافة والمطبوعات، وكانت الصحيفة الوحيدة السياسية آلتي تم استثناؤها من المرسوم هي مجلة سودانا الأسبوعية آلتي تصدر من وزارة الثقافة والأعلام باللغة الإنجليزية، وتبع قيام مجلس الصحافة والمطبوعات الذي نشأ بموجب قانون الصحافة والمطبوعات عام 1973م لوزارة الثقافة والأعلام وكانت شئون الصحافة قبله من اختصاص وزارة الداخلية. وأصبح مجلس الصحافة والمطبوعات مكلفاً بإدارة نشاط الصحفيين وتصديق الشهادات وتخطيط العمل الصحفي عامة ليكون ملائماً لإطار أيديولوجية السلطة الحاكمة وصدرت صحيفتان يوميتان ، وهما الأيام والصحافة.

في الفترة الانتقالية 1985 حكومة سوار الذهب خلت الساحة في الشهور الأولى من صحيفتي (الأيام) و(الصحافة) وجريدة القوات المسلحة الاسبوعية و(سوداناو) المجلة الشهرية التي تصدر من وزارة الثقافة والإعلام باللغة الانجليزية شهرياً، وظهرت صحف جديدة مثل السياسة والراية والصحف الحزبية المستقلة، بعد أن سمحت الحكومة الانتقالية للافراد والاحزاب والجمعيات وكلفت وزارة الثقافة والاعلام بان تتولى الاشراف على اصدار الصحف الجديدة عن طريق مجلس الصحافة والمطبوعات.

وكثرت الصحف في فترة الديمقراطية الثالثة 1986- 1989م كانت السمة الغالبية لمحتوى مضمون الصحف في تلك الفترة هو الراي وكانت اغلب الصحف لها لون واتجاه سياسي تعبر عنه وتدافع عن فكره وتوجهه.

ويرى الباحث أن الصحافة في فترة الديمقرطية الثالثة استغلت مناخ الانفتاح والحريات لتصير اكثر جرأة في التناول والمعالجة لكثير من الموضوعات وظهرت صحافة التراشقات والاتهامات ، وظهرت بالمقابل اقلام غير مسئولة هدفها الهدم والإثارة والتعرض للاخرين بدواعي الحرية.

وبلغ الأمر بالصحافة في تلك الفترة بنقد الحكومة ومجلس الوزراء باي اسلوب تراه ، وكانت تصنفات الصحف حسب الاتجاه ما يلي:

أولاً الصحف الحزبية فهي:

-صحيفة (الاتحادي) لسان الاتحادي الديمقراطي.

- صحيفة النداء لسان حال الوطني الاتحادي

-صحيفة (صوت الامة) المعبرة عن الحزب البعث .

- صحيفة (الميدان) لسان الحزب الشيوعي

-صحف (الراية) والوان وصوت الجماهير المعبرة عن الجهة الاسلامية

- صحيفة (المناضل) عن حزب البحث الموالي لسوريا

-صحيفة (البديل) الموالية للتوجه الناصري .

-صحيفة الهدف منحازة للعراق

-صحيفة الشماسة منحازة لليبيا

ثانياً الصحف المستقلة:

شهد السودان صدور صحف مستقلة عديدة منها الاسبوع، صوت الشارع ، صحيفة التلغراف ، مجلة الاشقاء الإسبوعية، الخرطوم، و صحيفةالأيام

وتعتبر صحيفة الأيام من الصحف المستقلة التي لاتدين بالولاء لأي جهة سياسية عند نشأتها في الخمسينيات حيث تتبع لمؤسسها بشير محمد سعيد(مروة، 1961م، ص376).

صحافة بعد الإنقاذ:

اتسمت صحافة ما بعد ثورة الانقاذ الوطني 1989م عبر الانقلاب العسكرى للجبهة الاسلامية القومية العميد/ عمر حسن احمد البشير –وقتها – بالصحافة الموالية للثورة الجديدة.

في بداية ايام الثورة لم تسمح حكومة الرئيس البشير لا بصدور الصحف المستقلة ولا الحزبية، حيث شرع النظام في اصدار صحف جديدة وبملكية جديدة باسم (السودان الحديث)، والانقاذ الوطني في عام 1989م، وهما صحيفتان تعبران عن وجهة نظر الحكومة ، ولكن تم ايقاف هاتين الصحفتين في عام 1989م، واختفى اسمان استمرا في الصدور لثمان سنوات تعود عليهما الناس(ابراهيم ، 2001، ص12).

و يرى الباحث أن الصحافة في فترة ما بعد 89 حتى تاريخ كتابة البحث ظلت متأثرة بمناخ الانقاذ السياسي وتقلباته وتتقلص مساحات الحرية وتتمدد بحسب متغيرات النظام السياسي الذي تنقل من مناخ سياسي سمته الانقاذ بشرعية ثورية في الفترة من 1989م حتى 1996م وفيها ضاق هامش الحريات ولم تسمح لغير الصحافة الموالية أن تمارس العمل من خلال التصديق لها، ثم فترة ما بعد العام 1996م وهي فترة شهدت انفتاح سياسي وانفتاح على مستوى ممارسة العمل الصحفي .

وشهدت سنوات العقد الاول للإنقاذ العديد من الصحف(عبد الله ابرهيم ، 2001م، ص 53-57):

-المسيرة (1990)، تابعة للمركز القومي للانتاج الاعلامي ويرأس تحريرها كمال حسن على

-New Horizon (1990)، تتبع للدار الوطنية للإعلام رئيس تحريرها سيد الخطيب.

-الملتقى(1990)تنشر عبر دار الانقاذ للطباعة والنشر، رئيس مجلس الادارة و رئيس التحرير محي الدين تيتاوي.

-مجلة المستقبل(1993-1994)، الناشر دار السودان الحديث للطباعة والنشر، رئيس التحرير عثمان النمر .

-النصر (1994)،الناشر شركة النصر للطباعة والنشر، صدرت بقرار من الرئيس البشير ، تحولت الى جريدة القوات المسلحة رئيس تحريرها عبد الباقي جيلاني .

- اخبار اليوم(1994) الناشر شركة اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير احمد البلال الطيب.

-السواعد(1994) الناشر امانة الاعلام بالقطاعات رئيس التحرير مجذوب الخليفة .

-الرأي الآخر (1995) الناشر شركة الاهلة رئيس التحرير آمال عباس.

- المخبر(1995) الناشر شركة السودان للطباعة والنشر، رئيس التحرير أحمد كمال الدين.

-ارهاص(1996)، الناشر هيئة الأعمال الفكرية ، رئيس التحرير المحبوب عبد السلام ،

-اخبار الساعة (1997-1998)، شركة حطين للطباعة والنشر والتوزيع، رئيس التحرير محمد لطيف.

-الشارع السياسي (1997)، شركة دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ، رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير محمد محمد احمد كرار .

-الديار (1997)، شركة القضارف للطباعة والنشر والتوزيع، رئيس التحرير عبد الرحيم سر الختم.

- الوفاق(1997) ، الناشر شركة الوعد للطباعة والنشر ، رئيس مجلس الادارة و رئيس التحرير محمد طه محمد احمد.

-الجمهورية (1997- 1998) الناشر الدار الوطنية للإعلام، رئيس مجلس الإدارة امين حسن عمر .

-المقدمة(1997) الناشر دار المقدمة للطباعة والنشر رئيس التحرير كمال حسن على،

القبس(1998) الناشر وزارة الشئون الاجتماعية ولاية نهر النيل، رئيس التحرير عابد سيد احمد.

يُلاحظ أن جميع صحف ثورة الانقاذ الوطني في سنواتها الأولى توقفت اغلبها ما عدا صحف(أخبار اليوم، والوفاق، والقوات المسلحة) وهذه الصحف تصدر حتى تاريخ طباعة الدراسة ، ويعذو الباحث اسباب توقف الصحف التي تحسب للثورة لسوء الإدارة وقلت التوزيع خاصة وأن القراء يميلون لتصنيف الصحف حسب توجهها السياسي ، ويميلون لقراءة الصحف المعارضة او الغير موافقة للنظام مما يؤثر على توزيع الصحف المؤدية للحكومة وبالتالي يضعف وضعها الاقتصادي وسرعان ما تخرج من سوق الصحافة رغماً عن دعم الحكومة لها خاصة الصحف التي تصدر من الدار الوطنية للإعلام .

المبحث الثاني: تطور الصحافة السودانية

تطورت الصحافة السودانية التي فاق عمرها المائة عام ويزيد في الشكل والمضمون ، وقد ظلت طوال تلك الفترة من مراحل التطور تتأثر بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد وتتفاعل مخرجاتها مع يجرى بذلك المحيط مع مساهمتها في اعادة تشكليه.

حظيت سنين التطور بخروج بعض من الصحف وعدم اكتمال التجارب الصحفية في الاستمرار لكن مع ذلك ظلت إِصدارات الصحف تواصل في الصدور سواء عبر المؤسسات الصحيفة التي رسخت اقدامها في العمل الصحفي لسنوات أو تلك الصحف التي تدخل حديثاً سوق العمل الصحفي ويكتب لها الاستمرار.

تشير احصائية المجلس القومي للصحافة والمطبوعات لمنتصف مارس 2013م لعدد الصحف الصادرة في السودان حوالي 41 صحيفة كما يلي:

أولاً: الصحف السياسية الشاملة(الإنتباهة، ألوان، الرأي العام ، راي الشعب ، الصحافة، المجهر، السياسي، الخرطوم، آخرلحظة، الأهرام اليوم، الوفاق، أخبار اليوم، الجريدة والمشهد الآن)

ثانياً: الصحافة السياسية الناطقة بالإنجليزية(Sudan Vision, Citizen).

ثالثاً:الصحف الرياضية: (الهلال، المشاهد، عالم النجوم، قوون، الموج الأزرق، الزعيم، الأسياد ، المريخ، الصدى، سوكر انترناشيونال سبورت).

رابعاً: الصحافة الاقتصادية(إيلاف، والسوق)

خامساً: الصحافة الاجتماعية(حكايات، والدار)

سادساً: صحافة التسلية(نبض الكاركاتير، والأوائل).

سابعاً: صحافة الأقاليم(الأمكنة، أمواج، بورتسودان مدينتي)، (تقرير أداء الصحافة السودانية للعام 2013م). ثم صحيفة الفجر الجديد التي تصدر من مدينة بورتسودان والتي تعتبر من صحافة الأقاليم.

أما احصاء مجلس الصحافة والمطبوعات لعام 2015 م و الذي صدر في يونيو 2016م للتحقق من الانتشار فقد بلغ عدد الصحف 41 صحيفة يومية، حيث بلغت عدد الصحف السياسية 26 صحيفة و ووصل عدد الصحف الرياضية 12 صحيفة والاجتماعية 3 صحف(تقرير اداء الصحافة السودانية للعام 2015م)

فقد حظيت الصحافة السودانية منذ بداية صدورها بانتمائها للمجتمع من حيث ملكيتها، سواء أن كانت للأفراد أو مستثمرين أفراد أو مؤسسات المجتمع ، باستثناء فترات قصيرة خضعت فيها لملكية الدولة أو شهدت فيها تملك الدولة لبعض الصحف.

الصحافة السودانية من النشأة حتى استقلال السودان:

النصف الأول لتطور الصحافة السودانية (1903م- 1956م) كان خلال الحقبة الاستعمارية أما النصف الثاني(1956م- 2010م) كان تحت حكم وطني تراوح بين التعددية الحزبية و الحكم العسكري و كان اخر التقلبيات التي شهدتها الصحافة السودانية اتفاقية السلام الشامل 2005م، وما اعقب ذلك من توجه نحو انفصال الجنوب وقد تأثرت الوضعية الدستورية والقانونية للعمل الصحفي جراء ذلك؛ حيث صدرت منذ الاستقلال اربعة دساتير اخرها دستور السودان الانتقالي للعام 2005م، وصدرت بحق الصحافة ثمانية قوانين اخرها قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام 2009م(تقرير اداء الصحافة السودانية للعام 2011م، ص 8، 2013م) .

نتيجة لظروف التطور في تاريخ الصحافة وارتباطها بمحيطها تبنت الصحافة منذ نشأتها اللغة العربية السائدة بالبلاد، وقد صدرت الصحافة الإنجليزية بعد الاستقلال مرتبطة في الغالب بمثقفي الجنوب نتيجة للفصل اللغوي الذي استبعد اللغة العربية عن الجنوب لعدة عقود ضمن السياسة الاستعمارية لفصل و عزل الجنوب بموجب قانون المناطق المقفولة الذي صدر العام 1922م اضافة لصدور الصحافة الانجليزية بغرض التواصل مع الجاليات الأجنبية المقيمة بالبلاد مع العالم الخارجي.

تطور الصحافة السودانية مضموناً:

في فترة النصف الأول من ظهور الصحافة السودانية وتطورها ظل مضمون الصحافة يطغى عليه اللون السياسي ، وانتقدت صحيفة النيل تركيز الصحافة السودانية على السياسة دون غيرها، وذلك بالقول:(ان صحافتنا السودانية على تباين آرائها ومبادئها نجد لها لوناً واحداً من الكتابة السياسية ، أما الالوان الأخرى من حياة المجتمع كالفنون والعلوم والآداب فهذه تأتي في المرتبة الأخيرة كأنما الحياة هي السياسة وحدها دون غيرها(صحيفة النيل، 30 أغسطس 1951م).

وفي حقبة حكم مايو 1969م تغير وضع مضمون الصحافة عن ما كانت عليه في السابق وبرزت مضامين أخر تنافس المحتويات السياسية وأن كانت اخبار السياسة بالذات هي التي تفوق غيرها، واورد السيد أحمد في دراسة تحليل مضمون صحف الايام والصحافة في فترة يناير1972م- يناير 1976م تصدر أخبار الرئيس المرتبة الأولي لأخبار صحيفة الايام بنسبة 25,69% تلتها أخبار قضايا التنمية بنسبة 18,17% وأخبار الأحداث والقضايا العربية بنسبة10,7% أما مضمون أخبار الصحافة فتصدرتها أخبار الدولة بنسبة 25,69% وتلتها أخبار الرئيس بنسبة 30,82% و أخبار التنمية بنسبة 16,18% أما أخبار القضايا والاتصالات العربية بنسبة 11,8%.(السيد، 1987م، رسالة دكتوراه).

وفي فترة ثورة الانقاذ 1989م بدأ المضمون للصحافة يتأثر باتجاه الحكومة للرقابة وتضيق الحريات وتقليص نشاط الصحافة بالسماح لصحيفتين بالصدور السودان الحديث والانقاذ الوطني اللتين قل ما يخرجان عن ما يرضي النظام، وأصبح الخبر الصحفي إما تعبوي سياسي أو مؤيد لسياسة الثورة في توجيهاتها وسياستها الخارجية وأما متتبعاً لأخبار الدولة ورموزها وقادتها .

لكن سرعان ما تغير واقع الصحافة وتغير معها واقع المضمون الصحفي بعد مفاصلة رمضان الشهيرة في سنة 1999م بين رئيس الجمهورية(عمر البشير) ورئيس المجلس الوطني (حسن الترابي)، لتدخل االكتابة الصحفية في السودان منعطفاً جديداً ليصبح المحتوى أكثر حرية واستقلالية وانعتاقاً من قبضة رقابة الثورة.

واتسمت هذه المرحلة باستقلالية أكبر للأداء الصحفي واصبحت أخبار وتعليقات المعارضة مادة يومية للصحافة فطغت القضايا السياسة على غيرها من القضايا. وشهدت هذه الفترة عودة صحيفة الصحافة وظهور صحيفة الصحافي الدولي فيما عاودت صحيفة الأيام للظهور(مجلس الصحافة، 2000م، ص 28).

ويرى الباحث أن الصحافة السودانية أستطاعت في سنوات الانقاذ الاخيرة أن تنتقل بالمحتوى الصحفي الي الانتقال من خانة التركيز الكثيف على المضمون السياسي إلى تحرر نسبي ولو ظهر بصور متفاوت في جانب مضامين الاخبار الاجتماعية والثقافية والرياضية والاقتصادية والعلمية والمنوعة وغيرها من الموضوعات التي اصبحت تجد حظها في صفحات الصحف وأن كانت قيمة التوقيت او وقوع الحدث او الجدة اوالحالية هي من تفرض على الصحافة بإبراز ونشر الموضوعات في الصحيفة.

تطور الصحافة السودانية شكلاً:

حظيت الصحافة السودانية في العقود الأخيرة بتطور مضطرد في الشكل وتحسن المنتج الصحفي الذي يقف وراءه كادر فني بشرى مدرب ومؤهل برع في استخدام الألوان في جميع الصفحات وكذلك الصور ساعده على ذلك نوعية الورق وجودتها مع استخدام الحواسيب ببرامج اكثر حداثة ، فضلاً عن الاستعانة بمدارس اخراج اكثر جاذبية و مؤامة لذوق القراء كما في تجارب صحيفة الرائد التي صدرت في عام 2008م، حيث اعتمد الأخراج على المدرسة الحديثة التي اعتمدت على الاخراج الافقي المسايرة للأحداث و في الصفحة الأولى يمكن أن تصل الأخبار الي 13 خبر، فيما انتهجت صحيفة الرأى العام اخراج المدرسة المختلطة التي تعتمد على مركزية الأخبار في الداخل(عبد الحفيظ، 2012م، ص 13-16).

طال التطور شكل الصحفة الأولى في الصحف اليومية بل اصبحت غير خاضعة للأخبار السياسية فقط بل اصبحت الصفحة الأولى تشمل حيزاً للأخبار العلمية ، الاقتصادية ، الرياضية، الثقافية، المنوعة، الاجتماعية حسب الأهمية والحدث، وتطور شكل الصحيفة من وحدة واحدة الى عدة وحدات في نفس العدد كالملاحق(رياضية، اجتماعية ، ثقافية،سياسية..الخ) التي اصبحت صحف في صحيفة واحدة.

تطور الصحافة السودانية تشريعاً:

منذ نشأت الصحافة السودانية مع دخول الحكم الإنجليزي المصري في مطلع القرن العشرين مع تجربة صحيفة (السودان) وما تلتها من صحف ، ظلت التشريعات الصحفية ملازمة لتطور الصحافة ، وكلما تغير نظام الحكم، أو تغيرت الظروف السياسية للنظام في السودان تتطورت الصحافة نتيجة للتغيير السياسي وتبعه بالضرورة تغير تشريعي .

أول تشريع صحفي في السودان كان في العام 1930م سنّ بواسطة المستعمر الإنجليزي الذي فكر في ايجاد قانون للصحافة والمطبوعات لضبط ايقاع الصحف في الدول التي تخضع للوصاية البريطانية السكرتير القضائي السير جون مفي الذي يعمل مستشار للسكرتير الإداري (إن الصحف في البلدان الخاضعة للوصاية (الاستعمار) قد جلبت أضراراً لا حدود لها مما قد يتطلب منا اتخاذ سياسة صارمة إزاءها قبل أن يفلت الفرس من باب الإسطبل).

وقد خول قانون 1930 للسكرتير الإداري السلطة المطلقة للتصديق أو عدم التصديق لإصدار صحيفة ما، كما خول له – بموافقة الحاكم العام – سلطة تعديل شروط الرخصة أو إيقافها أو إلغائها لحماية الأمن العام دون إبداء الأسباب كما منح للسكرتير الإداري سلطة تقيد إصدار الصحف علي فئه معينة إذ أن قيمة التامين كانت ضخمة بحيث لا يستطيع دفعها إلا أصحاب رؤوس الاموال(إبراهيم، 1995م، ص 112-113).

لم تصدر حكومة الازهري المنتخبة في أول تجربة برلمانية بعد استقلال السودان أي تشريع متعلق بالصحافة وإنما تركت الحكومة للصحافة لتدار بقانون الصحافة والمطبوعات لعام 1930م. وكانت التشريعات الصحيفة تسخر لخدمة المصالح الحزبية ومنح القانون وزير الداخلية سلطة إيقاف الصحف التي كانت تهاجم الأحزاب السياسية والطوائف مما يعني أن التشريعات فصلت على مصلحة الأحزاب السياسية، وشهدت حقبة أول حكومة وطنية ايقاف جريدة النداء.

نظام عبود مارس تعسف سياسي اعلامي وضيق الحريات ولم يشرع أي تشريع خاص للصحافة حظر نقد الحكومة، عدل قانون الصحافة 1930م، ومنح وزير الداخلية سلطة الترخيص و الغاء ترخيص الصحف، وتم إلغاء ترخيص صحيفة الطليعة 1958م لسان حال اتحاد عام نقابات عمال السودان

وتعطيل صدور الأيام لاحتجاجها على محاكمة السكرتير العام لاتحاد العمال في 1959م، واستمر الحال على ماهو عليه الى ما بعد حقبة عبود دونما أي تشريع جديد، و في حقبة الديمقراطية الثانية (الصادق المهدي) 64-1969م؛ أجريت بعض التعديلات في قانون 1930م بإعطاء وزير الاعلام سلطة منح الترخيص للصحف أو الالغاء. تعتبر حكومة مايو أول حكومة وطنية اصدرت قانون صحافة ومطبوعات مغايراً للقانون الذي احتمت به كثير من الأنظمة (قانون1930م) ، و صدر في العام 1973م قانون للصحافة بديل لقانون 1930م تم بموجه تكوين مجلس للصحافة والمطبوعات اوكلت اليه سلطة تقييد الصحافيين، القانون حدد شروط لتقييد الصحافيين منها أن يكون عضو في الاتحاد الاشتراكي ، وهدف نظام مايو من صدور القانون وتكوين مجلس الصحافة والمطبوعات واعطاء حق الإشراف المباشر على الصحف لوزير الثقافة والإعلام ليضمن بقدر من السيطرة والتأثير على الصحافة من قبل نظام مايو.

ناقش قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م العديد من المواد التي عززت من قبضة الاتحاد الاشتراكي علي الصحافة حيث جاء في المادة (2) (يلقي قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1930م وبهذه المادة تم الغاء القانون الإنجليزي وميلاد قانون 1973م واوكل القانون لوزير الثقافة والإعلام الإشراف المباشر علي الصحف، حيثُ تضمن ذلك المادة (4) والتي نصت علي أن يكون الوزير مسؤولاً عن الإشراف اليومي المباشر علي الصحف بما يضمن التجانس في الخط الإعلامي العام،والالتزام بالخطة السياسية للاتحاد الاشتراكي السوداني .

وتعتبر المادة 5 روح قانون 1973م للصحافة والمطبوعات وذلك بأيلولة الصحف للاتحاد الاشـــتراكي، ولأول مره يتم أنشاء مجلس للصحافة والمطبوعات؛ وقد اسند اليه العديد من المهام لتنظيم وترقية العمـــل الصحفي بالسودان ومن مهامه :

أ- تنفيذ السياسة العامة للإعلام الصحفي وفق ما تحدده السلطة السياسية

ب- تنظيم العمل الإعلامي الصحفي بما يضمن ويصون حرية التعبير ويوظف أجهزة الصحافة والإعلام لخدمة أهداف الشعب.

ج- الإشراف علي تدريب الصحافيين

وتعتبر المواد الخاصة بترخيص الصحف والمطابع من أكثر مواد القانون وتتضمن العديد من الفقـــرات، حيث جاء في المواد (17/15/10/9) يجوز للوزير بعد التشاور مع المجلس منح رخص لنشر الصـــحف في الحالات التالية(موسى ، 2008م، ص45):

-للمؤسسات العامة والشركات السودانيه المسجلة، إذا كان الهدف من إصدار الصحيفة الإعلام التجاري

-للأفراد والهيئات حق اصدار صحف أدبية أو علمية متخصصة، تغطي مجال تخصصها فـــي حـــدود قوانين ولوائح تنظيم العمل الوطني.

-يجوز للوزير بالتشاور مع المجلس ان يلغي في أي وقت أو يعلق رخصة أي صحيفة متى ما أقتنع أنها أخلت بشرط من الشروط.

يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تداول أية نسخ من اية صحيفة متي ما أقتنعت بان تداول تلك النسخ تـــؤثر في سير المداولة في قضية مرفوعة أمام المحاكم.

– أي شخص يمتلك مطبعة او يشغلها دون الحصول علي رخص يعاقب بالسجن لمدة ســـتة أشـــهر أو بغرامة لاتزيد عن خمسمائة جنيه.

ويرى الباحث أن قانون 1973م في العهد المايوي حمل في طياته فائدة جليلة للصحافة السودانية وهي وجود مجلس مختص بالصحافة بغض النظر عن بقية التشريع الذي فيه كثير من المسالب لكن وجود مجلس للصحافة في حد ذاته يعد مكسب من مكاسب تطوير الصحافة ولبنة يمكن أن يبنى عليه في المستقبل.

صدر قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1985م في عهد الحكومة الانتقالية بعد سقوط الحكم المايوى، أهم النقاط التي تميز بها هذا القانون:

–أن مجلس الصحافة أصبح هيئة اعتبارية مستقلة فُوض وزير الثقافة والإعلام للأشراف عليه، ورئيس المجلس يكون من أحد الصحافيين المشهود لهم بالكفاءة والموضوعية.

– تعميق مبادئ الحرية وتأكيد ممارسة الديمقراطية والتمسك بالتقاليد المهنية وأخلاقياتها، وعدم نشر الأخبار التي تؤثر على سير العدالة أو تلك التي تضر بالمصالح القومية أو بالآداب العامة.

– نص القانون لأول مرة على حق التصحيح.

ويتضح أن قانون 1985م تأثر بالجو السياسي العام في البلاد ورغبة السياسيين في ارساء الديمقراطية والحكم الرشيد فكانت بعض مواد القانون جعلت من الديمقراطية شرعاً ومنهجاً، فقد نصت المادة (4) علي قواعد ملزمة للصحافيين منها الأتي-:

-تعميق مبادئ الحرية وتأكيد الممارسة الديمقراطية.

-التمسك بتقاليد وأخلاقيات المهنة، والإبتعاد عن أسلوب المهاترات والقذف والتجريح للهيئات والأحزاب والأفراد.

– مراعاة الصدق والموضوعية، والإلتزام الكامل بالموضوعية(قانون الصحافة والمطبوعات، 1985، المادة4).

وصدرت في عهد حكومة الإنقاذ قوانين للصحافة وهي كالتالي: قانون 1993م، قانون 1996م، قانون1999م ، قانون 2004م، وآخرها قانون 2009م .

قانون الصحافة والمطبوعات1993م:

صدر قانون الصحافة والمطبوعات 1993م عاملاً بأحكام المرسوم الدستوري الخامس لسنة1993م وقد أجازه المجلس الوطني الإنتقالي في جلستة رقم (98) بتاريخ25 محرم1414ه الموافق 15 يوليو1993م.

مقارنة بين قانوني 1985 و 1993م: وقد أجري الدكتور سليمان عثمان مقارنة لقانون 1993م مع قانون الصحافة والمطبوعات 1985م.وذكرأن قانون الصحافة والمطبوعات تميز بسمات إيجابية في معالجة قضايا النظام الصحفي منها(عثمان، 1994م، ص 109):

-كفل القانون حرية ملكية الصحف الخاصة من خلال المؤسسات.

– تنظيم إجراءت ترخيص الصحف وفق لأحكام القانون.

– ضمان حق ممارسة العمل الصحفي .

– منح القانون المجلس صلاحية الجزاءات، ومنح المؤسسات حق الاستئناف أمام المحكمة المختصة.

– ينظم القانون استيراد المطبوعات الأجنبية بما يكفل حرية تداول المعلومات .

من مأخذ قانون 1993 هو انه لا يمكن الكيانات الاجتماعية والاحزاب والطوائف من امتلاك صحيفة.

أما قانون 1999م سمح للأحزاب بملكية الصحف و أُنتقد لعدم السماح للأفراد بملكية الصحف، وقانون 2004م لا يختلف كثيراً عن قانون 2009م لكن يختلف عن القوانين السابقة في كونه ركز كثيراً في الجوانب الإدارية (ترخيص، ملكية، تأمين عقوبات ادارية و غيرها).

ومنذ 1993م –2002م صدرت حوالي 9 لوائح خاصة بتنظيم وتطوير العمل الصحفي في السودان.

ويرى الباحث تعتبر فترة حكم الإنقاذ –بمختلف مسمياتها– طيلة سنوات حكمها حتى الآن من أكثر الفترات التي شهدت سنّ عدد من التشريعات الإعلامية وبلغت 5 قوانين تعود هذه التغييرات المستمرة إلى :

–التغييرات المستمرة للمناخ السياسي في السودان أبان حكم الانقاذ(شرعية ثورية، دستورية ، انتخابات ، تغييرات في جلد النظام ..الخ).

–التشريعات لم تخضع للتدقيق من قبل المختصين في مجال الإعلام والعمل الصحفي وإن كانوا في العمل الصحفي لإنهم موالون للنظام–خاصة في سنوات الإنقاذ الأولى– مما يعني أن التشريع في مجمله يصب في تأمين النظام من مغبة تعرضه للصحافة وانتقاداتها.

تطور الصحافة السودانية طباعةً :

الطبعة هي أهم عنصر في إنتاج الكتاب أو أى مطبوع آخر ولا يحتاج هذا الأمر إلى برهان بل المطبعة هي الضلع الأهم بعد البشر الذين يقومون بإعداد المضمون وتصميم الصحيفة وتجهيزها قبل الدفع بها للقارئ، ولا تكتمل لمؤسسة صحفية أو دار النشر عملها إلا اذا امتلكت مطابعها الخاصة التي تتولى العملية الكاملة لإخراج الصحيفة من دار النشر للقاريء.

كانت الصحافة قبل اختراع الطابعة في القرن السادس عشر تختلط بالكتابة و البريد فتاريخها في تلك العصور القديمة هو تاريخ الكتابة، إما بعد اختراع المطبعة فقد انفصلت عن الكتابة و صارت شيئا ضخما مستقلا بذاته ليست الكتابة و ليس البريد إلا بعض أدواتها، و في أوروبا عرفت العصور الوسطى الدوريات البابوية؛ حيث كان البابا يجمع كل إحداث العالم و يسجلها علي سبورة بيضاء و يعرضها في داره حيث يحضر المواطنين للإحاطة بما فيها، و عندما اشتد النفوذ البابوي أصبح القول الشفهي و السبورة غير كافيين فنشأت النشرة العامة و هي لون من الأوراق التي يمكن أن نعتبرها أصل الجريدة الرسمية الحالية(علم الدين،2012م ص51-55).

محمد على باشا قام باشاء أول مطبعة في السودان عرفت باسم مطبعة (كريد) في العام 1831م بغرض طباعة جريدة (وقائع كريدية) تتم الطباعة فيها بالحروف الإغريقية والتركية. والسودانيون عرفوا الكلمة المطبعة المتمثلة في المطبوعات الاسلامية قبل أن يروا المطبعة نفسها وكان الغرض الحقيقي من ادخال المطبعة طباعة المنشورات الرسمية الحكومية، وكانت أول مطبعة دخلت السودان هي صغيرة من حجر(مطبعة الحجر) تقوم بطباعة المستندات المالية كدفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وغيرها من المطبوعات الإدارية ، لكن بعد قيام الثورة المهدية وبعد قيام المهدية ضد الحكم التركي قام عبد القادر حلمي باستغلالها بالدعاية ضد المهدي فطبعت بها المنشورات و الرسائل التي تهاجم المهدي وتفند دعوته وفي اثناء حصار الخرطوم تمكن غردون باشا من استغلالها لطبع صكوك غردون المشهورة بدلاً من العلامات المعدنية وكان ذلك في 1884م(شمو ، 2005م، ص 116-215).

واستغلت المطبعة لطباعة الـــ(بونات) وهي سندات مالية حكومية تعهد بها غردون بدفعها من خزينة الخرطوم أو مصر بعد 6 شهور من اصدارها.

بعد سقوط الخرطوم على يد محمد أحمد المهدي في1885م آلت المطبعة التركية التي كانت تسمى (الحجر) للمهدي واهتمت المهدية بالمطبعة والطباعة في الأمور الإدارية للدولة من نشر المنشـــورات الرسمية وتوزيع الاوراق والأحبار للوحدات الادارية وبهدها استغلت المطبعة في المنشورات الدينيـــة وطباعتها مثل طباعة راتب المهدية وشروحاته ورسالة العبادي وغير بجانب المنشورات الرســـمية للدولة المهدية .

وتأسيساً على ما ذكر سابقاً؛ اتضح للباحث أنه إلى فترة ما قبل ظهور صحيفة السودان 1903م كانت المطبعة تستغل في غير العمل الصحفي سواء أن كان في العمل الإداري ومهامـــه لفترتـــي التركيـــة والمهدية معاً أو في النشر الديني كما في العهد المهدي، مما يعني أنه على الرغم استخدامات المطبعة للمهام الإدارية والدينية إلا أن هذه الفترة مهدت لاستخدامات الطباعة فـــي العمـــل الصـــحفي فـــي السودان.

بعد النجاح الكبير الذي حققته جريدة (السودان) تشجع أصحاب جريدة المقطم في مصر بعد أن جنـــوا عائداً مجزياً جراء طبعها ، قاموا بتأسيس مطبعة السودان في 1907م.

وبعدها ظهرت مطبعة ثانية لاصحابها شاولو وخريستو اصحاب صحيفة الهيرالـــد (The Herald) واسموها مطبعة فيكتوريا في 1911م، وأول صحيفة طبعتها سودان هيرالد، ثم تتابعت الأمور في مجال صناعة الطباعة فقامت مطبعة ماكوركوديل العام 1925م نتيجة لانتفـــاق حكومـــة الســـودان والشركة الأم في بريطانيا على أن تقوم بطباعة احتياجات الحكومة الأمر الذي مكنها فيما بعد من

احتكار أعمال الطباعة في السودان حيث قامت بشراء كل المطابع الموجودة في الخرطوم من بينها المطبعتين اللتين سبق ذكرهما وهما مطبعة السودان 1907 و مطبعة فكتوريا1911م(شمو ، 2005م ، ص216).

احتكرت مطبعة ماكوركوديل الطباعة بما في ذلك طباعة الصحف ولم تستجب في مرحلة لاحقة لاحتياجات الصحف وكان السبب اعتماد الصحف على المطابع التجارية بدلاً من مطابعها الخاصة كما جرت العادة في العالم.

ظلت مطبعة السودان المطبعة الحديثة الأولى في السودان التي تعمل بالات كبيرة تدار بالبخار إلى أن اتفقت إدارة المطبعة مع مصلحة الاشغال السودانية على اجراء تعديل في آلات المطبعة لتدار بالكهرباء وقد تم ذلك في عام 1911م، واديرت بالماكينات محرك صغير لا يزيد حجمه عن ثلث متر مكعب فأصبحت مطبعة السودان بذلك المطبعة الشرقية الوحيدة التي تدار آلاتها الكبيرة بقوة الكهرباء الأمر الذي لم يتيسر قبله لمطبعة في مصر والشام (صالح، 1971 ، ص16).

ويرى بروفيسور على شمو أن تطور الصحافة نهضتها مرهون فإن بوقوف الدولة مع الصحف و تقديم المساعدات التي تماثل تلك التي تقدمها الدول الأوروبية للصحافة بالرغم من إنها " أي أوربا " بيئة يسود فيها نظام ليبرالي تعددي؛ لا يسمح للدولة بالسيطرة علي الصحافة و لا يضيق الخناق عليها خلال ممارستها لحرية النشر و التعبير حتى و إن قدمت لها الدعم والذي يتمثل في :

-الإعفاء من الضرائب .

ـ القروض البنكية طويلة الأجل بدون فوائد

ـ مجانية الاتصال و النقل

ـــ التدريب و بناء القدرات

و لن تستطيع الصحافة السودانية أن تتقدم و تتطور إلا إذا وجدت الدعم و المساندة من النظام الحاكم أيـــا كان . و ينبغى أن يكون النظرة إليها كرقيب نزيه يحافظ على سلامة المجتمع و على أداء أجهزة الدولة و محاربة الفساد و سوء الأداء و هذا هو قمة الممارسة الديمقراطية و التطبيق لنظرية المسؤولية الاجتماعية (شمو ، 2005م ، 214).

ويرى الباحث أن تحسين بنية الصحف اقتصادياً، وتشجيع نظام الشراكات والاندماجات بـــرؤوس امـــوال كبيرة وإدخال تقانة معلومات وتكنولوجيا متطورة للعمل الصحفي من الاهمية بمكان ويجعل من الصحافة مواصلة لمسيرتها ومواكبة للتطور الصحفي الذي يشهده العالم مع الاهتمام بالكادر البشـــري الصـــحفي والأطر الفنية والإدارية العامة في حقل الصحافة وجعل قضية التـــدريب قضـــية اسياســـية و محوريـــة ومستمرة حتى يضمن تجربة صحفية مستقرة في السودان.

المبحث الثالث : القضايا السياسية في الصحافة السودانية

التكوين الأول للصحافة السودانية كان مدركاً لدوره ورسالته، حيث مثلت الصحافة في بواكير نشأتها شريكاً اصيلاً للحركة الوطنية التي وضعت على عاتقها النضال الوطني ضد المستعمر الانجليزي، فكانت أدوار الصحافة في ذلك الوقت لا تقل اهمية عن الدور السياسي للجمعيات الوطنية السياسية والواجهات النضالية كجمعية اللواء الأبيض ومؤتمر الخريجين وغيرها من طلائع الوعي الوطني التي انبر لها المثقفون الوطنيون في أداور وطنية نادرة الحدوث في دول شبيهة إلا في السودان.

تعددت القضايا والموضوعات التي شغلت الصحافة الوطنية والملاك والناشرون وجمهور القراء حتى الذي كان يتوق لدور جديد في انتظار النخب المثقف والمواطنين على السواء فلم تبخل الصحافة بهذه الأمنية العزيزة لدى السودانيين.

والمتنفس الأوحد لتلبية أماني السودانيين في تلك الفترة هو الصحف بجانب تجمعات الأندية أو مراسلات صحف مصر سراً والكتابة لها كما يفعل البعض خشية من المستعمر (صالح، 1971م، ص 116).

يلاحظ أن الطرح السياسي في الصحافة يجد قبولاً كبيراً لدى قراء الصحف السياسية، كما أن الصحافة السياسية هي الأكثر عدداً من بين الصحف الأخرى اجتماعية ، ثقافي، فنية ، رياضية وغيرها.

ونجد أن قراء الصحف يهتمون بمقالات الرأي(عمود، ومقال) سياسي، وتقديمه في بعض الأحيان على الخبر الصحفي نتيجة لولع السودانيين بالسياسة وبالتالي مناسبة شكل المقال للمادة السياسية المنشورة.

ويرى صلاح عبد اللطيف أن المواطن السوداني لديه ولع بالسياسة ويميل إلى القراءة السياسية والأدبية، وهو إما منتمي لحزب سياسي أو عقدي ، أو له أراءه الخاصة التي يجب أن يجهر بها وخاصة في فترات حكم الأحزاب ، ويأتي الخبر بعد المقال السياسي في درجة الاهتمام (عبد اللطيف، 1992م، ص 167).

وعبر تاريخ الصحافة السودانية الممتد تنوعت اهتمامات الصحافة الوطنية بتنوع القضايا السياسية التي تشكل قضايا الساعة في توقيتها، ومن ابرز القضايا التي تناولتها الصحافة السودانية طوال مسيرتها :

أولاً: الهوية السودانية:

الهوية، فهي هوية من ضمير هو ، هو أي الشيء ذاته ، وهي تعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره (المعجم الوسيط، ، 1989م، ص998) .

يستلزم الحديث عن الهوية السودانية من حيث كنهها وجوهرها الحديث عن الجغرافيا ، لأن الحديث عن الهويات وقومياتها يصعب تناولها والحديث عنها ما لم يقرن هذا الحديث بالمحضن الجغرافي الذي يكمل صورة الحديث عن الهوية .

كثر الجدل عن كنه هوية السودان، و ظهرت سبيل ذلك نظريات عدة منه ما يقول بأنه دولة أفريقية جرى تعريبها بالغزو.

ومنها كذلك ما ينظر بموضوعية لانه يعرف طبيعة التبديلات والتحولات في الأبنية الاجتماعية ، وأننا مررنا بفترات مختلفة وخلصنا إلى أن الحضارة السودانية، (سودانية) لأنها بالفعل تلخيص لمختلف التحولات وتعبير عن جدلها والحضارة التي تحفنا ضمت وخضعت لعوامل كثيرة وما اقبيتها سوى جماع عمها الجزور شديدة اللزوجة تؤلف حيث انشأت مكتملة التكوين نوبية كوشية نبتة 1000-300 ق.م حتى 350م التي وصل عاصمته سوبا المبشرون (اليعاقبة) فاعتنق ملكها النوبي المسيحية (الملكانية) حتى دخول الأسلام، ويختلف السودان عن دول المشرق العربي بانه يجمع بين عمقين عربي وافريقي ، وهذا الجمع جعل منه حالة خاصة، مما يسمح لنا القول بأن السودان ليس دولة مشرقية او حتى مغربية ، بل تفرده جعله يستند على خصوصية الموقع الذي اصبح السودان بحكمه يمتص بعده العربي بسلاسة وقوة، وكذلك تضج فيه الافريقية تفاعلاً ماصاً ومغربلاً التناقضات التي تعانيها افريقيا، والسودان ليس منطقة تفاعل العرب والافارقة فقط بل منطقة تفاعل الثقافات الافريقية نفسها(عثمان، 2015م، ص15).

اولت الصحافة السودانية في سنوات النشأة الأولى في فترة ما قبل الإستقلال موضوع الهوية والوحدة الوطنية اولوية في تناولها الصحفي وجهرت بهذا الامر رغماً عن خطورة الظروف السياسية وقتها، ومضايقة الاستعمار لمواقف كهذه.

سليمان كشة، يري أن مجلة الفجر كنت تدعو للوحدة الوطنية بين مختلف انحاء السودان في مقالات صريحة وحادة وحماسية، الفجر دعت للاعتزاز بالانتماء لأرض السودان لأن ذلك هو نقطة البداية نحو تطوير البلاد.

وظهرت قضية الهوية السودانية جلياً في طرح مجلة الفجر التي يحررها شباب ثائر ومتحرر من التقليدية في الكتابة والتعبير بفضل ثقافته وتعليمه الواسع، و دابوأ على تأكيد القومية السودانية كقوة بارزة ومستقلة (عبد اللطيف، 1992، ص 44).

أما صحيفة(الحضارة) فقد تناول رئيس تحريرها حسين شريف في العام 1920م موضوع الهوية السودانية تحت مسمى (المسألة السودانية) عبر اربعة مقالات، تطرق فيها لهوية السودان وانعتاقه من التبعية المصرية كما تدعي مصر، وقد تكونت المسألة السودانية بمجموع من حوادث الثورة العرابية والقومة المهدية في سنتي 1298 و1299 هجرية وما تسلل منهما مما ادي الي حالة الساعة في القطرين حين أَسفرت الاولى عن احتلال انكلترا لمصر ذلك لاحتلال الذي بوأها قمة الأشرف على وادي النيل جمعيه والذي نشأت في حجره القضية الكلية لمصر وكبرت وترعرت حتى ان الفصل فيها بعد تغيير شكلها الآن، وأنتجت الثانية الثورة المهدية استقلال السودان ونفض يد مصر منه عجزاً و إِعياءً و اسقاط حقوقها عليه طوعاً واختياراً عن ذلك التنازل الذي اقرته و وزارة نوبار قبيل عام 1884م(صالح، 1971م، ص 53).

ثانياً: الإرساليات:

يقصد بالإرساليات مدارس التبشير المسيحي الاجنبي وهي مدارس دينية أُوكل المستعمر إِدارتها لمبشرين سودانيين في جبال النوبة والأَنقسنا وجنوب السودان وحظيت بتأييد من الإنجليز داخل مناطق السودان قبيل الاستقلال و شكلت الإرساليات مصدر قلق للصحافة السودانية، واعتبرتها الصحافة معول هدم للوحدة الوطنية و خشيت الصحافة من أن يؤدي نشاطات تلك البعثات لفصل الجنوب مستقبلاً.

حرص الإنجليز على فصل الجنوب عن الشمال باكراً واتخذت خطوات عملية منها فتح المجال لتبشير في الجنوب وقام بسن قانون 1922م المناطق المغلقة الذي يجعل من الجنوب مناطق محرمة للشماليين من التجارة والحركة والتنقل. وفي سبيل توسيع هوة التواصل الثقافي والحضاري بين الجنوب والشمال عزز المستعمر من نشاط التبشير وقدم لها من التسهيلات ما يجعل مهمته ايسر ما تكون حيث رصد لحصة مدارس التبشير من الميزانية ما نسبته 95% من ميزانية التعليم في الجنوب وجعل المستعمر التعليم باللغة الإنجليزية وجعلت العطلة الرسمية يوم الأحد بدل الجمعة واشترط الانجليز دخول المسيحية كشرط للتعليم في الجنوب، وذلك بهدف خلق عزلة ثقافية واجتماعية للجنوب عن الشمال تمهيداً لفصله مستقبلاً.

وتمددت سلطة الكنيسة من من مجرد مؤسسة تعليمية دينية الى مؤسسة ذات نفوذ تتحكم في مقاليد الامور في جنوب السودان ، فهيمنت الكنيسة بشكل واضح على كل مناطق النفوذ التي منحتها لها الإدارة البريطانية ليست دينياً فقط بل اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً الى جانب ايغار الصدور بسموم الحقد تجاه ابناء الشمال فكان الكنيسة مؤسسة محورية في الجنوب وتماثل سلطاتها سلطة المفتش الانجليزي (مؤتمر الحوار الوطنى، 1990م، ص40) .

وناقشت مجلة الفجر موضوع التبشير المسيحي في 1936 واوردت: اما التعليم في الجنوب فهو مسالة دقيقة تقوم بها عناصر غير حكومية حتى يستجيب اهل الجنوب بسهولة لدواعي المسيحي(مجلة الفجر، 1963م، ص86) .

و أهتمت الصحافة السودانية بقضايا الارساليات والتعليم الديني خاصة في جنوب السودان باعتبار انها من القضايا التي تسهم في التشكيل القومي للسودان والتساهل حيال مثل هذه القضية يعنى التفريط في جزء من الوطن.

صحيفة النيل عام 1942م نادت بإزالة الحواجز بين القطرين وطالبت بتعليم اللغة العربية ونشر الدين الاسلامي والثقافة الاسلامية في الجنوب.

نظمت صحيفة السودان الجديد حملة صحفية في الفترة (6 ديسمبر 1951-31 ديسمبر1951) ضد وزير المعارف عبد الرحمن على طه بعمل عراقيل نشر التعليم الديني في الشمال والسماح للتعليم الكنسي في الجنوب.

احتجاج الصحافة على المادة 14 من قانون المدارس غير الحكومية كان شديد اللهجة ويؤكد بضرورة توحيد المدارس تحت سلطة الوزير(وزير المعارف) حتى لا تتوسع مدارس التبشير، يدل ذلك ان الصحافة على وعي باجديات الوحدة الوطنية منذ عهد الاستعمار (حمزة، 2006م، ص60).

ثالثاً: الاستقلال:

استقلال السودان وانعتاقه من المستعمر الإنجليزي في العام 1956/1/1م، أهم حدث مر على تاريخ البلاد الحديث وشكل الاستقلال مرحلة فارقة في البلاد ونقطة تحول في تاريخه السياسي، والاستقلال الذي ينعم به السودانيون على توالي الاجيال هو نتاج جهد متصل شاركت في النخب السياسية والمثقفة وجموع الشعب السوداني التواق للحرية والتحرر من المستعمر .

بالطبع لم تكن الصحافة الوطنية بعيدة عن هذا الشرف التاريخي المهم في مسيرة البلاد الوطنية؛ و إنما كانت الصحافة السودانية في قلب معركة الاستقلال، لانتماء رواد الصحافة في الفترة التي- سبقت

الاستقلال بثلاثة عقود – للحركة الوطنية والجمعيات السياسية التي حملت على عاتقها النضال ضد المستعمر، ولمؤتمر الخريجين الذي يضم عدد هائل من رواد جيل النضال ضد المستمر وصحاب الفضل في استقلال البلاد منح ترخيص اصدار صحيفة بأسم مؤتمر الخريجين في 1938/10/3(ابرهيم، 2001م، ص 25).

وصاحب صحيفة السودان الجديد احمد هاشم يوسف الملقب بأبي الصحف صاحب الامتياز والناشر ورئيس التحرير للصحيفة الصادرة في 1943م يقول"كثير من الدول نالت استقلالها بالنضال والكفاح لكن في السودان يجب أن نسجل أن الصحافة السودانية لها دور كبير واسهام مباشر في الحصول على الاستقلال والسيادة ، لقد كانت أقلامنا ضد الاستعمار أوجع من كل سلاح"، نقلاً عن(حمزة، 2006، ص52)،

ويحسب للصحافة السودانية أن لها دور في توعية المواطن بأهمية الحكم الذاتي وممارسة الديمقراطية، كما أنها لها دورها الفاعل تجاه الإجماع الوطني على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان، و للصحافة السودانية دورها المؤثر في التوعية والتعبئة ضد الوجود الأجنبي وبعد اتفاقية 1953م الخاصة بالحكم الذاتي زاد نشاطها بالتبشير بالحكم الذاتي وتهيئة الأجواء لحكم السودانيين بأنفسهم.

لا يخفى الدور الذي لعبته المجلات الثقافية والأدبية والفنية كصحافة وطنية حركت الرأي العام السودان وعبأته ضد المستعمر كمجلة الفجر التي اسسها عرفات محمد عبد الله الناشط في جمعية اللواء الابيض التي ناضلت ضد الاستعمار وتعتبر مجلة الفجر أكبر وأهم مجلة عرفها السودان لدورها الوطني والسعي لاستقلال السودان من المستعمر .

وتزامن انشاء المجلة مع فترة استقطاب الخريجين في العمل النضالي واستطاعت ان تقوم بدور توعوي ووطني ضد المستعمر و فتحت المجلة الباب للمثقفين والمتعلمين للكتابة، وعالجت كثير من المسالب و المفاهيم السياسية والاجتماعية واذكت الروح الوطنية للمواطن السودانية.

رابعاً: قضية دارفور:

برزت قضية دارفور كمشكلة سياسية سيطرت على الأهتمام العالمي وشغلت وسائل الإعلام في 2/24/ 2003م، عندما تفاجأ الجميع باحداث عسكرية قامت بها مجوعات حاملي السلاح احتلت منطقة قولو شمال دارفور ورفعت المجموعات علمها بعد أن انزلت علم الحكومة السودانية وعينت محافظاً عليها ، وبعد شهرين وتقريباَ في يوم 25/ابريل تفاجأ أهل السودان بخبر اقتحام قوة مسلحة مدينة الفاشر واختطاف مجموعة مسلحة مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور واختطاف قائد العلميات الجوية وتدمير ست طائات كانت في المطار وقدر عدد الماهجمين بـــ(400) إلى (450) فرداً (سيد احمد، 2005،ص11).

وفي 28 أبريل قامت هذه المجموعة المسلحة بالتنسيق مع مجموعة أخرى سميت حركة العدل والمساواة بالهجوم على مدينة الفاشر حيث قامت بحرق سبع طائرات جاثمة بمطار المدينة ومقتل 57 جندياً وأثر ضابط برتبة لواء في السلاح الجوي بالإضافة لقتل وجرح العديد من المدنيين ونشر الرعب والخوف في المدينة وضواحيها.

وفي العام 2004 ارتفعت وتيرة الأحداث و انفتح باب الموت على مصراعيه وحلقت طيور الشؤم على سموات دارفور وارتجت الاوضاع كلها ، ووجدت بعض الفئات انها مضطرة لحمل السلاح للدفاع عن نفسها وعن وضعها لحماية الأرض والعرض والأطفال الصغار و انطلقت الرصاصات في كل اتجاه من يد ظالمة أو مظلومة، وتعقدت مهمة القوات النظامية في الحفاظ على الأمن واستقرار المنطقة وبرزت

اتهامات ظالمة وغير منطقية توجه للحكومة في حين أن ما حدث من مواجهات كان بسبب الظلم وضرورات رد الاعتداء(ابراهيم،2005، ص60).

وخلال أقل من عامين احتلت ازمة دارفور حيز واسعا واهتماً بالغاً من وسائل الإعلام العالمية وفي الساحة السياسية الدولية بصورة اثارة الدهشة حيث انها طغت على قضية جنوب السودان التي تعتبر قضية البلاد الاولى مما أثار الدهشة أيضاً وصول أزمة دارفور لمجلس الأمن بهذه السرعة(سليمان، 2004،ص 55).

ووجدت مادة الحرب في دارفور محتوى قيم من قبل الإعلام الغربي الذي اصبح يبحث عن الإثارة وأخبار الدمار و الدماء واللاجئين و هجوم الحركات المسلحة ورد القوات الحكومية لها، مع عمل تلك الوسائل في سياسة صبّ الزيت على النار ليتطور الصراع على النحو الذي تريده الدول الغربية عبر وسائل إعلامها لأجندة سياسة تنوى من وراءها تمزيق البلاد.

وتعود أسباب الصراع في دارفور لتداخل الأسباب المتعلقة بموقع دارفور الجغرافي وعاملها التاريخي الذي أسهم في تشكيلها بالإضافة إلى التعدد الأثني للقبائل والمجموعات السكانية قد اسهم في خلق صراعات بسبب المرعى والكلأ والبحث عن موارد المياه حيث أدّى الانقسام المهني والحرفي لسكان اقليم دارفور بولاياتها الثلاث لبعض الاحتكاكات التي تتحول بفعل المرارات التاريخية والمجموعات السكانية الى صراعات اشبها بالمستدامة نتيجة الثارات في ما بينها ، و أيضاً لبعض التداخلات لعلاقات القبائل والمجموعات السكانية المشتركة، مع نظيراتها لدول الجوار لحدود السودان من جهة دارفور مع ثلاثة من الدول الى بروز شكل جديد للصراع تسببت فيه القوى الاستعمارية التي كانت تهيمن على افريقيا

ولم تزل اصابعها في المنطقة بسبب سيطرتها على الموارد الظاهرة والكامنة (الحاج، 2014، ص76-77).

ويرى الباحث أن الصحافة السودانية تفاعلت مع قضية دارفور وافردت لها مساحة تغطية معتبرة شاركها فيها وسائل أخرى، ويمكن تقسيم التناول الإعلامي إلى ثلاثة :

1- الصحافة السودانية تناولت القضية بمهنية من وجهة نظر محايدة هدفت من التناول إيجاد حل للمشكلة من منطلق وطني يبحث عن وحدة البلاد بعيداً عن التفرقة والاحتراب باستثناء صحف على خلاف مع النظام (رأى الشعب وصحيفة الميدان)، فرأي الشعب ، صحيفة يومية سياسية معارضة تصدر عن المؤتمر الشعبي متوقفة عن الصدور، أما صحيفة الميدان ، فهي صحيفة سياسة تصدر عن الحزب الشيوعي السوداني منذ العام 1954م تتوقف بانتظام من قبل الجهات الأمنية، الآن تصدر الصحيفة ثلاث ايام في الاسبوع : الأحد ، الثلاثاء والخميس.

2- الاذاعات والفضائيات الأجنبية مثل إذاعة بي بي سي (بريطانية) وراديو (سوا) محطةإذاعية أمريكية و راديو (دبنقا) الذي يصدر من هولندا وله موقع على شبكة الانترنت، وركزت هذه القنوات والفضائيات الدولية على تصوير الحرب في دارفور بانها ابادة جماعية بدون أن يكون في النشر ما يخدم الحرب ويطفئ نار الصراع.

3-الاعلام الإلكتروني الاجنبي الذي تحامل على القضية واقنع الرأي العام العالمي بوجهة نظر الغرب حيال دارفور مصوراً الوضع في دارفور بانه محرقة وداعياً للتدخل لإنقاذ دارفور .

من التحديات التي واجهة الصحافة السودانية حيال مشكلة دارفور:

1- ضعف الامكانيات للوصول لمناطق الحدث

2-عدم وجود مراسلين مهنيين لكثير من الصحف في مدن الغرب لنقل الاحداث

3-الرقابة وتضييق الحريات على الصحف لتغطية قضية دارفور

4- عدم استشعار الدولة لاهمية الصحف في تغطية القضايا الوطنية وقضايا الصراع مما غاب دعم وتشجيع الدولة لها.

خامساً: انفصال الجنوب:

لعبت عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية واقتصادية مجتمعة لفقد البلاد لجزء عزيز من جغرافيته (جنوب السودان)، وتكوين الجنوب لدولة جديدة بعد الاستفتاء الذي صوّت فيه الجنوبيون للانفصال في يوليو2011م، لكن ما يُشار إليه في هذا الصدد أن للمستعمر إضافة لعوامل أُخرى دور كبير في فصل الجنوب حرص الإنجليز على فصل الجنوب عن الشمال باكراً واتخذت خطوات عملية منها فتح المجال للتبشير في الجنوب وقام المستعمر البريطاني بسن قانون 1922م المناطق المغلقة حيث جعل مناطق الجنوب مناطق محرمة على الشماليين من التجارة والحركة والعمل الديني والتعليم فيها ، وذلك لعزل الجنوب حضارياً وثقافياً عن بقية السودان.

توالت الأَحداث في اول تمرد لكتبة توريت عام 1955م ثم تواصلت الأعمال العسكرية بين قوات التمرد وتبعتها مفاوضات ثم اعمال عسكرية، الى أن توجت باتفاقية السلام الشامل 2005م وختمت في نهاية المطاف بفصل الجنوب في العام 2011م

واختلفت تغطية الصحافة والإعلام العالمي لقضايا الجنوب عن تغطية الصحافة السودانية التي كنت تميل لعلاج القضية و عدم ضياع هذا الجزء العزيز من الوطن على أَقل تقدير باستثناء بعض الصحف كصحيفة الانتباهة التي كانت تقود خط الانفصال.

وشهدت الصحافة العالمية عمل حملات دعائية قوية للتأثير على الرأي العالمي بشأن الجنوب كامتداد للمخطط الغربي الذي ينوى من خلال الحملات السياسية والصحفية لفصل الجنوب عن السودان في المنظور البعيد.

وحينما ابعدت الحكومة السودانية في عام 1964 القساوسة الأجانب، من جنوب السودان برزت حملة إِعلامية و صحفية ضد السودان، قادها البابا بنفسه ، حيث لم يتصور الفاتيكان أن تجرؤ دولة حديثة الاستقلال على تحد أكبر قوة روحية في الغرب وبلغت الحملة الاعلامية ذروتها في الكتاب الذي أَصدره الفاتيكان عن السودان بعنوان(الكتاب الأسود للسودان) الذي ترجم لمختلف اللغات ، إِضافة للحملة الإِعلامية التى شنها الغرب ضد السودان والتي ارتبطت بحرب الجنوب ، حيث ظلت الصحافة العالمية تبرز الحرب كأَنَّها حرب بين المسيحية والإِسلام وبين سكان الجنوب الطيبين وسكان الشمال الأَشرار وتهمل البعد الأَساسي للحرب وهو التدخل الأَجنبي ممثلاً في إِسرائيل والكنيسة والاستخبارات(الوليد مصطفي، 1997، ص1) .

شذَّت عن قاعدة الصحف التي تقف مع الوحدة الوطنية و جعل جنوب السودان متحداً مع دولة السودان صحيفة الانتباهة التي تعتبر من الصحف اليومية السياسية و تصدر من شركة المنبر ، أَسَّسها الطيب مصطفي، عام 2006م. ، التي تتبع لحزب منبر السلام العادل، ويرى مؤسسها بضرورة فصل الجنوب عن الشمال لحلِّ المشكلة السياسية بين الطرفين، ونشرت صحيفة الانتباهة في 2009/8/19 م مقالاً للطيب مصطفي رئيس المنبر متزامناً مع عقد أول مؤتمر لمنبر السلام العادل وهو اليوم الذي يصادف ذكرى اندلاع أول تمرد للجنوبيين في توريت بجنوب السودان، وأَورد في المقال رؤية الحزب بحل

المشكلة بالانفصال بقوله: "حل ناجع جديد يستأصل المشكلة من جذورها بدلاً من علاج السرطان بالبندول والمسكِّنات".

الرسالة الصحفية التي تصدرها صحيفة الانتباهة بشأن الجنوب فصله ليست كافية لفصله كما يعتقد ، نظراً لأنَّ مشكلة الجنوب ليست مشكلة جديدة ظهرت في سنوات الإنقاذ فقط؛ حتى يفلح منبر السلام في فصل الجنوب بهذه السرعة عبر رسالته الصارخة كما يظن البعض ، خاصة إذا نظرنا لقضية الجنوب التي تتداخل فيها الجوانب السياسية والإقتصادية و الأمنية فضلاً على إذكاء المستعمر للمشكلة وشحن أذهان الجنوبيين بكثير من الأفكار عن الشماليين حتى صوتوا للانفصال الذي حدث بالفعل(مكي محمد مكي، مقابلة بتاريخ، ابريل 2014م) :

يلحظ من خلال تاريخ السودان أن الصحافة الجنوبية قليلة وأن وجدت من بين الصحف الاقليمية فإنه تجاربها غالباً لا يكتب لها الاستمرار و لو قدر لها الاستمرار لكان بإمكانها أن تولِ مسألة الوحدة الوطنية والتعبير عن قضايا الجنوب بما يخدم الإقليم الجنوبي بخاصة- وقتها – والسودان بعامة، خاصة في ظل صعوبة التوزيع لصحف الشمال وغياب دور التوزيع.

ومن الصحف التي كانت تصدر في الجنوب وتوقفت(ابراهيم، 2001م، ص125-127):

1-صحيفة (Nile Miror) ، أصدرتها وزارة الثقافة والاعلام الاقليمية بجوبا 1977م استمرت في الصدور حتى 1982م.

2- صحيفة أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام الاقليمية بجوبا جريدة اسبوعية ، سياسية ثقافية اجتماعية ، رئيس تحريرها شول كوانج دينق في 1980/4/16م توقفت بعد أن حولت لمجلة.

3-صحيفة فشودة : صدرت من محافظة فشودة من ولاية اعالي النيل أسبوعية، سياسية شاملة ، رئيس تحريرها يوسف فضل الله حسن، منح ترخيص اصدارها 1993/1/16 توقفت عن الصدور 1994م.

وشكلت تغطية قضايا الجنوب مادة سياسية جاذبة للقراء في شمال وجنوب السودان- قبيل الانفصال – الامر الذي حدا بزيادة عدد قراء الصحافة السودانية في تلك الفترة واصبحت ايام الاستفتاء وما قبلها من اكثر الفترات التي شهدت توزع عالى للصحافة السودانية .

وأورد المجلس القومي للصحافة والمطبوعات أن الصحف السودانية ذات اللونية السياسية قد حظيت بنسب توزيع مرتفعة خلال العام 2011م، ويُعذى ذلك إلى الاختلافات وتباين المواقف إزاء انفصال الجنوب، ومواقف واتجاهات القوى السياسية نحو خيارى الوحدة والانفصال، وقد أدى ذلك إلى تحوُل في اتجاهات القرّاء، وتراجع توزيع بعض الصحف المستقلة وضعف ثقة القراء فيها، ورغبتهم في الحصول على المعلومات والبيانات من مصادر صحفية يعتقدون أنها أقرب لمراكز صنع القرار السياسي، وقد ظهرت مؤخراً عامل واهتمامات وتفضيلات القراء كعنصر مؤثر على مستوى قراءة الصحف(مجلس الصحافة ، تقرير2011، ص110).

والصحافة السودانية فعلى الرغم من اهتمامها بقضايا الجنوب والوحدة والإرساليات إلاّ أنها أصبح توزعيها منحصر في الشمال ونصيب الجنوبيين الصفوة من مطالعتها في الشمال أو بعث اعداد منها عن طريقتهم الخاصة للمتعلمين هناك ويعود هذا الأمر إلى: غياب دور التوزيع التي لها امكانيات لتوصيل الصحف للجنوب، عدم وجود صحف تخاطب الجنوبيين بلهجاتهم المحلية، الحرب الدائرة في الجنوب التي تحول دون ارسال الصحف الى هنالك، صعوبات الحركة في الغابات وطول فصل الخريف مع غياب الطرق المعبدة و عدم اقدام الناشرين بإنشاء صحف محلية في الجنوب خوفاً من الخسارة المادية.

الفصل الثالث

العلاقات السودانية المصرية

المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات السودانية المصرية

المبحث الثاني : تطور العلاقة بين السودان ومصر

المبحث الثالث : تعامل الدولتين في قضايا العلاقات

المبحث الأول : الجذور التاريخية للعلاقات السودانية المصرية

تعود روابط العلاقة بين السودان ومصر لعوامل الطبيعة والجغرافية وامتداد جريان النيل بين اراضي الدولتين، فضلاً عن رابطي الدين و اللغة، وظلت حركة التاريخ السودان متاثرة ومؤثرة في احداث التاريخ المصري عبر التغيرات السياسية التي تشهدها الدولتين.

وتبادلت الدولتان أدوار سياسية بحكم بعضهما البعض، وسبق السودان مصر في حكمها و ضمها اليه قبل أن تستولي مصر على السودان ابان الحكم التركي المصري وأيام الحكم الانجليزي المصري في آخر اشكال السيطرة والاستعمار في التاريخ الحديث .

وتؤكد الآثار وجود علاقات ارتباط بين السودان و مصر أن سمات حضارة المجموعة الأولى في شمال السودان و في النوبة المصرية متشابهة ويظهر ذلك بجلاء عندما تم توحيد شمال الوادي وتكمين الحكومة المتحدة تحت زعامة ملوك الأسرة الأولى(3000–2900 ق. م)، ففي ذلك الزمان يبدو أن بلاد النوبة قد وفد عليها أقوام من الشمال لا يختلفون كثيراً عن العنصر الذي كان موجوداً في مصر والمنتمى إلى عصر الى عصر ما قبل الأسرات من حيث العنصر البشر ونوع الحضارة (بكر ، 1998م، ص18)

مملكة نبته (725 ق.م الى 350 ب . م) أحد ممالك السودان القديم التي أُنشئت بالقرب من البركل، وكان كاشتا أول ملوك الكوشيين ، هو الذي استولى على مصر العليا ، أما بعانخي ابنه الذي خلفه، فقد اتبع خطى والده وأتَّم غزو مصر كلها ، ليصبح الحاكم لكل من مصر والسودان، وتحت ظل حكم الملوك السودانيين تم الحفاظ على مقابر مصر ومعابدها، واضيفت معابد ومقابر جديدة استعادت مكانتها وحيثياته بين حضارات العالم ويرى البعض أن فترة سيادة السودانيين على مصر كانت إحدى الفترات القلائل في

تاريخ الاستعمار القديم حيث كانت المؤسسات الوطنية والثراء الروحي للأمة المقهورة قد اخذت تنمو وتزدهر بدلاً من أن يكون مصيرها الفناء و الاندثار تحت سطوة حكام أجانب (بشير، 1980، ص7).

أما العلاقات السودانية المصرية أيام دولتي علوة و المقرة كانت هنالك علاقات بين جنوب النيل (المملكتين) و شماله (مصر) ، وكان هنالك تبادل تجاري بين السودان ومصر، وارتبطت مملكة علوة بمصر دينياً إذ أن العلويين يدينون بالمذهب اليعقوبي (الكنسي) ويتبعون دينياً لكنيسة الإسكندرية، وكانت علاقة علوة مع مصر تتسم بالدبلوماسية وتبادل المبعوثين ، بينما كانت علاقة المقرة مع مصر تأخذ في الغالب التعامل العسكري في حسم الخلافات وتسوية الأمور(بابكر، 2006، ص 30-32)

وفي أيام مملكة الفونج كانت العلاقات السودانية المصرية تأخذ منحى التبادل الثقافي والعلمي بين الدولتين، وساهمت البعثات المصرية لرجالات الدين إلى السودان في تعليم السودانيين أمور دينهم واكسابهم الثقافة الإسلامية التي تعينهم على التعبد ، وكان هنالك تردي في الثقافة الدينية للناس أيام دولة الفونج وكان الرجل يطلق زوجته وبتزوجها غيره من غير عدة حتى أتى الشيخ محمود العركي من مصر وعلم الناس العدة (فضل، 1975م، ص 67)

في التاريخ الحديث كانت علاقة السودان بمصر تتمثل في حكم مصر للسودان عبر غزو محمد علي باشا 1821م وتأسيس حكم تركي مصري في السودان بين عامي 1821م-1820م، واستمر حتى عام 1885م عندما تمكنت الثورة المهدية من إحراز نصر نهائي وتحرير الخرطوم في 26 يناير 1885م (مخلوف، 1941م ص76- 82).

وفي تلك الفترة كانت معظم المناطق التي تكون السودان الحالي تحت الحكم التركي المصرى ، فقد بدأ محمد على باشا الوالي العثماني على مصر بضم السودان عام 1820م- 1821م وتواصل ذلك حتى

عهد حفيده الخديوي اسماعيل باشا، الذي وسع حدوده حتى البحيرات العظمى في في افريقيا الوسطى وبحر الغزال ودارفور في الغرب، وتُعرف هذه الفترة في تاريخ السودان بالتركية السابقة وبعض المؤرخون يطلقوا عليه ب (التركية المصرية) والذين يطلقون على تلك الحقبة التاريخية بالتركية فقط نظراً لأن مصر في تلك الفترة كانت ولاية عثمانية وتحكمها اسرة عثمانية بانية (واربيرج، 1999م، ص15).

بسط الحكم التركي في السودان أول حكومة مركزية مستقرة وتطلب ذلك زيادة الضرائب وأدخلت الحكومة الاساليب الزراعية والتجارية الحديثة التي اثبتت انها نعمة متفاوتة لأنها صحبت معها مجموعة من التجار الأوروبيين و المصريين الذين ينافسون الاقتصاد المحلي شبه البدائي، وقد كانت التجارة الموجودة في السودان قبل التركية المصرية أقل حجماً وكان حكام دارفور وسنار يستخدمون وكلاء ليتاجروا عنهم مع مصر.

احتكرت مدن سودانية مثل سواكن ومصوع معظم تجارة افريقيا مع الجزيرة العربية وكان لقربهما من جدة ومكة وكانتا لهما أثراً في أن يكونا مراكزاً للمسلمين الأفارقة في طريقهم الى الأماكن المقدسة، ولما كان موسم الحج يجذب التجار من القارة الأفريقية والمناطق العربية الأخرى وشبه القارة الهندية فقد أدى ذلك إلى إثراء هذين الميناءين أكثر من باقي المناطق في السودان التركي وقد بدأ محمد على طبيعياً السيطرة على البحر الأحمر وسواحله الأفريقية بعد الغزو المصري للحجاز 1811م–1818م ويعنى ذلك إن اهتمامه بمصوع وسواكن سبق قراره بغزو السودان، ومع ذلك فإن سيطرة محمد علي على هذه المناطق من ساحل البحر كانت لفترات قصيرة واستمرت المنطقة تحت سيطرة الدولة العثمانية تابعة لجدة حتى استطاع اسماعيل باشا في عام 1865م وضعها تحت سيطرة المصريين، واستمر كذلك فترة

طويلة واشرف اسماعيل شخصياً على تنميتها تأكيداً لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية التي تفوق باقي ممتلكاته الأفريقية، اعتمدت مهمة اسماعيل الحضارية هذه في افريقيا على الاعتقاد بأن مصر أكثر تحضراً وأنها اخذت تطبق التكنولوجيا الحديثة مما اعطاها الحق في الغزو واعتبار أن المنطقة الجنوبية (السودان) جزءاً لا يتجزأ من مصر العليا(واربيرج، 1999، ص 18–19).

ويرى الباحث أن السياسية العثمانية للتوسع جنوباً وضم السودان وحكمه في الفترة 1821م– 1885م لا تعدو عن كونها فتح اقتصادي جديد اكثر من كونها –السيطرة على السودان – ذات بعد استراتيجي او سياسي بدليل تركيز الحكم التركي المصري على الموارد وحركة التجارة و الضرائب والذهب والحصول على الرجال ليكون بذلك السودان أهم رافد مالي واقتصادي للحكم التركي المصرى متفوقاً في هذه الميزة على جميع المناطق التي تقع تحت سيطرته.

ظهور الدولة المهدية لم يعجب الجانب المصري وقد شعر المصريون بخطورة الثورة الجديدة، وعملوا مع الإنجليز لمحاربة المهدية واستخدم الجانب المصري حرب الرسائل والحرب الباردة والحرب النفسية مستهدفين المهدي واتباعه للتنازل عن أفكار الثورة الوليدة وقتها.

أدركت بريطانيا ومصر خطورة المهدية بعد أن نقلت الاستخبارات في السودان اعتزام المهدية غزو مصر و تجهيزها حملة بقيادة عبد الرحمن النجومي في فبراير 1885م ، عمد المصريون والإنجليز لتشويه الحقائق المتعلقة بالدعوة المهدية ، فقاموا بتحريف منشوراتها، وتشويه مضامينها بما يوافق الصورة التي تخدم اغراضهم وقدر ادرك الخليفة بذكائه الفطرى ذلك وطلب من اتباعه الاتصال بالفرنسيين أعداء الانجليز الذين انفردوا بالأمر بمصر ، وعلى الرغم الجهود المستميتة التي بذلها الخليفة لانجاح حملتة النجومي، إلاَّ أن عوامل عديدة وقفت ضده، فأدت لهزيمة جيوش المهدي في

معركة توشكي المعروفة، ذلك أن البلاد كانت تعاني من نقص شديد في مواردها الطبيعية ، نسبة لانعدام هطول الأَمطار وعدم فيضان النيل ، وتراكم جيوش المهدي في دنقلا ، التي عرفت بعدم اتساعها وانعدام الحبوب والمؤن الغذائية .

لقد كان الخليفة مصمما على غزو مصر، لذلك وجدناه يستدعي عثمان دقنة امير الشرق ليبحث معه مسألة غزو مصر عن طريق الشرق ، في نفس الوقت الذي جرى فيه غزوها من الشمال وقد أشار ونجت لذلك بقوله (ان الخليفة كان يدرك تماماً أن العمليات على مصر لا يمكن أن تشدد ما دامت سواكن خارجة عن عن قبضته)(Wingate, P350, 1930) .

وبعد إنهاء الدولة المهدية المستقلة سنة 1899م بتعاون البريطانيين مع الإدارة التركية المصرية، خضع السودان إلى ما يعرف بالحكم الثنائي بين مصر و بريطانيا وفق اتفاقية الحكم الثنائي التي وقعت 1899م وقد استمر هذا الوضع قائماً حتى 1956م حيث منح السودان استقلاله.

وفي سنة 1936 وافقت الدولتان مصر والسودان مصر وبريطانيا ، على تجديد إِتفاقية 1899م، بشان الدفاع عن مصر وأعادت هذه الاتفاقية وضع السودان إلى ما كان عليه سنة 1899م وأرسلت قوات مصرية للسودان وكذلك بعض الإِداريين بغرض تدعيم الوجود المصري في السودان بعد أن تأكد للإدارة المصرية أن الانجليزي قد تمكنوا من وضع سياسية تعليمية مسيحية في السودان وإدارية تهدف في المدي البعيد الى فصل السودان عن مصر .

امتد الخلاف الإِنجليزي المصري لمعرفة عما إذا كان السودان سيتحد مع مصر في النهاية ام سيكون حراً إلى ما بعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين اللورد كرومر وبطرس غالي باشا في 19 يناير 1899م، وتعود أَسباب الخلاف جزيئاً إلى تاريخ وادي النيل في القرن التاسع عشر، كما أَشار الباحث أعلاه و

اصحبت المنطقة جزءاً من الصراع الأوروبي حولي أفريقيا، واحتلت بذلك دوراً مهمَّاً في الصراع الإنجليزي الفرنسي ، بريطانيا بدورها منعت الدول الأوروبية من احتلال أي جزء من وادي النيل ولأجل ذلك ساءت العلاقات مع فرنسا لتصميمها إرسال حملة لتحتل فشودة وترفع العمل الفرنسي فيه(شبيكة، 1964م، ص461).

لقد صار السودان قلعة استراتيجية بريطانية، وكان من المستبعد أن يعود إلى مصر كما كان يدعى إلى ذلك في القاهرة، نتيجة لسياسة بريطانية الاستعمارية ، فقد صارت سيادة السودان أَساساً للخلاف بين مصر المسلمة وبريطانيا المسيحية مما اضفى على الخلاف بعداً دينياً اضافياً، ويجب ملاحظة أنه لم يتم أبداً طوال ثمانية وخمسين عاماً، فترة الحكم الثنائي ، سؤال السودانيين عن رأيهم، وقد كانت هنالك بالفعل عدة محاولات من السودانيين لاثبات وجودهم واسماع صوتهم إلا أنه وعلى العموم لا لندن ولا القاهرة ابدت اهتماماً يذكر لإدعاءات السودانيين، بل استغلوا ما يسمى بالرأى العام السوداني للتدليل على ارائهم المتعارضة ، أدى هذا إلى أن تجد الجماعات السياسية الناشئة في السودان –الحديثة والتقليدية – تؤيد هذا وتخاصم بدرجات متفاوتة من النجاح لكسب اقصى ما يمكن من فوائد الصراع.

ويعذو الباحث إلى تجاهل سماع وجهة نظر السودانيين في الشأن السياسي الدائر بين القوى الاستعمارية المتنافسة في ما بينها لسببين:

–رغبة البريطانيين في استثمار الصراع وتعارض المواقف السودانية لاضعاف الموقف الوطني لأن توحيد المواقف السودانية ليست في صالح مصر ولا في صالح السودان.

-سماع صوت السودانيين هو فتح باب للمستعمر للاستجابة في كل مرة لمطالب السودانيين هو أمر يشغل تركيز المستعمر البريطاني في جبهات تنافس استعمارية في مناطق أخرى من الدولة خاصة وأنَّه منافس قوى للنفوذ الفرنسي .

واتخذ على دينار سلطان مملكة الفور موقفاً مغايراً لذلك فبالنسبة له كانت حكومة السودان جزءاً من العالم المسيحي ، ومن ثم فهي تنتمى إلى أعداء الاسلام الذين اعلنوا الحرب ضد تركيا وعزلوا خديوى مصر من العرش ورأى على دينار نفسه جزء لا يتجزأ من الجهاد الأكبر ضد المسيحية واعتقد أن واجبه معارض ومحاربة حكومة السودان(بشير، 1980م، ص65-66) .

ثم توالت الأحداث في القطرين السودان ومصر في فترة ما قبل الاستقلال، وفي سنة 1919م، بعد قيام الثورة المصرية وتكوين الوفد المصرى للمطالبة برفع الحماية عن مصر واستقلال مصر وعلى ضوء مبادئ ولسن في حق الشعوب لتقرير مصيرها، تكون وفد من زعماء القبائل السودانية والزعماء السودانيين وقاموا بزيارة بريطانيا لتقديم التهنئة بانتصار الحلفاء وإعلان المطالب القومية للسودانيين وسمى الوفد بوفد الولاء، وكان هذا الوفد يضم على الميرغنى زعيم الختمية وعبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار وهو أبن الامام المهدي الأصغر و الشريف حسين الهندي زعيم الطائفة الهندية، و إبراهيم محمد فرح ناظر الجعليين جد الأزهري رئيس الوزراء فيما بعد وغيرهم.

ثم جاءت زيارة على ماهر إلى ماهر الى السودان سنة 1940 والتي رافقه فيها وفد الزراعيين والاقتصاديين للنظر في ما يمكن عمله في السودان بهدف تطويره، وبعد عودته الى مصر صرح على ماهر بمستوى الوعي الوطني والثقافي لدى لسودانيين وفهم إلى طبيعة العلاقة مع مصر، (موسى ،1999م، ص160-162).

تبلورت الجمعيات السرية في السودان في جمعيات علنية أهمها جمعية اتحاد القبائل السودانية وجمعية اللواء الأبيض و قدر للجمعية الثانية أن تلعب دوراً هاماً في احداث اغسطس سنة 1924 وتشمل حركتها كل اجزاء السودان ، وذلك عند اغتيال لي استاك (lee Stack) حاكم عام السودان البريطاني في شوارع القاهرة، فقررت الحكومة البريطانية كعقوبة للمصريين اجلاء الحاميات المصرية من السودان ، ولما كان برنامج جمعية اللواء الأبيض(وحدة وادي النيل) فقد حدثت مظاهرات عسكرية شارك فيها طلبة الكلية الحربية واغتالوا عدد كبيراً من البريطانيين، نسبت إدارة المخابرات البريطانية تأسيس جمعية اللواء الأبيض ونشاطها إلى المصريين سواء في مصر أو المصريين العاملين في السودان وقد ربط هؤلاء بين زيارة حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني المصري للسودان وقيام هذه الجمعية. على أن الأحداث التي كشفت فيما بعد أثبتت بطلان هذا الادعاء وأن الأمر لم يخرج عن أن اتجاه الحركتين الثوريتين في السودان ومصر كان واحدًا ويرجع ذلك لوحدة الهدف والعدو المشترك وما أتبعه في كلا البلدين من سياسة وأساليب متماثلة، تصاعدت الأحداث خلال عام 1924م وفي يونيو 1924م، حدث وبعد تشيع جنازة عبد الخالق حسن مأمور مركز أم درمان، وكانت له مكانة في نفوس السودانيين، أن تتابع الخطباء عند مقبرة الفقيد مشيرين لوحدة الشعبين السودان ومصر(راضي، 1985م، ص33) .

وتطور الأمر إلى هتافات ومظاهرات ضد السلطة الحاكمة وكان من نتائجها القبض على بعض أعضاء جمعية اللواء الأبيض، واتخذت الحكومة البريطانية خطوات حاسمة لإجلاء فرق السكة الحديدية من السودان لمصر على دفعات. كما أصدرت منشورًا تحذر فيه من الاشتراك في الأنشطة السياسية واتجهت إلى إلغاء الوجود المصري نهائيًا في السودان عسكريًا ومدنيًا وقد أدركت مصر هدف بريطانيا من هذه الإجراءات المتعسفة ضد الوطنين المصريين بالسودان ولذلك أرسلت احتجاجًا في 1924م، لرئيس

الوزراء البريطاني على أعمال القمع التي ترتكبها الإدارة البريطانية في السودان كما أرسل رئيس الحكومة وبعد ذلك أحكم البريطانيون قبضتهم وفي الفترة ما ما بين 1924م–1936م انفرد البريطانيون بحكم السودان تقريباً وكان موضوع السودان طوال المفاوضات المصرية البريطانية موضوعاً رئيسياً.

ونشأت تصورات في اذهان الصفوة المصرية بأن السودان يتبع تلقائياً لمصر دون اسانيد تاريخية فصار الشعار المرفوع لدي الاحزاب المصرية وعلى راسها حزب الوفد المصري السيادة المصرية على السودان، وكان من الممكن ان تجد الدعوة المصرية قبولاً متزايداً في السودان نتيجة لعدم تبلور العامل الوطني او القومية السودانية بعد، كما أن القومية المصرية نفسها لم تكن لها وجود الا عند الاقباط المصريين الذين نالوا تعليماً وثقافة غربية. إلا أن الذي حدث أن القوى الاستعمارية نفخت في القوميات و الحدود بين الدول فضاعت فرصة أن تتحقق الوحدة بين السودان و مصر.

طلبت الحكومة المصرية في ديسمبر 1945م رسميًا من الحكومة البريطانية الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة 1936م، وكان من بين أهدافها في المفاوضات حل مشكلة السودان بطريقة تستجيب لمطلب مصر الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وجاء توقيت هذا المطلب في وقت نادت فيه بعض أقسام الحركة الوطنية بالاستقلال بالتام بينما ساندت أقسام أخرى مبدأ الاتحاد مع مصر. فأثار المطلب المصري كلاً من الجانبين بطريقته، ومن جانبها واصلت الإدارة البريطانية في السودان السير قدمًا في إنشاء المؤسسات الدستورية، وكان الحاكم العام قد سبق وأعلن عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946 أن مؤتمرًا سيعقد في نهاية دورة المجلس ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم. وأوصى المؤتمر الذي عقد عام 1947 وعرف بمؤتمر إدارة السودان بتشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون

ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يتم إنشاؤه ليحل مجلس الحاكم العام (تمام، 1999م، ص 78).

أخذت الحكومة المصرية على توصيات مؤتمر إدارة السودان أنها لا تحقق الغرض الذي قصدت إليه وهو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة وأشارت إلى أن النظام المقترح لا يفسح المجال أمام تمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحًا. وانتقدت الحكومة المصرية السلطات الضيقة التي منحها النظام المقترح للجمعية التشريعية وطالبت بتوسيعها.

وعندما تسلمت الحكومة المصرية مسودة قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي أرسلت مذكرة إلى الحكومة البريطانية أوضحت فيها أن القانون لم يتضمن المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية ولم يراع انتقاداتها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان.

وفي مايو 1948م شكلت الحكومتان المصرية والبريطانية لجنة ثنائية مكونة من وزير خارجية مصر والسفير البريطاني في القاهرة للتباحث حول مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وانهارت المباحثات بسبب الاختلاف حول تكوين المجلس التنفيذي. فقد اقترح الجانب المصري أن يكون اشتراك المصريين في إعداد السودانيين لتولي شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين وتعيين نائب مصري للحاكم العام على أن يتحقق ذلك في إطار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري.

وبينما شاركت الأحزاب الاستقلالية بزعامة حزب الأمة في انتخابات الجمعية التشريعية قاطعت الأحزاب والمجموعات السياسية الأخرى وفي مقدمتها حزب الأشقاء المؤسسات الدستورية التي أقامتها الإدارة البريطانية في السودان. وكان هذا الموقف نكسة للإدارة البريطانية التي أرادت للجمعية التشريعية أن تكون أكثر تمثيلاً من سابقها المجلس الاستشاري لشمال السودان، واستغلت الحكومة المصرية مقاطعة

الأحزاب الاتحادية لتؤكد عدم تمثيلها للشعب السوداني وأشارت إلى أن أغلبية الأشقاء في مؤتمر الخريجين توضح مساندة الشعب السوداني للوحدة وعندما تولى مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد رئاسة الوزارة المصرية في يناير 1950م أجريت مفاوضات مصرية – بريطانية لم تحرز أي تقدم. وأعلنت الحكومة المصرية في 8 أكتوبر 1951م إلغائها من جانب واحد لاتفاقية الحكم الثنائي 1899م ومعاهدة عام م1936. وكانت معاهدة 1936م نفسها بداية لانعاش وتحريك الوعي القومي في السودان، كما أنها كانت لها الفضل في إذكاء الروح الوطنية وتعميق الحس الوطني ليس لشعب السودان فحسب بل لشعوب اسيا وأفريقيا كلها (تمام، 1999م ص143).

ومنذ أواخر عام 1954 بدأت تصريحات رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري عن رأيه في الاتحاد فقد صرح في ديسمبر 1954 لرئيس تحرير صحيفة الأيام أن رأيه الشخصي الذي توصل إليه ويريد أن يعرضه على لجنة الحزب التنفيذية والهيئة البرلمانية لإقراره هو أن يكون السودان جمهورية لها رئيس ومجلس وزراء وبرلمان كما أن مصر جمهورية وأن يكون الاتحاد أو الرباط الذي يربط السودان بمصر هو مجلس أعلى يضم مجلسي الوزراء يجتمعان مرة كل سنة لبحث الشئون المشتركة مثل الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل.

ومع زيادة التطلع الشعبي لإعلان الاستقلال صرح الأزهري عندما سئل عن رأيه في مستقبل السودان بأن الرأي العام في السودان يميل الآن نحو الاستقلال أكثر منه في أي وقت مضى وأن الحزب الوطني الاتحادي لن يستطيع تجاهل الشعور السائد الآن لدى الرأي العام. ومثلت مثل هذه التصريحات بداية فتور في العلاقة بين الحكومة السودانية والحكومة المصرية(على، 2006، ص13–34).

في الجانب السوداني كان التيار الرئيسي المعارض هو التيار المهدوي وذلك لعدة دعاوي منها أن المهدية أتت اصلاً للقضاء على دولة الكفر التركية المصرية وهدم صروحها (بحسب دعاويها) نتيجة للظلم الذي اوقعته بالبلاد والانحراف عن تطبيق الدين ولما لم يكن لها توجهات محلية (المهدية) فقد تحركت عسكرياً، لما لها نفوذها خارج الحدود السودانية وكانت اكبر هزيمة عسكرية لها في توشكي 1896م على القوات الإنجليزية والمصرية ، ثم تبع ذلك إعادة احتلال السودان في 1899م ومنا هنا نشأت العدواة التاريخية بين حزب الأمة ودولة مصر، والغريب أن العداوة المهدوية تركز على الأتراك المصريين بصورة أوضح ولم تركز على الوجود الانجليزي بشكل محسوس، بالرغم من الاطراف التركية المصرية هي التي تلقت الخسارة النفسية ابان تفجر الثورة المهدية، وأن الإنجليز هم من حطموا الثورة المهدية فعلياً من خلال اسلحتهم وضباطهم والدليل ان حزب الأمة ارتبط بالإنجليز في السودان ودخل معهم في شراكة مالية وسياسية وساهم في بسط النظام والمشاركة في الكيانات السياسية التي انشاؤها مثل الامجلس الاستشارى لشمال ، كما أنهم طالبوا الاستقلال ونالوه بحسب التخطيط الإنجليزي الذي عمل على أن يكون السودان قطراً مستقلاً عن مصر منذ اعادة احتلاله في 1899م (الأمين، 2009، ص 278).

وعلى النقيض من حزب الأمة الذي يرى باستقلال السودان من غير أن يتحد مع مصر (Zartman,1964,P126)، بينما يقف الاتحاديون الديموقراطيون ويدعمون فكرة الاتحاد مع مصر، وفي اتفاقية الحكم الذاتي بموجب اتفاقية 1953م، بين بريطانيا ومصر، نصت الاتفاقية على قيام انتخابات عامة في السودان يتم بمقتضاها الوحدة مع مصر أو الانفصال، وبالفعل كانت المنافسة في الانتخابات المحلية بين انصار الوحدة مع مصر ويمثلهم الاتحاديون الديمقراطيون، وأنصار استقلال السودان يمثلهم حزب الامة القومي وكان أن فاز انصار الوحدة فوزاً كبيراً في الانتخابات التي جرت

عام 1953م، وبناء على هذه النتيجة كان من المفترض أن تكون الوحدة بين البلدين مؤكدة لأن المواطنين السودانيين الذين صوتوا لصالح الوحدة سيصوتون كذلك في الاستفتاء الأخير الذي يعقب انتهاء الفترة الانتقالية، وكانت معظم الدلائل تشير إلى الوحدة في طريقها للتحقق، بيد أن القيادات الاتحادية المتعلمة تعليماً حديثاً مثل الأزهري وغيره انحازت في آخر المطاف لخيار الإنفصال ، وعملت على ترجيح كفة هذا الخيار داخل البرلمان، من ثم تم اعلان الاستقلال جماهيراً، بالطبع رضيت الطبقة المتعلمة بذلك لأن مصالحها تحققت من خلال الفوز بدولة ذات سيادة، يكونون على رأس زعامتها، أما الأغلبية غير المتعلمة فانساقت وراء شعارات الاستقلال والاناشيد وإثارة الحماس القومي، وإلهاب احاسيس العامة بالسيادة ، ووصم الذين يخرجون عن التيار الحماسي بعدم الوطنية.

وحاولت فئة من كبار الخريجين الحادبين على وحدة الحركة الوطنية التوفيق بين الأحزاب بغرض الوصول إلى مبادئ موحدة وإرسال وفد موحد. وكانت الصيغة التي اتفق عليها "قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا".(خير، 2002م، ص 250).

و في نهاية الأمر حسمت مسألة تحديد مصير السودان بإعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م، وكانت الحكومة المصرية واقعية جدًا بقبولها رسميًا لهذا القرار الذي وجد ترحيبًا من الحكومة البريطانية.

ففي الأول من يناير سنة 1956 بعثت حكومة مصر وثيقة تعلن فيها الاعتراف بالسودان دولة مستقلة وتأمل أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقات التي عقدتها دولتا الحكم الثنائي واتفقتا على تطبيقها في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان.

وعندما قرأ إسماعيل الأزهري اعتراف حكومة مصر والحكومة البريطانية أعلن أن حكومة السودان لا تعلم شيئًا عن هذه الاتفاقات لأنها لم تكن طرفًا فيها وستعرضها على البرلمان وهو الذي يقرها أو لا يقرها(الأمين، 2009م ، ص33).

ويرى الباحث أن الحركة الوطنية وأحزابها السياسية في فترة الاستقلال والانتخابات التي سبقتها غلب على بعض قادتها تاثرهم بالاستعمار الإنجليزي ، فضلاً عن أن فكرة الوحدة مع مصر لا تنُّم عن وعيٍّ وطني خالص، لاختلاف خصائص السودان الديموغرافية والسياسية والاجتماعية، كما أن تلك الفترة اتسمت بالتسليم بكل يجرى من احداث و التصديق بكل ما تطرحه النخب السياسية نتيجة لمحدودية التعليم والوعي لدى غالبية كبيرة من السودانيين.

المبحث الثانـــي : تطور العلاقات بين السودان ومصر

العلاقات السودان المصرية على مرّ التاريخ و في سنوات تطورها مرت بتغيرات وبفترات من التقارب والتباعد، ولعبت المتغيرات والظروف السياسية عوامل مهمة في شكل العلاقة بين الدوليتن، وما يمكن قوله في الصدد أن الدولتين ظلتا على الدوام منفصلتين غير أنهما احتفظتا بعلاقات قوية وممتدة، ولم يسجل التاريخ بوجود وحدة سياسية بالقدر الذي يجعل القطرين دولة واحدة إلا في عند غزو بعانخي قبل الميلاد لمصر وتوسع حتى فلسطين وأسس الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية هناك (شقير، 1972م، ص 405).

لكن ظلت العلاقة السياسية السودانية المصرية في التاريخ القديم تأخذ شكل ضم دولة للأخرى وفرض السلطة الإدارية والسياسية لحين من الزمن، ولكن سرعان ما ينفك الارتباط الحادث نتيجة لضم او توسع او سيطرة طرف على آخر ، ويظهر هذا جلياً حينما تقدمت كوش النوبية في السودان لضم مصر لمملكتها بعد أن خضعت مصر لمركز كوش التي اثرت في تشكيل سياسة وادي النيل في ذلك الوقت ، ولعبت عوامل عديدة في جعل كوش عنصراً مؤثراً في توجيه سياسة مصر منها قوة جيشها الذي نظم على تكوينه الجيوش المصرية وقوة جهاز كوش الإداري اضافة لمركزها الاقتصادي المتمثل في مواردها الطبيعة ومن اهمها الذهب. (بكر، 1998م، ص59-61)

ولكن سرعان ما عادت مصر لضم كوش اليها في آوائل ايام الدولة الحديثة، وضعت البلاد على نظام إداري على غرار ما كان موجوداً في مصر فأصبحت البلاد بقسميها واوات وكوش تحت اشراف كبار رجال الدولة وكان يختار من بين رجال المصريين ولم يكن من الأسرة المالكة لقب نائب في البلاد الجنوبية ، ثم أصبح يلقب بنائب الملك في كوش(Habachi, 1957, P 45-62).

تاخذ شكل العلاقة بين السودان ومصر في كثير من الأحيان الاكتفاء بالنشاط التأميني بين الحدود كما في حالة الدولة المصرية التي ترغب في تأمين حدوده الجنوبية من الذين يعترضون القوافل التجارية من التوغل في الشمال أو الجنوب أو محاربة القبائل الحدودية التي تمتنع عن دفع الضرائب للحاكم المصرى ، وكانت الحدود تعرف بالتخوم وتوحي التسمية بالتمدد والتقلص ، بمعني أن الحدود تزيد حسب قوة الدولة، وتنقص حسب ضعفها، وتدل أن الظروف الطبيعية والبشرية متشابهة بين البلدين ، ولا يمكن رسم حد فاصل وقاطع بين الدولتين في تلك الحقب من التاريخ.

ويرى الباحث أن الأنظمة السياسية في البلدين في تلك الفترة كانت غالباً ما تكتفي برقع جغرافية من الآراضي غير دقيقة الملامح مثلاً كانت الدولة السودانية أو المصرية تعتبر من هم تحت حكمها وسلطتها يتبعون سياسياً وادارياً لحكمها فمتى ما حدث نزوح لأي سبب من الأسباب ربما لا يفكر في الاراضي التي تركها السكان، لذلك غاب الرسم للحدود بين الدول في التاريخ القديم هذا سبب، أما السبب الآخر هو غياب علم الجغرافية وعدم اهتمام الحكام بمسائلة الحدود وترسيمها، اللهم إلا بالقدر الذي يسبب لهم إزعاج أَمني كقطع الطرق أو ملاحقة القوافل التجارية والتأثير على حركة التجارية .

ثم كانت هذا الحقب التي تمت فيها سيطرة دولة على أخرى حقب قصيرة نسبياً إلى أن غزا محمد على باشا السودان وضمه لدولته الجديدة في العام 1821م(الأمين، 2009م، ص 275).

لكن عند دخول الإسلام في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان اتجه الحكام نحو تأمين حدود مصر الجنوبية ضد هجمات القبائل البجاوية والدويلات المسيحية حول النيل، حيث اسفر ذلك عن توقيع اتفاقية البقط الشهيرة التي وصفت بانها اطول اتفاقية في التاريخ استمر العمل بها لأكثر من سبعمائة عام ممتدة تغيرت معها الخريطة الديموغرافية للسودان تدريجياً حتى تمكنت القوة الداخلية في

السودان منفردة من قلب الاوضاع السياسية بإعلان سلطنة سنار الإسلامية 1505م.(شبيكة، 1965م، ص 51).

ويشير نعوم شقير إلى أن التمدد السياسي بين الدولتين برز من خلال تمدد الحدود المشتركة احياناً نحو الجنوب واحياناً نحو الشمال بحسب قوة الدولة في كلا البلدين، لكن المؤكد أن ان خط الحدود لم يتجاوز اسوان شمالاً، أو دنقلا جنوباً خاصة ايام الحقبة الوسيطة بينهما(شقير ، 1972م ، ص405).

الحكم التركي المصري للسودان:

وفي عام 1820 م بدأت حقبة جديدة من العلاقات السودانية المصرية، وفي هذا التاريخ دخلت جيوش السلطان العثماني محمد على باشا السودان، للاستلاء عليه وضمه للنفوذ العثماني ، بمساعدة المصريين وعرفت هذه الفترة الممتدة من 1820م إلى 1885م بفترة الحكم التركي المصري.

وكان اطلاق لفظ التركية على تلك الفترة حقيقاً سيما لان مصر نفسها كانت ولاية عثمانية وتحكمها اسرة عثمانية (البانية) كما أن الغالبية العظمى من كبار الموظفين وضباط الجيش العاملين بالسودان كانوا من اصل تركي ، إلا أن اللغة التركية ظلت لغة التخاطب عند كبار الضباط والموظفين و ذلك لأن رئيسهم الأعلى الخديوي كان تركي .

واستطاع الحكم التركي المصرى أن يستولي على السودان وهو أول غزو يشمل جميع حدود السودان الحالية ويزيد عليها جنوباً بالإضافة لضمه يوغندا وأجزاء من تنزانيا ومن الأسباب التى دفعت محمد على لغزو السودان(الأمين، 2009م، ص 60- 62):

-اكتشاف منابع النيل التي ظلت مجهولة للعثمانيين طوال قرون عديدة سيما وأنه يحمل الخير الكثير ايام فيضانه وينذر بالخطر والجوع ايام احساره لذلك كانت الرغبة في اكتشاف سر جريانه وانخفاضه.

-التخلص من الجنود الأرنؤوط الذين ساندوا محمد على في انتصارته و حماية مصر من الغزو الانجليزي 1807م ، ولما يتصفوا به من استقلالية وعدم انضباط.

-تأمين طرق التجارة و القوافل القادمة من السودان المحتوية على العاج والرقيق والتبر والجمال والتي هي عرضة لقطاع الطرق وهجوم القبائل البدوية باستمرار.

-قطع الطريق أما الإنجليز الذين لديهم اطماع في موانى البحر الأحمر بتحويل منتجات السودان الي بريطانية خاصة وأن الإنجليز اقاموا وكالة تجارية في مصوع .

-ملاحقة المماليك الفارين إلى السودان والهاربين من مذبحة القلعة 1811م والحيلولة دون استلائهم على السفن في موانيء سواكن أو مصوع وبالتالي في حالة اتصالهم بالإنجليز يشكلون خطيراً على نفوذ الاتراك في تلك المناطق.

-الحصول على الرجال الاشداء الاقوياء الذين يصلحون للجندية، وذلك لإشباع رغبة محمد على التوسعية عبر الحروب والغزو.

-الحصول على الثروات الثمينة والمعادن الموجودة في السودان والتي من اهمها معدن الذهب بعد أن نما إلى محمد على وجوده بكميات كبيرة في السودان (واربيرج، 1999م، ص36)

- مساندة السلطة المحلية لدولة سنار الاسلامية التي طلبت الحماية في فترات ضعفها، قابل هذا الطلب رغبة الباب العالي في استانبول (امير المؤمنين) بحسب الاتراك، بضمه السودان توحيداً للأمة الاسلامية و وهو واجبه وجعله تابعاً للباب العالي.

وارتبط الحكم التركي المصرى في أذهان السودانيين بمساوي عديدة، و أُعتبِرت تلك الفترة من تاريخ السودان على ما فيها من اشراقات كما دون المؤرخون من توسع للتجارة وانشاء للمدارس و تتطور للمدن

و ابتعاث السودانيين للتعليم، إلا أنها من فترات التاريخ السوداني المظلم نظراً للممارسة السياسية الشائهة التي مارسها الحكم التركي المصرى في السودان، وتعددت الممارسات التركية المصرية التي اعتبرت من المساوي للحكم الوافد على السودان:

اولاً :الممارسات القمعية العسكرية:

من الطبيعي لكل جيش غازي أن يجد مقاومة أو أن يبادر بإرهاب وترويع القادم للسيطرة عليهم، ووجد الاتراك والمصريين خطورة في وضعية الشايقية في شمال السودان الذي يستغلون عن كل سلطة ويعملون بالسلب والنهب وعمد الجيش الغازي على كسر شوكتهم حتى لا تحدث منه في المستقبل اعمال مقاومة.

تصاعدت أَعمال القتل والعنف بعد مقتل إِسماعيل باشا في شندي وبعدها تغيرت الصورة المثالية لفتح السودان حيث طبع هذا الحادث والنتائج التي تمخضت عن الحملة التركية بالطابع العنيف حيث ارتكب الجنود والقادة الاتراك بدافع الانتقام فظائع كبيرة شوهت من صورة الحكم التركي في السودان(الأمين، 2009م، ص62).

مما جعل غضب الدفتردار في حملاته الانتقامية التي اخذت طابع العنف والقسوة والتنكيل وحرقه المتمة حاضرة الجعليين عن بكرة ابيهم اتجه للدامر وسائر المناطق المأهولة على طول النيل حتى سنار (مورهيد،1966م، ص 187).

ثانياً :الممارسات الادارية:

أدار الحكم البريطاني المصري السودان بالقدر الذي يجعل من السودان بلد مستغل الثروات مضطهد الانسانية لجهة أن النظام الاداري للحكم الجديد كان نظام قائم على الفوضى والفاسد ، ومن مظاهر الممارسات التي وجدت استهجان من السودانيين(ابراهيم، بدون تاريخ، ص 154-161):

-الضرائب الباهظة التي فرضت على السودانيين دون أن تراعي الأحوال السائدة في تلك الفترة أو عدم مقدرة دفعها لدى الغالبية مما اضطر بعض المزارعين للهرب من قراهم تحاشياً للضرائب الثقيلة التي ارهقت كأهلهم وفر سكان اكثر من 500 قرية لهذا السبب.

- تمرَّد المحس في عام 1834م بقيادة الملك بخيت احتجاجاً على الضرائب الباهظة واضطَّر حاكم دنقلا لقتل حوالي 170 منهم وفر الباقون.

-فساد الإداريين وتدنِّي أخلاقهم وكان الوكلاء المصريون يحتفظون بالضرائب لمصلحتهم الخاصة ويحتفظون بالبضائع التي كانوا يشرفون عليها .

-تعامل الموظفون بغباء وهمجية لتحول قبائل كاملة امثال الكبابيش والعبابدة للتمرد على الحكومة .

-جهل الموظفين الاتراك بطبيعة العمل لدرجة أن الضان والجمال المجهزة للتصدير تموت في الطريق نتيجة الاهمال .

- احتكار محمد على للتجارة والزراعة لتحديد اسعار منخفضة وغير حقيقية .

ويتضح للباحث من واقع ما ورد أعلاه أن تجربة فترة الحكم التركي المصرى شابها الكثير من المسالب والصور المشوهة لممارسة الحكم، تارة بالقعم وتارة بسوء الإدارة وتارة بالفساد، مما يدلل أن الهدف من السيطرة على السودان ليس الهدف منه توسع رقعة الخلافة الاسلامية كما بُرر ذلك من خلال

الاستجابة لنداء دولة سنار التي تعيش ضعف ووهن في ايامها الأخيرة، وتدعيم وجهة الباحث لهذا المنحى في الرأي هو سوء الإدارة وتفشى الفساد واثقال كاهل السودانيين بالضرائب التي جعلتهم يهربون من ديارهم، وكل هذا منافي لما يدين به النظام التركي المصري الذي خضعت له اراضي السودان في غزوه م العام 1821م.

ثم أن الشريك (المصري) للحكم التركي وجد نصيبه من حنق السودانيين، وكسب وزر الغزو واخفاقاته سواء ان كان على المستوى العسكرى أوعلى مستوى إدارة الحكم في السودان، مما شكلت هذه النظرة من قبل السودان محطة مؤثرة في تاريخ العلاقات السودانية المصرية، صعب على الجانب السوداني تناسيها على مر التاريخ.

العلاقات السودانية المصرية في المهدية:

ظهور القائد محمد أحمد المهدي مفجر الثورة المهدية كقائد اسلامي سوداني في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر ، فرض واقعاً جديداً للعلاقات مع مصر، واستطاع هذا القائد المهدوي أن ينجح في تقويض الحكم التركي المصري في شهور قلائل ، بعد أن نجح في جمع مختلف القبائل السودانية حوله، حين اجتمع لديه جيش مكون من عشرات الألوف من الثأرين ، ثم زحف نحو الخرطوم عاصمة الحكم التركي المصري فسقطت في يده بعد حصار قصير في العام 1885م.

وتفجر الثورة المهدية خلق شعوراً وطنياً جياشاً عم كافة انحاء السودان الحالي، و يمكن القول أن هذه الثورة ربما جعلت من الممكن أن يكون السودان متحداً في المستقبل ، وذلك بأنها كانت تنادي بالقومية السودانية حينما جاب مناديبها شرقاً وجنوباً وغرباً من أجل التبشير بفكرة المهدية، ونسبة لصعوبة التحرك العسكري خارج المجال السوداني والتعقدات وموازين القوى الدولية يومئذ فإن التأثير

الأكبر للمهدية كان بالسودان، حينما اختلطت القبائل مع بعضها البعض لأول مرة في ميدان القتال ، كما أن أقاليماً ظلت على الدوام لها سلطتها الخاصة مثل دارفور وكردفان أو كانت واقعة تحت النفوذ الأجنبي اتحدت لأول مرة تحت ظل إدارة وطنية خالصة(الأمين، 2009م، ص 65-66).

لم تكتفِ المهدية بتوحيد الجبهة الداخلية فقط وجمع السودانيين تحت راية واحدة كما كانت أدبيات المهدي تنادي بذلك بل عمدت خارجياً بدعوة الحكام والزعماء خارج السودان بما فيهم من يحكمون مصر، و ورد في منشوراته لانصاره في السودان وغيره، أن ثورته ضد الترك الذين بدلوا الدين وادخلوا مكانه الكفر، ووجه المهدي وخليفته في كتاباته لوالي مصر الخليفة بوضوح فساد حكمه وطلبوا منه الانضمام للحركة المهدية من خلال الاسلام الحق وفي حالة عدم الاستسلام فلا بديل غير الجهاد(على، 1970م، ص 18).

تهديد المهدي في خطاباتها لمصر ، كان يركز على ظلم الترك وإرهاقهم للأهالي و عنفهم وقسوتهم على السودانيين ، ومع ذلك كان يهدف لتخليص الشعبين السوداني والمصري من الاتراك الذين يحكمون بغير الشريعة الاسلامية (شبيكة، 1987م، ص5).

العلاقات السودانية المصرية أيام المهدية خاصة أيام الخليفة عبد الله التعايشي بعد وفاة المهدي، أخذت طباع من الصراع وذلك بعد محاولات الخليفة لغزو مصر لتحقيق هدف المهدي الخاص بتخليص السودان ومصر من ظلم واضطهاد الاتراك المخالفين للدين الاسلامي ، وصمم الخليفة عبد الله على غزو مصر وأعد العدة لهذا الغرض .

و استدعى الخليفة عبد الله عثمان دقنة امير المهدية في الشرق ليبحث معه عزو مصر عن طريق الشرق في نفس الوقت الذي جرى فيها غزوها من الشمال ، وانبرى لهذه المهمة يونس الدكيم بعد هزيمة النجومي في توشكي عن طريق جبهة الشمال .

لكن لم يتمكن الخليفة من غزو مصر وضمها للسودان وجعلها تابعة للمهدية لتخليص السودان ومصر من ظلم و سيطرة الترك وذلك لعدة عوامل(عبد الرحمن، 1973م، ص 186):

-الاستعدادات الضخمة من قبل الإنجليز والمصريين لدرء أى خطر من الجبهة الجنوبية.

-ضيق الإمكانيات وقلة الماء.

-تدهور أَوضاع البلاد السياسية والاقتصادية.

-أَخطأ المهدي تكتيكاً عندما سلك طريق الواحات تجنياً لطريق النهر (النيل)، وتأثير العطش على الجيش الغازي.

ويرى الباحث أن ضم مصر للسودان في المهدية آماني وحماس غير رشيد أكثر من كونه هدف استراتيجي مبنى على دراسة واقعية متعمقة، و إنما كان للحماس الديني دوراً كبيراً ودافعاً للخليفة وقادة الحرب و أَتباعه في تجهيز الجيوش بصورة عجلى، وكانت المحصلة الهزيمة، والتمهيد لنهاية الثورة المهدية .

العلاقات السودانية المصرية ما بعد المهدية:

بعد نهاية الثورة المهدية لم ينفك السودان بعلاقته بمصر ولكن هذه المرة عبر لافتة حكم جديدة وهي (الحكم الثنائي البريطاني المصري)، وذلك وفق اتفاقية الحكم الثنائي المصري واستمر الوضع قائماً

حتى استقلال السودان، و سبقت فترة استقلال السودان تنامي في الوعي السياسي السوداني وتكوين نادي الخريجين الذي حظى بتأييد الزعماء الدينين ورعايتهم.

وفي عام 1942 م رفع الخريجون مذكرة طالبوا فيها لأول مرة حق تقرير المصير للسودانيين أُسوةً بالشعوب الأخرى ، فكان رفض الحاكم العام حاسماً وهو أنه المؤتمر هيئة ثقافية اجتماعية ليس له الصفة السياسية حتى يخاطب الإنجليز، ولذلك تم اغلاقه والتنكيل بقيادته.

وتكونت الاحزاب السودانية حزب الأمة في يناير 1945م بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي ، وتم تكوين حزب الاشقاء بعد فترة وجيزة وانقسم لحزبين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي فيما بعد ، ويرأس الحزب الوطني الديمقراطي السيد اسماعيل الأزهري و يرعى حزب الشعب الديمقراطي السيد على، وكان شعار حزب الأمة السودان للسودانيين الاستقلال مباشرة دون الوحدة مع مصر، بينما كان شعار حزب الأشقاء (بشقيه) والحصول على الاستقلال بالاتفاق مع مصر(موسى، 1999م ، ص 161-162)، وهذا ما لم يحصل عند اعلان الاستقلال عام 1956م الذي تم بموافقة الدولتين الحاكمتين مصر وبريطانيا.

وبعد استقلال السودان ظلت العلاقة بين مصر والسودان قائمة على اكتفاء كل دولة بحكم ذاتها بعيداً عن أماني الاتحاد كما كانت الأمور متجهة إلى هذا المنحى في أيام النضال للحكم الذاتي والاستقلال من المستعمر .

علاقات السودان ومصر بعد الاستقلال:

وفي الفترة ما بين 1956م-1969م،مرت العلاقات السودانية المصرية بتفاعلات سياسية نتيجة لتباين العوامل المؤثرة فيها وذلك أن طبيعة النظام السياسي المصري أيام حكم جمال عبد الناصر اتجه نحو الشمولية تحت مظلة الشمولية في وقت كان النظام السوداني برلماني يعتمد على تعددية حزبية لم

تستطيع أن تحقق الإجماع السياسي في القضايا الوطنية طوال فترة الاستقلال، وربما حتى اللحظة الراهنة ، يُضاف لذلك أنَّ مصر انشغلت بالصراع العربي الصهيوني ، بينما انشغل السودان بمشكلة الجنوب بما تفرضه من توازنات إقليمية في النطاق الإفريقي وضغوط دولية من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اللتين حافظ السودان على قنوات اتصال ساخنة مهما مقارنة بالقاهرة ، بطبيعة الحال لا تلغي التباينات المساحة المشتركة في علاقة البلدين. (الطويل ، 2012م، ص 135).

وفي عهد الرئيس السوداني جعفر محمد نميري(مايو 1969م- ابريل1985م) دخلت العلاقة السودانية المصرية مرحلة التنسيق وذلك للانسجام السياسي بين البلدين لأول مرة ، حيث أخذ النظام المايوي الأفكار الناصرية بحذافيرها وإنزلها إلى ارض الواقع -بالرغم من أن نظام ثورة يوليو كان مهزوماً في تلك الفترة- مثل إنشاء حزب مشابه للحزب الاشتراكي المصري وبنفس افكار الحزب، التأميم والتوجه للمعسكر الاشتراكي ثم الرأسمالي بعد مقاومة في كلا البلدين، أما العلاقات السودانية المصرية لما بعد الانقاذ لم تخلو من تراجع لما شابها في مواقف كثيرة تباين و تضاد؛ وهذا يعود لعدم الانسجام السياسي بين حكومة الدولتين ومواقفهما المختلفة في القضايا المتنوعة، حيث تبنى السودان مواقف ايدلوجية مناقضة للموقف الايدلوجي المصري ، ، لتبنى الإنقاذ الأيدولوجيا الاسلامية (الدينية) بينما كانت مصر من أكبر المدافعين عن الحكم العلماني في الحكم والإدارة.

وتتطور الجدل وتوسعت شقة الخلاف عندما اُتهمت مصر بمساندة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكومة السودانية الذي كان ينشط عسكرياً لإسقاط نظام الحكم السوداني أبان سنوات الإنقاذ الأولى وكان يجد دعماً من الرئيس المصرى محمد حسن مبارك.

خالفَ السودان الاتجاهات المصرية أثناء حرب الخليج الثانية، و معظم السياسات الأخرى مثل التطبيع مع اسرائيل والدخول في عملية سلام شرق اوسطي ، اضف الي ذلك الاتهامات المتتالية بدعم الاصوليين المصريين والعرب ودعم الإرهاب، مصادرة البعثات التعليمية المصرية بالسودان و اغلاق فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وغيرها من الاتهامات بما فيها اتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري الاسبق محمد حسنى مبارك في العام 1995م بأديس ابابا(الأمين، 2009م، ص 280-283).

وظلت العلاقات السودانية المصرية في السنوات الأخيرة متأثرة بقضايا المياه وإنشاء سد الألفية الذي يجرى بناؤها بأثيوبيا والجدل الدائر بين الشركاء حوله، وتحالفات الدولتين وموقفهما من المعسكرين الخليجي والايراني، فضلاً عن القضية الرئيسة التي تكون حاضرة في ايام الازمات والصراعات بين الدولتين وهي قضية حلايب.

ظلت العلاقات السودانية المصرية منذ حادثة محاولة اغتيال حسنى مبارك باديس أبابا 1995م، على حالته من القطيعة إلى قيام ثورة الربيع العربي في يناير 2011م التي أعقبت تنحي مبارك واستيلاء محمد مرسي المحسوب على الإخوان المسلمين على السلطة في مصر، مما يعني أن تحولات جديدة طرأت على واقع الحكم في مصر قابله في هذه المرة تحول نحو الأيدولوجيا الدينية التي تجد عدم رضا من النخب المصرية وكذا الدول الغربية لما تراه من أهمية مصر و بعدها الاستراتيجية على اعتبار أن أي تحول باتجاه نموذج لدولة دينية على نهج اسلامي له تبعاته على العالم العربي والإسلامي ويمكن أن يكون نواة لتحالف اسلامي في المنطقة مقروناً بذلك بوجود نظام اسلامي في الخرطوم .

لم تستطع الخرطوم إخفاء بهجتها بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك، وقد سارع الرئيس عمر حسن البشير بزيارة القاهرة، -تعبيرا عن هذه الفرحة- و يكون أول رئيس عربي يزور مصر بعد نجاح الثورة.

وزار الرئيس مرسي في مطلع ابريل 2013 الخرطوم بهدف إحداث إنفراج سياسي واقتصادي في العلاقات بين السودان ومصر(جفون، 2013، ص3).

ومع ذلك تعامل الرئيس المصرى الأسبق محمد مرسي مع ملف العلاقات السودانية المصرية بشيء من عدم الإكتراث حتى لا توسم في بادي الأمر علاقته وتنسيقه مع الانظمة الإسلامية بانحيازه للأنظمة الإسلامية و هذا الموقفه قابله عدم ارتياح من الحكومة السودانية التي كانت تتوقع أن يتعامل معها نظام مرسى بشيء من التقارب أكثر مما هو حاصل للقرب الفكرى والأيدلوجي.

لم يكتب لنظام مرسى أن يمكث طويلاً في حكم مصر حتى تفاجأ الجميع بانقلاب المؤسسة العسكرية بضغوط من (الدولة العميقة) ذات التوجهات العلمانية والليبرالية عبر إنقلاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في يوليو 2013م ودخول مرسى السجن، وشهد عهد السيسي فصل من تدهور العلاقات السودانية المصرية قابله تباين في المواقف بقطع السودان لعلاقته من إيران فيما ابقت مصر تقاربها مع ايران، وبقيت ملفات مثل سد النهضة وحلايب محل مشادة و خلافات وتجاذبات سياسية ودبلوماسية بين الدولتين.

ويخلص الباحث في مبحث تطور العلاقات السودانية المصرية إلى أن التطور الذي حدث في العلاقات هو نتاج طبيعي لتطور الإحداث تاريخياً حيث لعبت تبدل الأنظمة المختلفة في توجهاتها وأيدلوجياتها دوراً مؤثراً في التغيير والتطور، مما أنعكس هذا التغيير على ملفات القضايا السياسية العالقة بين البلدين، ويلاحظ أن التقارب السياسي يحدث في الغالب أيام التوافق الإيدلوجي بين الانظمة في البلدين كما في ايام(نميري– عبدالناصر) وكلا النظامين اشتراكيان وحصل تقارب سياسي كبير بين الدولتين ، لكن سرعان ما ضعف التقارب عندما اختلفت الايدولوجيا وانحاز نميري للايدولوجيا الاسلامية بتطبيق الشريعة.

المبحث الثالث : تعامل الدولتين في قضايا العلاقات

لم تشهد علاقة بين دولتين من شد وجذب ، وهبوط وصعود، وتقريب وتباعد مثل ما يحدث بين السودان ومصر ويعود ذلك لطبيعة التداخل السياسي الموجود بين الدولتين في ما يتعلق بحكم مصر للسودان في مرتين الأولي أيام التركية، و الثانية إبان حكم الاستعمار الانجليزي، وبقيت تلك الفترتين من حكم السودان مسيطرة بصورة أو بأخرى على مشهد العلاقات بين البلدين، فضلاً عن الصراع الذي يظهر بين الفينة والأخرى نتيجة لعدم الانسجام بين الأنظمة السياسية بين البلدين مؤثراً على علاقة البلدين ببعضهما البعض قرباً وجفوةَ.

لكن من المؤكد ومع وجود تغيرات في العلاقات نجد أن العلاقات السودانية المصرية تحفل في كثير من الأحيان بالتقارب وتحتفظ في جانب التعامل والتعاطي بشكل علاقات معتبرة واحياناً يعبر عنها باتفاقيات يوقع عليها الطرفان ويتعاهدان عليها لما يعتقد أهميتها وفائدتها للطرفين، واذا نظرنا لجانب التعامل بين الدولتين في كثير من القضايا والموضوعات نجد أن التعامل على مر التاريخ متنوع و مختلف من الشكل والمضمون والهدف، والثابت في العلاقة ما يُجنى من مصالح من هذه المساحة التي تقرب بين الدولتين.

التعامل الدبلوماسي بين السودان ومصر:

ومنذ قديم التاريخ وفي فترة حكم الاسرة الفرعونية السادسة شهدت العلاقات السودانية المصرية تنسيق دبلوماسي رفيع بين البلدين، و عمد ملوك الفراعنة بابتكار منصب حاكم الجنوب وهو تطور في علاقة مصر بجيرانها في الجنوب وتهذيب العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وبداية وضع الأسس الدبلوماسية التي اتضح دورها في ما بعد بقيام الدولة الوسطى والحديثة ، عندما أصبحت التقاليد الدبلوماسية راسخة، وذكر حاكم الجنوب أوني ضمن ما ذكر أنه استعان بجنود من جهات النوبة المختلفة ، أرنت،

البجا ، ايام ، واوات، كاعو وذلك عند قيامه بتجهيز جيش لمحاربة البدو الآسيويين ، كما كلف أوني من لدن مليكه بإحضار تابوت حجرى كامل وقمة هرمية ليتوج بها هرم صقارة، من منطقة محاجر تدعى ابهيت بالنوبة

و من أشكال التنسيق السوداني المصري في العلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية في التاريخ القديم استنجد ملك مصر رمسيس الحادي عشر بالاتصال بكوش طالباً من بانحسي ان يحضر بجيشه ويقضى على الفوضى والحروب الأهلية التي سادت مصر وقتها، ولبى بانحسي النداء في طيبة وفي مصر الوسطى بالقوة العسكرية وبعدها عاد إلى مقر عمله ولم يحاول استغلال الموقف ، رغم أنه كان يمثل القوة الوحيدة الباقية في وادي النيل حينذاك(بكر، 1998م، ص 25، 58، 59).

أما في عهد الدولة الطولونية فقد شهدت العلاقات السودانية المصرية ازدهاراً متقدماً بفضل رؤية مؤسس الدول الطولونية أحمد بن طولون المتقدمة ، الذي فتح الباب واسعاً للسودان النوبي دبوماسياً وسياسياً للتنسيق بين الدولتين واستعان بالجنود النوبيين في جيشه وحرسه وعمل على توظيفهم (P102 .(Vantini,2009,

وفي سنوات الحكم الانجليزي المصري ، ظهرت ملامح التعامل الدبلوماسي في العلاقات السودانية المصرية رغماً عن حقيقة اشتراك المصريين مع الانجليز لحكم السودان واستعماره، لكن نجد أن حركات جمعية اللواء الأبيض ، طلبة المدرسة الحربية والجنود السودانيين قاموا بثورة وصدامات احتجاجية مع الانجليزي حينما قرر الإنجليز ابعاد الجيش المصري والموظفين السودانيين، (الجمل، 1980م، ص 268).

ولم يتم أمر الجلاء بسهولة فقد ثارت الفرق العسكرية السودانية متضامنة مع المصريين وحدث صدام بين فصائل الفرق السودانية ، فقد هاجمت الكتيبة السودانية بأم درمان المستشفى العسكري واحتلته ، وقتل اثناء ذلك بعض الأَطباء البريطانيين واشتبكوا مع الجنود الإِنجليز في قتال واستشهد عدد من العساكر السودانيين وحُكِم على البعض منهم بالإعدام.

أما أكبر تنسيق دبلوماسي وعسكرى للعلاقات السودانية المصرية في سنوات ما بعد الاستقلال، كان متزامناً مع رد العدوان الإسرائيلي في حرب اكتوبر 1967م، الذي احتلت فيه اسرائيل بالاضافة لسيناء في مصر، كل من هضبة الجولان في سوريا والضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة و فلسطين، وتمكنت القوات السودانية من صد هجوم اسرائيلي استهدف احتلال رأس العش، واستمر السودان في ارسال الكتائب للجبهة المصرية حتى عام 1971م حيث تضاعف حجم القوات ليصير حجها (لواء من الجيش)، وظل هذا اللواء يعمل مع جيش الميدان في منطقة خليج السويس حتى يوليو 1971 عقب حادثة انقلاب هاشم العطا على حكومة الرئيس جعفر نميري المايوية (1969-1985)، ثم سحب كتيبة من اللواء للمحافظة على الأمن والنظام في الخرطوم ثم أعيدت بقية القوة في اغسطس 1972م وكان يطلق على هذا اللواء اسم لواء النصر(موقع وزارة الدفاع السوداني على شبكة الانترنت، 2 نوفمبر2012م، www.mod.gov.sd).

التبادل التجاري والاقتصادي بين السودان ومصر:

ارتبط السودان تجارياً بمصر منذ فجر الإسلام ولعل الحملات التي ارسلت لشرق السودان عن طريق مصر تشير إلى قدم الاتصالات الاقتصادية ، فقد ادرك المسلمون من وقت مبكر أهمية التجارة من أرض البجا لما يتوفر من سلع تجارية في بلادهم على رأسها المعادن .

وكل العقود التي وقعت مع البجا كانت تنص على سلامة التجارة والتجار المسلمين الذين يصلون بلادهم للإقامة أو التجارة عن طريق الصحراء الشرقية ، ثم ضمت الدولة الاسلامية المنطقة الساحلية من اراضي البجا بهدف ضمان سلامة التجارة وكانت عيذاب في خدمة القبائل العربية التي وفدت إلى وادي العلاقي للعمل في مناجم الذهب حتى اصبحت عيذاب ميناء الذهب (الحاج، 2005م، ص 89-90)

وكَثّف الاهتمام المصري بالسودان عقب توقيع معاهدة عام 1936م التي منحت مصر بعض التنازلات في السودان. وركز المصريون محاولاتهم للتغلغل للسودان عن طريق التجارة ضمن نشاطات اخرى هي والتعليم والدين. وبدأت لجنة السودان الدائمة كفرع من فروع وزارة التجارة والصناعة المصرية. وتشير الوثائق البريطانية إلى أن هذه اللجنة لم تتخذ أي عمل فاعل بالنسبة للسودان. وحصر أعضاؤها أنفسهم في تحقيق تطلعات ترمي إلى تقوية التلاحم بين السودان ومصر عن طريق توحيد التعريفة الجمركية وتحسين وسائل المواصلات. وعين عبد الله أباظة في وظيفة الخبير الاقتصادي التي استحدثت، إلا أن مهامه لم تحدد بوضوح(على،2006م، ص20).

يلحظ الباحث أن هنالك غياب لأي استراتيجية مرسومة للتعامل الاقتصادي مع مصر من قبل السودان في فترة ما قبل الاستقلال، لأن الجهود في السودان كانت كلها منصبة للاستقلال عن الحكم الحكم البريطاني(الذي سحب معاونه في حكم السودان من الجانب المصري) ، وحتى القطاعات الأخرى التي كانت فاعلة في السودان سواء أن كانت الصحافة أو قطاعات الخريجين أو غيرها كانت مشغولة بالاستقلال اكثر من أي قضية وطنية أخرى، لذلك لم يفكر السودان في رؤى تعامل اقتصادية مع مصر في السنوات التي تلت الاستقلال لأن الهدف في تلك الفترة هو طرد المستعمر الانجليزي لا غير.

وعقب الاستقلال مباشرة عمد السودان لإصدار عملة منفصلة عن العملة المصرية، وبالرغم من أن إصدار عملة منفصلة مظهر من مظاهر استقلال وسيادة الدولة ومهم لاقتصاد ومالية الدولة لتأسيسها على أسس سليمة إلا أن الحكومة المصرية لم تسعد لهذا القرار الذي كان عاملاً من عوامل توتر العلاقات المصرية السودانية، عملت حكومة السودان على إيجاد نظام نقدي وائتماني في السودان منفصلاً عن مصر وبريطانيا لتحقيق الأتي:

– إدارة أرصدة البلاد من النقد الأجنبي، وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة.

– وضع هيئة للبنوك لمراقبتها.

– تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية.

وعملت الحكومة السودانية على إيجاد تسوية للعملات مع العملة السودانية، وأصبحت العملة المصرية الورقية غير سارية المفعول. وقد تعهدت الحكومة السودانية منذ ابريل 1955م وقبل إعلان الاستقلال في بيان لها أمام مجلس الشيوخ، بأنها ستقوم بجميع الإجراءات الأولية التي من شأنها أن تقلل من أي تأخير في إصدار العملة السودانية. وبحثت إمكانية إنشاء دار لصك العملة المعدنية مع وفد من الخبراء الهنود زار السودان.

وافقت الحكومة المصرية أن ترسل وفدًا لإجراء المفاوضات لاسترداد العملة المصرية الورقية والمعدنية المتداولة في السودان. كما وافقت الحكومة البريطانية على أن تدفع قيمة العملة المعدنية الإنجليزية المتداولة في السودان كاملة بالجنيهات الاسترلينية عند استردادها(على،2006م، ص48)

ووقع الرئيسان السوداني والمصري فى 1974/2/11 منهاج للتكامل السياسي والاقتصادي بين السودان ومصر ليقنن العلاقات الخاصة بين البلدين ويساعد على تجديد الجهود المشتركة والطاقات البشرية

والمادية بينهما وفي هذا الإطار فإن المنهاج ألزم الجهات التنفيذية فى البلدين إقرار أسس اختيار المشروعات الهادفة التي تحقق التنسيق والتكامل الاقتصادي وإنشاء الأجهزة والنظم الكفيلة لتوفير الإمكانيات الفنية والإدارية اللازمة لخلق مشروعات تجد طريقها إلى حيز التنفيذ.

وفي 1982/10/12م وقع رئيسا السودان ومصر ميثاقا للتكامل أستهدف بتوقيعه توطيد العلاقات بكافة أشكالها خاصة المجالات الاقتصادية والمالية بهدف إقامة وحدة اقتصادية كاملة تقوم على إستراتيجية يتم تنفيذها تدريجيا وفقا لجدول زمني بما يكفل تحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين البلدين تمهيداً لتوحيدهما مع وضع ترتيبات عملية تستهدف إلغاء جميع القيود بما فى ذلك الرسوم الجمركية التي تعوق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والأرباح وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والتملك والاستخدام وممارسات النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وحدد الميثاق ثلاثة أجهزة مصرية رئيسية تقوم على شئون التكامل وهي(المجلس الأعلى للتكامل ، برلمان وادي النيل، صندوق التكامل).

ويأتي المجلس الأعلى للتكامل على رأس كافة السلطات فى ممارسة الاختصاصات المقررة وفقا لأحكام الميثاق وعليه إصدار القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف الميثاق، وقد أصدر المجلس الأعلى للتكامل القرار21 لسنة 1983م بشأن بتنظيم ترتيبات التجارة والدفع بين السودان ومصر بما يستهدف العمل على تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي والمالي بين البلدين متضمنا عدة تيسيرات في مجال القيود الجمركية والإدارية، في مجال تجارة الجمال ، في مجال تجارة الحدود، في مجال ترتيبات الدفع(دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين السودان و مصر، 2000-2004م، ص 13-14).

ثم جاءت لاحقاً الحريات الأربعة بين السودان ومصر التي تعتبر من الاتفاقيات المهمة بين مصر لانها وقعت بعد فترة قطيعة بين العلاقات السودانية المصرية جرت فيها اتهامات متبادلة بين الخرطوم والقاهرة ، حيث اتهمت مصر السودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك، و اتهام السودان لمصر بإيواء المعارضة السودانية وتقديم مصر الدعم والسند لها .

وراعت الدولتان عقب القطيعة المصالح الاستراتيجية بينهما و تجاوزا مرارات ملف التسعينيات الامني والسياسي، ووقعا بحضور رئيسا الدولتين في يناير 2004 على الحريات الأربع: (حرية التنقل ، حرية الإقامة ، العمل ، وحرية التملك) .

لم تطبق الحريات الأربعة لعدم تهيأ الظروف المناسبة ، وهي سمة ملازمة لتجارب التكامل السوداني المصري، فهي لم تسبقها دراسة متأنية ، ولم يتم التدرج في تنفيذ حرية التنقل والإقامة بالنسبة للجانب السوداني، بينما الجانب المصري يتحفظ على هاتين الحريتين ويركز على التملك في السودان لحل مشكلة الإنفجار السكاني والعمل لحل مشكلة البطالة في مصر (ابراهيم، بدون تاريخ، ص12)

ومن الاتفاقيات التجارية بين السودان ومصر(دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين السودان و مصر ، ص26):

-بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين مارس1993م، ويتضمن أهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

-اتفاقية الكوميسا هي المظلة الرئيسية التي تتم حالياً في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين، وتقدم الجانب السوداني بقائمة سلع مستثناة من الإعفاء الجمركي عند دخولها السودان في 2001/5/23م، وتم الاتفاق في 2003/7/20 على قائمة سلع مصرية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب

الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة تخفيض موضحة أمام كل سلعة (هذا الاتفاق فى انتظار التصديق عليه من الجانبين حتى يدخل حيز التنفيذ) .

-اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري، حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فى دورته السبعين لعام 2002م، على انضمام السودان إلى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري ومعاملتها معاملة الدول الأقل نمواً، إلا أنه من المقرر وفقاً لشروط انضمام السودان إلى هذه الاتفاقية أن يقوم الجانب السوداني بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من دول المنطقة بنسبة 16% سنوياً اعتباراً من يناير 2005م.

يُشار أن الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين السوداني والمصرى على تعددها في التبادل والتكامل التجاري، تجد عقبات في تنفيذها على الأرض الواقع ويعود ذلك لطبعية العلاقات السياسية التي تمر بفتور في السنوات الاخيرة خاصة بعد موقف السودان من موقف حرب الخليج وتأييده للعراق وموقف مصر من الحرب وتأييدها للكويت، اضافة لحادثة محاولة اغتيال الرئيس الاسبق محمد حسنى مبارك واتهام الحكومة السودانية لتدبير الحادث في 1995م، مما حدا بالسودان ومصر لتجاوز القطيعة و تقليب المصلحة الاستراتيجية بين البلدين والإستجابة للحاجة الملحة للتبادل التجاري في ظل تعثر الاتفاقيات وافتتح رسمياً معبر (قسطل اشكيت) الحدودي بين السودان ومصر في نهاية ابريل 2015م، بهدف تسهيل حركة نقل البضائع والسلع والمواطنين.

و على ضوء ما ذكرنا من واقع التعامل في علاقات السودان ومصر التجارية يمكن تلخيص أسباب إقدام مصر للاتفاق مع السودان لفتح معبر (قسطل اشكيت)،على غير العادة في تحمسها لإنزال اتفاقيات التكامل التجاري ارض الواقع لأسباب منها(حيدر، 2014م، ص6):

-يحقق المعبر عوضاً لفقد مصر معابر ومنافذ تجارية خارجية مثل معبر رفح المؤدي لفلسطين دائم الإغلاق للأوضاع الامنية، ومعبر ليبيا مصر مغلق هو الاخر نتيجة لتداعيات الربيع العربي الامنية ، أما حدود مصر مع قطاع غزة فهي ومع إسرائيل مغلقة تماماً نتيجة لتداعيات الحرب وملاحقة الإرهابيين بشبه جزيرة سيناء.

- فتح المعابر التجارية مع السودان يحقق ميزة الاستفادة من تعدد المناطق الحرة المطبقة للسودان مع دول: تشاد وإفريقيا الوسطي وإرتريا وأثيوبيا وجنوب السودان وباقي دول حوض النيل من خلال الولوج للسوق السوداني وإفريقيا بشكل اكثر سلاسة .

-ايجاد أسواق جديدة للمصريين في افريقيا عبر السودان خاصة بعد أن أثرت حركة الربيع العربي في مصر في حركة التجارة لأوروبا والدول العربية والاسيوية فضلاً عن المنتجات المصرية لا تجد ميزة تنافسية في تلك المناطق مثل ما تجده في أسواق افريقيا .

ويرى الباحث أن قضايا التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر في حاجة إلى قرار سياسي شجاع من الطرفين لجعل التكامل الاقتصادي في معزل عن الخلافات السياسية الحاصلة بين البلدين والتي ستحصل مستقبلاً وهو متوقع من واقع طبيعية العلاقات التي تمر بمراحل من الخلافات على مرّ التاريخ بين البلدين مرة للاختلاف الفكري بين الانظمة الحاكمة ومرة لاختلاف المواقف والتقديرات ذات العلاقة بالتحالفات

الخارجية ومرة للتقديرات الاستراتيجية التي تتباين فيها رؤى الدولتين على نحو غير متفق في أحايين أخرى.

تعامل السودان ومصر في قضايا المياه:

نال السودان استقلاله عام 1956م ، وكان السودان قد أعلن عن رفضه لاتفاقية 1929م التي وقعتها بريطانيا نيابة عن مصر بشان استخدامات مياه النيل وطلب بإعادة صياغة اتفاق جديد يضمن حقوق السودان بغية العمل على بناء السد العالي(الربيعي، 2004م، ص 106).

ويرى أمين السيد أن المياه وقضاياها ظلت أحد الثوابت الاساسية في سياسة مصر الخارجية، نظراً لاهمية مياه النيل كأساس لأي عملية تنمية حالية أو مستقبلية فنهر النيل على هذا النحو قد يفرض نفسه على مختلفة القيادات السياسية التي توالت على حكم مصر منذ الدولة الفرعونية حتى وقتنا الراهن وتصبح إدارته من الأهمية بمكان بهدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقه إلى اراضيها(السيد، 2005، عدد 9606).

ظل ملف المياه في العلاقة بين السودان ومصر يشكل موضع جدل وخلاف بين الدولتين على الدوام ، وأهم ملامح الاتفاقيتان (1929م –1959م) بين السودان ومصر في تقسيم المياه ففي العام 1929م حيث خصصت الاتفاقية نسبة 1:12 لصالح مصر 48 ملياراً من الامتار المكعبة والسودان 4 مليارات. واختلف الأمر في اتفاقية 1959م اصبحت النسبة 1:3 لصالح مصر حيث حصل السودان على 18,5 مليار من الأمتار المكعبة ، ومصر 55.5 مليار من المياه(عبد الرحمن ، 2005م ص190).

اعترضت قطاعات كبيرة من السودانيين على قانونية وشرعية الاتفاقية التي أبرمت في عهد الحكم الثنائي الانجليزي المصري وافتقاره للتفويض الشعبي وفي عدالة الاتفاقية نفسها وفي الحصة التي حصل

عليها السودان، وفي غمر أراضي عزيزة غالية من أرض السودان وفي التعويض المالي عنها والذي الحق بالاتفاقية. كان أكبر انتقاد وجه للاتفاقية غمر أراضي حلفا بالمياه عند بناء السد العالي. فقد وافقت مصر في البند الثاني من الاتفاق على أن تدفع للسودان مبلغ 15 مليوناً من الجنيهات المصرية كتعويض شامل عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة للتخزين في السد العالي. ومن جانبه تعهد السودان بترحيل سكان وادي حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم نهائيًا قبل يوليو 1963م بعد أن تعرض جزء كبير من بلاد النوبة للخراب بغرق مدينة وادي حلفا إضافة إلى27 قرية.

وعند زيارة الفريق إبراهيم عبود إلى مدينة حلفا تسلم مذكرة من بعض ممثلي اللجان نيابة عن السكان تحوي المطالب التالية(على، 2006م ، ص 120-122):

- أن يتم إعادة توطين السكان في أنسب المواقع من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والصحية.
- أن يتم توطين السكان بأسلوب يحفظ لهم ذاتيتهم ووحدتهم الاجتماعية.
- أن يتم ترحيل كل ممتلكاتهم المنقولة معهم إلى وطنهم الجديد.
- أن يمنح المهاجرون الحق الكامل في احتكار التنمية الصناعية في موطنهم الجديد.
- أن يتم تخطيط وتطوير المشروع الزراعي في الموطن الجديد بأفضل مستوى متاح.
- المحافظة على الوحدة الجغرافية والاجتماعية للقرى كما هو قائم حاليًا.
- يتوجب على الحكومة طلب العون والنصح الفني من الخارج لتخطيط إعادة توطينهم.
- ضرورة إتاحة الفرصة لممثلي السكان لزيارة المواقع المقترحة لإعادة توطينهم.
- وجوب الاهتمام بتنسيق التنمية المستقبلية لمنطقة المشروع الزراعي.

– أهمية التخطيط والتصميم الدقيق لمنطقة إعادة التوطين الجديدة.

– وجوب تعيين نوبيين أكفاء للمشاركة في تخطيط وتنفيذ إعادة توطينهم.

– إعفاء كافة سكان المنطقة التي ستغمرها المياه من الضرائب باعتبار أنهم سيواجهون مطالب مالية أثناء فترة ترحيلهم وإعادة توطينهم.

وجه نقد شديد لضآلة المبلغ الذي وافقت مصر على دفعه تعويضات وهو 15 مليون جنيه مصري لجمهورية السودان تعويضًا كاملاً عن الخسائر التي تقع على الممتلكات بسبب تخزين المياه في بحيرة السد.

عندما أكتمل بناء السد العالي في 1970م كان وما يزال يشكل أكبر سد على نهر النيل ، لكن سيتفوق عليه سد النهضة بعد اكتماله(سلمان، 2012، ص9).

وتتلخص مخاوف الجانب المصري من تأثير بناء النهضة على خفض حصة مصر مياه النيل ، و طالبت مصر بإعادة النظر في توزيع انصبة النيل على قرار الاتفاقيات السابقة 1959/29 ووجد الوفد المصري خلو الاتفاقية من النص المحافظ للحقوق المائية التاريخية بل أعطيت دول المنبع والبحيرات الاستوائية والحبشية الحق في بناء ما تشاء من سدود ومشاريع مائية لذا رفضت مصر التوقيع علي الاتفاقية الاطارية للتقسيم .

وينظر السودان باعتباره (من دول المصب للنيل) لقيام سد النهضة الأثيوبي باعتباره يحقق مصالح استراتيجية واقتصادية يجني ثمارها الجانبان السوداني الاثيوبي ، منها تبادل الكهرباء والاستثمار في هذا المورد الاقتصادي الحيوي وتصديره عبر مراحل لاحقة لدول الاتحاد الأوروبي وجنوب افريقيا وهو ما

يجعل السودان يرنو للتعامل مع ملف المياه على اساس موقفه الاستراتيجي اكثر من كونه موقف سياسي عابر .

وهذا الموقف السوداني كاد أن يوصل بالعلاقات السودانية المصرية مطلع العام 2018م بسبب مياه النيل وقيام سد النهضة لحرب بين الطرفين. وشهدت العلاقة بينهما لحالة من التوتر كادت أن تصل استخدام القوى، حينما حشد السودان قواته بشرق السودان عند كسلا على خلفية معلومات استخباراتية مفادها رغبة مصر للتحالف مع إرتيريا لمحاربة أثيوبيا في ظل خلافات مصر حول سد النهضة، فيما انحاز السودان لحليفه الاستراتيجي أثيوبيا ولكن سرعان ما خففت مصر لهجتها وأعلنت عدم رغبتها في دخول حرب مع السودان أو أثيوبيا.

وبالنظر إلى قضايا المياه وتأثيرها على العلاقات السودانية المصرية يتبين للباحث أن قضايا المياه من القضايا الاستراتيجية التي لا تبارح اهتمام الحكومات المصرية المتعاقبة للحظة ، سيما وأن النيل يمثل لمصر شريان حياة واعتمادها عليه اقتصادياً بصورة كبيرة، وخوفها الدائم من استغلال المياه كوسيلة ضغط سياسية عليها في المستقبل مما يجعل مصر من الصعب التفريط في قضية المياه هذا من ناحية ، أما من ناحية سياسية؛ كثيراً ما تستغل مصر قضايا المياه كساحة حرب اعلامية وسياسية لتحقيق مكاسب تكتيكية سواء أن كانت على المستوى السياسي التعبوى للرأي العام المصري أو الرأي العام العالمي كما في قضية سد النهضة و حرب الخليج الثانية حينما عبأت الرأي العام المصري والعالمي بأن العراق نصب صواريخ مقابل السد العالي لتدميره.

الفصل الرابع

حلايب .. الجغرافية و التاريخ والسكان

المبحث الأول: جغرافية وتاريخ حلايب

المبحث الثاني : أسباب مشكلـــــــــــة حلايب

المبحث الثالث : الواقع الحالي للمشكلة

المبحث الأول : جغرافية وتاريخ حلايب

قبل التتبع التاريخي لمشكلة حلايب ، يتوجب على الباحث أن يورد من جغرافية المنطقة، للاحاطة بالمشكلة بجوانبها الجغرافية و التاريخية و السكانية و السياسية وكذا الإلمام بجوانبها المختلفة لفهم طبيعتها.

منطقة حلايب منطقة ساحلية تقع على البحر الأحمر في أقصى الجنوب الشرقي للسودان، والمنطقة تتميز بالامتداد التضاريسي لجبال البحر الأحمر وتنحدر على جانبها الخيران والأودية مما جعلها تشكل خطًا لتقسيم المياه، ومناخ المنطقة صحراوي جاف صيفًا بارد شتاءً. والمنطقة عمومًا تتميز بالآتي(على،2006م، ص 70-71):

- الجفاف وعدم توفر المياه الصالحة للشرب في محمد قول حتى أبورماد ويشرب الأهالي من الآبار ومن المياه التي تجلب للمنطقة من مدينة بورتسودان بواسطة قوات حرس الحدود.
- طبيعة المنطقة الجبلية الصخرية الرملية في بعض المناطق تجعلها غير صالحة للزراعة.
- المنطقة غنية جدًا بالثروات المعدنية مثل: الذهب، الحديد، النحاس، الفوسفات والرخام.

وتقع حلايب عند المنطقة المحددة جنوباً بخط عرض 22 درجة شمالاً وما يسمى بالحدود الإدارية على مشارف خط 24 درجة شمالاً في الجهة الشمالية ، والمدن الرئيسية التي تضمها هذه المنطقة هي مدينة حلايب وعروسة ، محمد قول، ميناء دنقوناب ، ادليت ، ومدينة شلاتين ومدينة أبورماد بالإضافة الي مدينة جبيت المعادن .

التركيبة السكانية :

أغلبية سكان المنطقة البالغ عددهم نجو 27 الف نسمة من البجا وينتمون الى قبائل البشاريين المنتشرة من شلاتين شمالاً وحتى ميناء بورتسودان وإلى حدود نهر عطبرة جنوباً، وكذلك قبائل الحماداب والشنيتراب والعبابدة، وينقسم البشاريون إلى مجموعتين رئيسيتين ، هما أم على وأم ناجي كما يقطن الأمرار ايضاً هذه المنطقة ، ويعتمد سكان الساحل على ممارسة بعض النشاط التقليدي والذي يركز على الرعي وصيد الاسماك والقليل من زراعة الذرة.

وتأخذ المنطقة شكل مثلث يبدأ من ساحل البحر الأحمر جنوب مدينة حلايب ويمتد بطول مائتي كيلو متر إلى بئر شلاتين ويستمر حتى جبل أم الطيور ليصل خط عرض 22° وبطول 30 كلم وتبلغ مساحة مثلث حلايب 18.500 كلم ومن أهم مدن المثلث حلايب وأبورماد(الرشيدي، 1993، ص 207).

الأهمية الاقتصادية:

ويعد الرعي النشاط الأكثر شيوعياً بينهم. وتوجد محمية جبل علبة جنوب شرقي حلايب، وتعد من أكبر المحميات الطبيعية كما توجد بالمنطقة اثار فرعونية، وعيون و آبار وثروات معدنية تشمل اليورانيوم والذهب والغرانيت والفوسفات والنحاس والفضة والبترول والمنغنيز والماغنزيوم والكروم والحديد.

وتتميز شلاتين بالثروة السمكية وتتميز حلايب بخصوبة اراضيها التي تعتمد في ريها على المياه الجوفية ومياه الامطار، وتعد حلايب مدينة حدودية تجارية تقدم الخدمات الجمركية للعابرين من وإلى السودان ، فضلاً عن أهمية مدن ساحل البحر الأحمر الاستراتيجية كمدينة سودانية تتاخم مصر وتشكل رمز لوحدة البلاد وسلامة اراضيه.

وكانت إدارة الميناء في أوخر الدولة الفاطمية و أوائل الدولة المملوكية مناصفة بين المصرين والبجا يقوم و الي مصر بجمع الضرائب والبجا بالحماية وتقديم الطعام للنزلاء(الحاج، 2005م، ص 70).

ويشير الباحث أن تأثير القبائل السودانية ليس حصراً على المناطق السودانية كمنطق مثلث حلايب ومدنها الثلاث فحسب، وإنما امتد حتى على المناطق التي تتبع لمصر كمناطق شمال حلايب وسيطرة قبائل البجا على ادارته ومشاركة حاكم مصر في ضرائبها وجبايتها مناصفة .

وأقرب مدينة سكنية مصرية من حلايب ميناء عيذاب يقع شمال حلايب، ويعتبر ميناء عيذاب وقتها من أحفل مراسي الدنيا بسبب المراكب التي ترد اليه من الهند واليمن ومركب الصادر والوارد.

ويقع ميناء عيذاب على بعد 23 كيلومتراً شمالي مدينة حلايب ، وهي تعرف أيضاً بإسم عيداب ، ويقال إن عيذاب هو أسم نوع من الأعشاب باللغة البجاوية ينمو بكثرة في منطقة عيذاب.

وقيل أن عيذاب لم تكن تحت أمرة حاكم مصري وأنها كانت تحت حكم حاكم مسلم ومستقل ، وحدد ميناء عيذاب بانه يقع اقصى حدود مصر الجنوبي و موقعه داخل الاراضي السودانية ويقع بالقرب من حلايب (محمد ، 1956م، ص 34).

قضايا الحدود بين السودان ومصر:

الحدود في اللغة : مفردها حد وفي المعجم الوجيز ، الحاجز بين شيئين (الوجيز، 2006م، ص 139).

حدود الدول مصطلح يتعامل به في علم الجغرافية السياسية للتميز بين دول وجارتها تحسباً من الوقوع في خلافات بين تلك الحدود.

ويشير أدامي ، بأن الحد هو الخط الذي يعين ذلك النطاق الاقليمي الذي تستطيع الدولة أن تمارس في اطاره حقها السيادي(Adami,1927,P3).

ويأخذ النزاع الحدودي معاني مختلفة، فهي تمثل تلك الخلافات التي تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها، أو يأخذ الخلاف شكل معارضة للدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود التي تفصل أقاليمها أو تخطيطها. كما يعني الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، أما بسبب الرغبة في التوسع أو إما بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية. أو هي تلك الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.

كما يقصد بالنزاع الحدودي نزاع دولي، ينصب بشكل أساسي على المسار الصحيح للخط الفاصل بين دولتين، ويتضمن ادعاءات متعارضة حول السيادة على المناطق الجغرافية الواقعة علي جانبي الحدود موضوع النزاع.

وفي حالة مشكلة حلايب نجد أن موضوع الحدود بين السودان ومصر في العصور المتأخرة لم يكن متبلوراً ومقنناً كما في الجغرافية السياسية في ايامنا هذه ، وكان موضوع الحدود يخضع للتوسعات و التأمين من اعمال السلب والنهب أكثر من كونه هدف للدولة تجعل منه قضية استراتيجية للتعامل على وفقه مع الدول مستقبلاً.

ولما انتهى حكم الهكسوس في مصر تطلع ملوك مصر إلى تأمين الحدود الجنوبية –السودان– فاتجهوا إلى إعادة ارتياد النوبة وتأمينها ويعتقد أن ذلك بدأ فعلاً منذ أيام كاموسي آخر ملوك الأسرة السابعة عشر ، فقد دونّ عن أحموسي من اعماله الحربية في جنوب الوادي و كذا ما رصد على جدران مقبرته بمدينة الكلب فيذكر أنه ابحر جنوباً مع الملك إلى مكان يدعي (خنت–حن–نوفر) ولاشك أنه إسم أطلق على مكان ما من بلاد النوبة ، وذكر أن ساكني المنطقة (اليو نو بجتيو) وهم النوبيون اصحاب الأقواس وهم اسم عام ، وربما قصد به قبائل البجا أسلاف البشاريين الحالين، ويستطرد صاحب السجل فيقول أن

معركة كبيرة دارت بينهم يدل على ضخامة القوات التي حاربها أحموسي، فرغم انتصار احموسي في المعركة فإن الثورة قامت من جديد تحت زعامة أمير محلى يدعى(آ آ تي) يمتلك اسطول نهرياً (بكر،1998م، ص 35-36).

ويتأكد للباحث من غارات وغزوات قدماء المصريين كما في حادثة احموسي والتقاءوه ب(اليو نو بجيتو) وهم (البجا) للاتي:

-إن الحدود في التاريخ القديم للسودان ومصر لم تكون واضحة ومحددة العلامة والخطوط

- كانت المسيطرون على شئون الحكم يقومون بغزوات لتامين الحدود من السلب والنهب وغيره،و يرجعون ادراجهم دون الاهتمام بالتعليم لأي خط حدودي بين دولتهم والدولة الجارة.

- إن وصول حاكم من شمال الوادي-مصر-في تلك الفترة والتقاؤه باليو نو بجيتو(البجا) ويعتبرهم من بلاد النوبة يؤكد أن ميناء عيذاب شمال حلايب كان يومياً من الأيام يتبع للنوبة (البجا) السودانيين المتواجدين في هذه المنطقة كما اشار الموردي(بها والي من قبل البجة(البجا) ووالي من قبل سلطان(مصر) يقسمون جباياتها نصفين وعلى عامل مصر القيام بطل الرزق وعلى عامل البجة حمياتها من الحبش)(ابن الوردي، 1823م، ص 170) ، لأنه لا يمكن لحاكم مصر أن يغزو منطقة بجا تتبع له، وإلا لأكتفى بإنزال التعليمات لحاكمه الذي يتبع له بدل غزوها.

الحدود السودانية المصرية في عهد الإسلام:

لم تشكل الحدود بين السودان ومصر في العهد الإسلامي أي أهمية، بقدر ما كانت رؤية مركز الحكم الإسلامي في الأمصار الاسلامية تتركز على أن أي بقعة وصلها الإسلام هي بالضرورة ارض اسلام وبالتالي الهدف هو تأليف قلوب لما ينتظر منهم أن يدخلوا الاسلام بالتأليف والتقريب من الدين الجديد.

ووجد الإسلام اتصال السودان عبر تاريخه الطويل كان بالبحر والتجارة العالمية كانت عبر طريقين رئيسين(راضي، 1985م، ص10):

-الأول: ويتبع وادي النيل شمالاً إلى مصر ثم البحر المتوسط.

-الثاني : نحو الشرق إلى البحر الأحمر ، ثم أعالى البحار فيما وراءه شمالاً وجنوباً.

ومع قيام دولة الفونج سنة 1505م، زادت الروابط متانة، وقوي الاتصال بين السودان ومصر ولم تكن قضية الحدود في تلك الفترة محل نزاع، حيث كانت الدولة الاسلامية في سنار منارة لاستقطاب العلماء والفقهاء وكان علماء مصر بالذات يفدون الى السودان في رحلات منتظمة لتعليم الناس ولنشر العلم والثقافة الاسلامية وكذا الأمر بالنسبة للسودانيين الذي كانوا ينظمون رحالات لمصر للتعليم هناك خاصة في مؤسسة الأزهر الشريف كأكبر مؤسسة تعليمية ودينية في ذلك الوقت.

ومع النظرة الاسلامية بعدم اعطاء الحدود الجغرافية اهتمام بالغ، ومع ذلك كانت الحدود الإدارية تبين حدود السودان مع مصر ، وكانت الوثائق والخرائط لمصر تضع الحدود في مكانها أى خمس أميال جنوب أسوان ، أما ملوك السلطنة الزرقاء ومسئولي حكوماتهم فقد كانوا على يقين من تبعية كل الأقاليم الشمالية للسودان الحالي وحتى الشلال الأول ، حتى بادي أبو شلوخ عندما اراد وقف الأوقاف في المدينة المنورة لمنفعة أهل مملكته في سنة 1126ه حدد أهل سنار الذين يحق لهم الانتفاع بهذه الاوقاف بانهم الذين تحد حدودهم شمالاً مدينة اسوان (تنقو، 2005 م، ص 61).

أول ظهور للسودان جغرافياً:

لم يظهر السودان بشكله الجغرافي الحالي إلى في عهد محمد على عام 1820م حينما مد سلطانه وفتح بلاد النوبة جنوباً، حيث كانت قبل حكم غزو محمد على ولاية عثمانية لكن مارس الحاكم على بلاد النوبة

سلطانه باستقلاله عن مصر، وحينما غزا محمد على السودان لم تكن هنالك وحدة ادارية واحدة باسم السودان بل هنالك عدة ممالك ومشيخات اطلق عليها العرب (السودان)، وتم ضم دارفور وجنوب السودان الحالي و حتى شمال يوغندا ، تم التحكم في مجرى النيل جنوب الشلال الرابع .

ولاحقاً بغزو اسماعيل باشا لسنار اصبحت سيطرته من سنار حتى أسوان و هذه المناطق لم تتبع لسطان محمد على باشا أو مصر قبل ذلك (شقير، 1972م ، ص 10).

ظهور حلايب لأول مرة في النزاع :

أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية اعترضت فيها على قانون الإنتخابات الجديد الذي أصدره السودان في 27 فبراير 1958 م . وأشارت المذكرة إلى أن القانون خالف اتفاقية 1899 م بشأن الحدود المشتركة إذ أدخل المنطقة الواقعة شمال مدينة وادي حلفا والمنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين على سواحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وطالبت حينها مصر بحقها في هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها شمال خط عرض 22 درجة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعلن فيها نزاع على الحدود بين البلدين.

وحري بالذكر أن الوجود البريطاني المتزامن في السودان ومصر هو الذي أدى إلى تعيين الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، وكان ذلك عملاً من نتاج الفكر الاستعماري البريطاني الذي كان يترقب لحظة تفكيك أملاك الدولة العثمانية، حيث وقعت إتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في 19يناير 1899 م، والتي وقعها عن مصر بطرس غالي وزير خارجيتها في ذلك الحين، وعن بريطانيا اللورد "كرومر" المعتمد البريطاني لدى مصر، ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الحد الفاصل بين مصر والسودان هو خط عرض 22 درجة شمالا، وما لبث أن أدخل على هذا الخط بعض التعديلات الإدارية

بقرار من ناظر الداخلية المصري بدعوى كان مضمونها منح التسهيلات الإدارية لتحركات أفراد قبائل البشارية السودانية والعبابدة المصرية على جانب الخط، وقد أفرزت التعديلات ما يسمى بمشكلة حلايب وشلاتين (قناة العربية، 2013م، ص2).

ونصت اتفاقية 1899م و التي بموجبها حكم السودان طوال خمسين عاماً على أن يطلق السودان على جميع الآراضي الكائنة جنوب خط 22 شمالاً وقد أعترض المصريون على هذه النقطة، بإعتبار أن مثل هذا التحديد يمثل صناعة خط وهمي غير موجود بين البلدين ، ولا توجد في هذه المنطقة معالم طبوغرافية أو جغرافية يمكن من خلالها تحديد الفواصل.

وتتطورت الأحداث بشأن الحدود بين السودان ومصر والتنزاع بينهما بسبب مثلث حلايب على خلفية الانتخابات السودانية في 1958، وحوت مذكرة الحكومة المصرية التي سلمت للحكومة السودانية اعتراضاً على اجراءات الانتخابات السودانية التي ضمت مناطق حلايب وشلاتين وهذا –من وجهة نظر مصر– يناقض اتفاقية 1899م التي حددت حدود السودان ومصر التي يحدها خط عرض 22درجة شمالاً. و أبلغت مصر الحكومة السودانية على حسب ما ورد في المذكرة رغبة الحكومة المصرية في تسليم السودان للأراضي التي تقع جنوب خط عرض 22 شمالاً وهي الأراضي التي كانت تتبع للإدارة المصرية منذ 1902م.

وبعد رفع المذكرة المصرية للحكومة السودانية تبع هذا الإجراء تحرك عسكري مصري باتجاه حلايب، وقام مندوب السودان لدى الأمم المتحدة وطلب دعوة مجلس الأمن لاجتماع طاريء لبحث المسألة الخطيرة بين السودن ومصر ، وصورت المذكرة الحشود العسكرية من طرف دولة مصر التي في طريقها إلى منطقة حلايب .

وحينما اجتمع مجلس الوزراء السوداني لدراسة موضوع المذكرة المصرية الأولى والثانية كانت مخرجات القرار ما يلي (الطويل ،2012م، ص156):

-أن جمهورية مصر لم تُثير هذا الموضوع إلا في الآونة التي شغلت فيها الانتخابات البرلمانية جميع السودانيين، وذلك بعد أن أكتشف فيها معادن ثمينة، كما تبين الاتجاه السوداني لطلب تعويضات عن غمر منطقة شمال حلفا بمياه السد العالي .

-أنه في الوقت الذي تبني فيه المذكرة المصرية مطالبها على أساس يُفهم منه الاعتراض على اشراك أهالي تلك المنطقة في الانتخابات السودانية المقبلة، تبني المذكرة الثانية المطالبة على أساس وجوب اشراك أولئك السودانيين بوصفهم رعايا مصريين.

-أن المدة التي أُعطيت لحكومة السودان للبت بهذه المسألة المهمة لا تتعدي ستة عشر يوماً.

ويرى الباحث من خلال ظهور المشكلة تاريخياً ، ووضعية حلايب التي تتبع للسودان منذ أن كانت تتبع لبلاد النوبة المستقلة التي تحكم عن معزل عن مصر، وأن حلايب وعيذاب الميناء المجاور لها، للبجا دور مؤثر في تدبير شئون تلك المناطق بما فيها ميناء عيذاب، وما تتمتع به حلايب من ميزات اقتصادية واستراتيجية ظهرت مشكلة حلايب مع أول انتخابات سودانية في العام 1958 واعتراض مصر على اجراء الانتخابات فيها للاتي:

-تمثل حلايب نقطة التقاء تجاري ومدينة جوار يشكل موقعها مركز استراتيجي لإطلالتها على البحر الأحمر والسيطرة عليها يعتبر سيطرة على اهم مدخل للسودان الشرقي الذي يرتبط بالساحل الافريقي للبحر الأحمر الذي يصل حتى ارتريا وجيبوتي .

-منطقة حلايب من مناطق السودان الاقتصادية التي تذخر بالمعادن والتي من اهمها الذهب، لذلك تظل منطقة اطماع لدولة مصر .

-منذ بروز المشكلة على السطح إبان الانتخابات السودانية في العام 1958م، ظلت مصر على الدوام تستخدم قضية حلايب من أجل اهداف تكتيكية في لعبة العلاقات بين السودان ومصر حيث تزامن الاعتراض على اجراء انتخابات 1958م، لاشغال الجانب السوداني حتى لا يعترض لقيام السد العالي والإلهاء عن الحديث لتعويضات اهالي حلفا الذين يتضررون من قيام السد.

المبحث الثانـــي: أسباب مشكلـــة حلايب

قام الاحتلال البريطاني بضم الحدود المرسمة بين السودان ومصر التي حددتها اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899م واصبحت المناطق من دائرة عرض 22 شمالا لمصر وعليها يقع مثلث حلايب داخل الحدود السياسية المصرية، وبعد ثلاثة أعوام في 1902 عاد نفس الاحتلال البريطاني الذي كان يحكم البلدين آنذاك بجعل مثلث حلايب تابع للإدارة السودانية لأن المثلث أقرب للخرطوم منه للقاهرة (صحيفة العرب، 2014، ص7).

وفي نفس أتفاقية 1899 نجد أن الانجليز وضعوا جميع الاراضي الواقعة جنوب خط 22 درجة شمال تحت السيادة السودانية، و تنفيذاً لاتفاق 1899م تم في 1902م تم ادخال بعض التعديلات بغرض تعيين الحدود التي تفصل بين السودان ومصر، وتم هذا باتفاق بين قومندان وادي حلفا من الجانب السوداني ، و ضابط بوليس التوفيقية من الجانب المصري واتفق على أن تكون الحدود الشمالية غرب النيل في قرية فرس على بعد 2000 كلم وتكون في قرية أندان ووضعت في كل من الموقعين علامة حدود كتب عليها الوجه الشمالي لكل علامة مصرية ، وعلى الوجه الجنوبي لكل علامة سودانية (شقير، 1972م ، ص 82-83).

واسفرت تعديلات 1902م بشأن الحدود بين مصر والسودان :

-ادخلت في السودان عشرة قرى تشغل مساحة 4094 كلم مربع و تضم 13138 نسمة و82206 شجرة نخيل.

-أن تكون قبائل البشاريين ضمن المناطق التابعة لسلطة السودان الإدارية، وتشمل قبائل العبابدة باستثناء المكليان ضمن الحدود التابعة لسلطة مصر الادارية.

استقل السودان في العام 1956 ، وشكلت أول حكومة وطنية بقيادة الزعيم الاتحادي اسماعيل الإزهري، وكان من المفترض أن يسفر اتفاق الحكم الذاتي من قبل الإنجليزي عن استقلال السودان أن تحصل وحدة مع دولة مصر كما كان ينادي الحزب الاتحادي، لكن في اللحظة الأخيرة من استقلال السودان صرف الاتحاديون النظر عن الاتحاد مع مصر .

استمرت العلاقات السودانية المصرية بعد استقلال السودان على أفضل ما يكون ، وكان الإعلام الناصري يوهم المصريين بأن لا خلاف بين الدولتين، إما عند النخب السياسية كان الأمر مفاجئاً للمصريين في التحول المفاجئ لعدم الوحدة مع مصر .

ولعامين من استقلال السودان شهدت العلاقات السودان المصرية تقارباً كبيراً وملفتاً للنظر ، وظهر هذا التقارب واضحاً أبان أزمة قناة السويس عندما قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ولقيت مصر تعاطفاً معتبراً من الشعب السوداني وحكومته وعندما تم ضرب مصر جوياً من قبل دول بريطانيا وفرنسا واسرائيل كان موقف الحكومة السودانية داعماً لمصر وقرر مجلس الوزراء في جلس طارئة قرارات مساندة ودعامة لمصر تمثلت في الأتي(الحسن، 1992، ص32):

-منع الطائرات الحربية الفرنسية من استخدام مطارات السودان.

- فتح باب التطوع إلى مصر.

- فتح مراكز التجنيد في مناطق السودان.

-وضع القوات السودانية في حالة الاستعداد القصوي.

-وضع جميع إمكانيات السودان الاقتصادية تحت تصرف مصر.

-اعلان التعبئة الداخلية .

-تقديم التسهيلات للصحف لارسال مندوبين للقاهرة والجبهة لتغطية الحرب أول بأول .

واستمرت العلاقة بين الطرفين من غير أن يكدر صفوها شيء إلا بعد ظهور أول انتخابات سودانية عامة 1958م ، فحشدت مصر قواتها بهدف اثناء السودان بعمل انتخابات سودانية في حلايب ويعض المناطق الحدودية والاستعاضة عنها باستفتاء الوحدة بين مصر وسوريا.

و وإذا رجعنا قبل خمس سنوات بالتقريب وذلك في انتخابات الحكم الذاتي عام 1953 نجد أن مصر لم تعترض على الانتخاب الخاص بالحكم الذاتي حيث كانت دوائر حلايب ضمن الدوائر الانتخابية السودانية حيث شارك ممثلها في البرلمان.

أما في انتخابات عام 1958 التي ظهر فيها نزاع حلايب نجد أن المخططين الانجليز بحسب اتفاقية 1899م، وضعوا جميع الاراضي الواقعة جنوب خط 22 درجة شمال تحت السيادة السودانية ، وقد أدخل تعديل على هذه الحدود فيما سمح بموجبه بضم حلايب للسودان وذلك حتى يتمكن اتباع قبيلة البشاريين من الوقوع في إقليم اداري واحد، كما أنها ضمنت اجزاء من السودان حول جبل علبة لمصر كي تقع قبيلة العبابدة تحت اقليم اداري واحد ايضاً(الأمين، 2009م، ص 84).

صادف حشد القوات المصرية على الحدود وفي منطقة حلايب ، رغبة الجانب المصري كسب موقف يحسب لصالح مصر، و تبقى مسألة الحشد واستعراض القوة مقدمة وتكتيك لإبتزاز السودان للقبول بشروط ما تريد مصر في مسألتين في ذلك الوقت وهما:

-الضغط على الجانب السودان للقبول باتفاقية جديدة لقسيم مياه النيل خاصة وأن مصر مقبلة على بناء السد العالي في ذلك الحين.

-الضغط على السودان حتى لا ينضم للمعسكر الغربي الذي كان يناوئ نظام عبد الناصر ، وبالتالي كان التفكير في ايجاد وسائل ضغط للسودان حتى يكون في صف مصر في قضايا التحالفات الدولية .

وشهدت الإحداث الخاصة بحشد القوات المصرية في الحدود السودانية المصرية تزامناً مع الانتخابات استدعاء السفير المصري في الخرطوم من قبل الخارجية السودانية لتأكيد أو نفي دولة مصر حشد الجيش لحلايب، وتمنت الخارجية السودانية أن يكون خبر الحشد غير صحيح حتى لا يؤثر في علاقة البلدين.

وكان موقف الخارجية السودانية للرد على مذكرة الحكومة المصرية حول اعتراضها على الانتخابات السودانية في منطقة حلايب كالأتى:

-أن الحكومة السودانية لا تستطيع الرد على المذكرة المصرية في وقت رفع المذكرة، نظراً لعدم تواجد أعضاء مجلس الوزراء لتواجدهم خارج العاصمة لمتابعة حملات دوائرهم الانتخابية .

-وأن الحكومة السودانية لا يمكنها أن توافق على طلب مصر بالاستلاء على اراضي ظلت جزءاً من الاراضي السودانية لخمسين عاماً.

لكن نظام عبد الناصر فضل الانسحاب والتراجع عن قضية حلايب رغماً عن حاجة مصر لكسب مواقف السودان أو كسب التفاوض معه في قضايا المياه، وذكر جمال عبد الناصر في إحدى خطبه"إحنا لينا مليون سنة قاعدين بجوار بعض ونستمر بجوار بعض ليوم القيامة، نحن في الشمال وهمة في الجنوب، احنا علاقتنا أبدية، أن اتخانقنا مع بعض شهر لأزم نتصالح لأن مصالح السودان ومصر مشتركة"، هذا التراجع المصري عن الدخول في مواجهة مع السودان بخصوص حلايب لا أحد يعرف حينها كان بقصد التكتيك وكسب الوقت، أم أنه صادر عن قناعة حقيقة من الجانب المصري بضرورة وحدة الصف

العربي وعدم السماح للدول الكبرى بانتهاز هذه الفرص تعكير العلاقة بين البلدين(الأمين، 2009م، ، ص 85).

بقى أمر النزاع بين السودان ومصر لغماً موقوتاً أسفر عن تسارع وتيرة العلاقات السودان ومصر ، وعطل كثير من الملفات بين البلدين ، وكانت حكومة عبدالله خليل في 1958م ترغب في تخفيض قوة الجيش المتاخمة لحلايب إلى النصف لكن هذا لم يحدث وأنه لظروف السودان لم يقدم على الخطوة، فضلاً عن أن السودان في ذلك الوقت يمر بضائقة مالية عصيبة جعلته يفكر في ايجاد قروض لانعاش خزينة الدولة التي خلت من النقد الأجنبي ولتمويل المستثمرين اصحاب المشاريع في ذلك الوقت ، كما أن مشكلة حلايب اخرت كذلك اعتراف السودان بالوحدة المصرية السورية التي اعترفت بها 31 دولة ، حيث شكل هذا الأمر جدلاً عند الرأى العام السوداني ، أن كيف يعترف بوحدة دولة اعتدت على حدود السودان السودان يقصدون(حلايب)، و أثر ملف حلايب على العلاقات السودانية المصرية لدرجة جاوزت التعامل بالعرف الدبلوماسي كما حدث بين محمد عثمان ياسن وكيل الخارجية السوداني و محمد سيف اليزل السفير المصري بالخرطوم عندما رفض السفير المصري تسلم مذكرة احتجاجية للسادات في مسالة الحدود بين الدولتين (الطويل، 2012، ص 159- 160).

لعبت مصر بذكاء في قضية توقيع اتفاقية مياه النيل 1959م، وحركت ملف حلايب مستبقة المفوضات لجعل المفاوض السوداني أمام ضغط سياسي مصري للقبول باتفاقية مياه النيل خاصة وأن عبد الناصر اظهر قوته العسكرية التي ربما لاتضاهيها قوة عربية في تلك الفترة .

وبالفعل حقق تكتيك عبد الناصر قبل دخول المفاوضات اكله بدخول المفاوض السوداني للقبول باتفاقية مياه النيل التي انتقدت من قبل السودانيين لكونها لم تبنى على استراتيجية سياسية واقتصادية وإنما كانت اقرب

لقرار– الجانب السوداني – الاسترضائي الذي قصد ابعاد مصر عن أي تحرك عسكري ضد السودان(الحواتي،1989م ،ص 224).

وبالفعل تم الاتفاق في نوفمبر 1959م على التوقيع على اتفاقية مياه النيل ، والتي منحت مصر اقامة السد العالي :

–إنشاء مصر خزان السد العالي عند اسوان

–تتعهد مصر بدفع 15 مليون جنيه تعويضاً عن الخسائر الناجمة من اقامة السد و اضرار التخزين.

–تتعهد الحكومة السودانية بان تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان المحليين المتضررين من غمر المياه لأراضيهم لأن تأثير مياه التخزين سيكون على امتداد 170 كلم داخل الاراضي السودانية.

–تتحصل مصر على 55.5 مليار متر من مياه النيل سنوياً بينم يتحصل السودان على 18.5 مليار متر.

الحكومة السودانية تنبهت لنوايا الجانب المصري الذي فهم من موقفه وما يرنوا به لقضايا أخرى من خلال القضية ليضمن اولاً مثلث حلايب وليحقق مكاسب اخرى ، فضلاً عن الاهمية الاقتصادية المتمثلة في الذهب الذي اشتهرت به حلايب في التاريخ القديم و ايام النزاع مع مصر في وقتنا الحاضر، مع بروز احاديث مفادها أن حلايب تصلح لأن تكون ميناء يستغنى بها عن قنال السويس بعد تأميمها ثم يكون الطريق عبر السودان إلى الغرب. ولما علمت المخابرات المصرية بتلك المحاولة أثارت قضية حلايب في ذلك التوقيت(على، 2005م، ص 76).

أي كانت دوافع مصر من القضية وبإدعاء أحقية حلايب، فإن الموقف السودان كان في كل الاحوال قوياً وعبرت الحكومة السودانية عن هذا الموقف بأنها ستتخذ الإجراءات التي تصون سيادة السودان على أراضيه والمحافظة على استقلاله ولكنه في نفس الوقت يترك مجالاً للتفاهم الودي بين البلدين.

وفي الوقت ذاته أكدت الحكومة السودانية أنها لا تتعرض لأي مصري في الاراضي السودانية بأذى و أنها مع استعدادها – الحكومة السودانية– لأي مفاجأة لكنها في الوقت نفسه تضبط نفسها قدر الامكان .

وجد موقف الحكومة السودانية من مشكلة حلايب وتطورها رضاً ودعم من قطاعات عريضة من الشعب السوداني سيما الاحزاب و المؤسسات التعليمية وحتى بريطانيا هي الأخرى وقفت في صف السودان، ومن الجهات التي دعمت موقف الحكومة السودانية:

–الحزب الوطني الأتحادي من الاحزاب التي كانت تطرح فكرة الوحدة مع مصر أيام استفتاء الحكم الذاتي قبل الاستقلال وقفت مؤيدة لموقف الحكومة أصدر الحزب الوطني الاتحادي بياناً يعرب عن أسفه للخلاف الذي طرأ حول الحدود المتنازع عليها ويعلن أنه لا يسمح بالتخلي عن شبر واحد من أرض الوطن وهو في نفس الوقت لا يطمع في التغول على شبر واحد على أرض الغير والحرص على حل مثل هذه المشاكل عن طريق المفاوضات والسبل السلمية، كما أن الوقت الحاضر غير مناسب لإثارة الموضوع من جانب مصر، وأيد الحزب الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان في طلبها بإرجاء هذا الموضوع بعد الانتخابات السودانية ليحل بالطرق السلمية(سعيد، 1990م ، ص336).

–حزب الشعب الديمقراطي اصدر بياناً يعلن فيه تمسكه بالأراضي السودانية وعدم تفريطه في أي بقعة منها و أورد البيان:" إذا كانت لمصر دعوى في هذا الجزء الذي ظلت حكومة السودان تديره أكثر من نصف قرن من الزمان، فالمنطق السليم يقضي بأن تطلب مصر من جمهورية السودان الدخول في مفاوضات ليكون للقانون والعرف الدولي الفصل فيها.

–أرسل شيوخ البشاريين برقية تأييد للحكومة السودانية على موقفها.

-جامعة الخرطوم خرجت بمظاهرات جابت شوارع الخرطوم نددت بالموقف المصري ودعمت موقف الحكومة السودانية.

-أما بريطانيا على لسان سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني قال أنه حتى انتخابات 1953 صوت السودانيين المقيمن في تلك الانتخابات السودانية ومصر كان الوضع مرضياً لها، وأن هذه المشكلة يجب ان تحل بالمفاوضات.

أَسانيد وحجج السودان بأحقية حلايب:

-إن مصر قبلت هذا الوضع لسنوات طويلة ولم تعترض عليه طيلة الفترة التي سبقت استقلال السودان في الأول من يناير 1956 م، وهذا الموقف وفق قواعد القانون الدولي يمثل سنداً قوياً للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة تأسيساً على فكرة التقادم التي تقوم على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من جانب آخر.(سلامة، 2013م، ص2)

- أشرفت على إجراء الانتخابات في جميع الدوائر بما فيها دائرتي حلفا والأمرأر والبشارين لجنة دولية شكلت بموجب المادة (7) من اتفاقية 1953 وكان من أعضاء اللجنة ثلاثة سودانيين وعضو هندي وعضو أمريكي وآخر بريطاني وعضو مصري هو عبد الفتاح حسن ولم تسجل مضابط الانتخابات أي احتجاج أو اعتراض أو تحفظ من قبل الحكومة المصرية على إجراء الانتخابات في المناطق محل النزاع.

- وفقًا لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي قرره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في اجتماعه الأول بالقاهرة سنة 1964 فإن السودان قد ورث حدوده الحالية من دولتي الحكم الثنائي وقد وافقت مصر على قرار المنظمة ولم يرد أي تحفظ من قبل مصر على هذا القرار مثلما فعلت كل من المغرب والصومال في ذلك الوقت.

-أن دعوى مصر بحق السيادة على السودان بحق إعادة الفتح ليس منطقياً لأن مصر نفسها كانت ولاية عثمانية ليس لها سيادة وسيادتها عند تركيا ، والجيش المصري كان جزءاً من الجيش التركي.

-اتفاقية الحكم الذاتي نصت على أن السودان هو الأرض التي كانت تعرف بالسودان الإنجليزي المصري وهي المناطق التي كانت فعلاً تحت إدارة حكومة السودان .

-الحدود الإدارية هي في الأساس الحدود الحقيقية وأن خط 22درجة شمالاً هو مجرد تحديد عام للحدود والتعديلات التي تمت سببها منطقي ولم يكن إلا لتجنب إخضاع القبائل لإدارات مختلفة.

-الخرائط التي اصدرتها مصر عند اتحاد سوريا مع مصر لا تضم مناطق النزاع ضمن الإقليم المصري ولا حتى بعد تفكك هذا الاتحاد يضعف قانونية الاحتجاجات المصرية بتبعية المناطق لا ساكنيها لها(تنقو، 2005م، ص 25).

- ومن جهة أخرى فإن القول بأن مصر تنازلت بموجب التعديلات الإدارية عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها إنما هو قول مردود وذلك لعدة أسباب:

أ- مصر كانت وقت التعديلات تخضع لسيادة الباب العالي وفقًا للتفسير المصري فإن مصر لم تكن تملك أهلية الدخول في معاهدات دولية وذلك بموجب فرمانات الباب العالي التي كانت تحظر على الخديوي إبرام معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية كما كانت تحظر عليه التنازل عن أي من الأقاليم المسندة اليه

ب-إن المستقر في الفقه الدولي الحديث هو أن التنازل عن الإقليم كليًا أو جزئيًا لا يتم إلا بموافقة الأطراف المعنية صراحة بل أن هنالك من يشترط لصحة التنازل ضرورة إجراء الاستفتاء الشعبي وتصديق الجهاز التشريعي كما أنه لم يحدث أن أبرمت مصر اتفاقية دولية بينها وبين بريطانيا أو بينها وبين السودان بغرض إضفاء صفة الدولية على التعديلات التي إجراءها ناظر الداخلية المصري.

أَسانيد وحجج مصر بأحقية حلايب:

-أن وجهة النظر المصرية مبنية على أساس التكيف القانوني لاتفاقية يناير1899 وتعديلاتها، فالجانب المصري يرى أن التعديلات لم تكن سوى ترتيبات داخلية اقتضتها ظروف حسن إدارة القبائل في المنطقة وأنها لا تؤثر في خط الحدود السياسي المتفق عليه بموجب اتفاقية 1899م، وترى أن خط °22 شمال هو في الأصل خط سياسي وضع للفصل بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية ويبني الجانب المصري رأيه هذا على عدة محاور(على، 2006م، ص 91-92):

1/ إن القرارات التي صدرت بهذه الترتيبات جاءت عن ناظر الداخلية المصري مصطفى فهمي باشا علي بينما اتفاقية 1899م التي حددت الحدود على خط °22 شمال وقعها كل من ناظر الداخلية المصري بطرس غالي واللورد كرومر ممثل الحكومة البريطانية المعتمد البريطاني في مصر وهى بذلك تكتسب صفتها السياسية.

2/ إن السودان في هذا الوقت وحتى إعلان الجمهورية فيه عام 1956 م كان واقعًا تحت السيادة البريطانية المصرية الأمر الذي كان جائزًا معه إجراء مثل هذه الترتيبات دون أن يعني ذلك إلى إنقاص للسيادة المصرية على هذا الجانب من أراضيها.

3/ إن أوامر ناظر الداخلية قد صدرت إلى موظفين مصريين أو موظفين يعملون لدي الحكومة المصرية خاصة من رجال المخابرات الحربية في الجيش المصري، حتى وأن كانوا من الإنجليز، فالحجة المصرية ترى أن كل ما حدث في هذا الشأن لا يعدو أن يكون اتفاقًا بين هيئة المساحة المصرية والسلطات في السودان على رسم الخريطة للمنطقة موضح بها خطوط الحدود الدولية وفق لخط عرض °22 شمال جنبًا إلى جنب مع خط أخر يوضح ما يسمى بالحدود الإدارية.

4/ أما فيما يتعلق بالسودان قد أكتسب السيادة على المناطق الواقعة شمال خط 22° شمال كنتيجة لإدارته لهذه المناطق لفترة تزيد عن نصف قرن قول مردود لسببين:

السبب الأول: أن فكرة التقادم ليس مقطوعًا بصحتها في القانون الدولي بل تكاد مرفوضة لدي جانب من فقهائه.

والسبب الثاني: يشترط لكي يكون هذا التقادم مكسبًا للحقوق توافر شروط وهو وضع السيد بصورة مستمرة على المنطقة وأن تباشر الدولة التي توقع بها التقادم سلطاتها على الإقليم موضع النزاع بصفتها السياسية وأن تظهر بهذا المظهر. ومعنى ذلك أنه إذا كانت الدولة قد أدارت الإقليم نيابة عن دولة أخرى فإن مثل هذه النيابة لا تجيز لها حق اكتساب السيادة عليها حتى ولو طالت فترة هذه الإدارة.

5/ إن السودان لم يباشر إلا اختصاصات محددة اقتضتها الضرورات العلمية لإدارة شئون القبائل على جانب الحدود بشكل أفضل وهى اختصاصات لا ترقى إلى الحد الذي تستحق معه أن تكتسب صفة إكمال السيادة.

المبحث الثالث: الواقع الحالي للمشكلة

أول ما بدأت مشكلة حلايب بين السودان ومصر بدأت كمشكلة تقسيم إداري للحدود وتبعها فيما بعد تقسيم للقبائل التابعة للدولتين ، بالتسليم باتفاقية الحكم الثنائي المصري 1899م الذي وضح احقية السودان بحلايب على اعتبار أن شمال خط 22 درجة شمال هو ما يتبع لمصر وخط 22 شمال جنوب هذا الخط يتبع للسودان وحلايب تتبع تلقائياً للسودان.

وبرزت المشكلة لأول مرة بعد عامين من الانتخابات العامة السودانية في العام 1958م، فاعترضت مصر على قيام الانتخابات في منطقة حلايب التي اعتبرتها من المناطق التي تتبع اليها ادارياً تطورت الإحداث من جانب مصر لرفع مذكرات وحشد قوات ، وقبل هذا التصعيد المصري موقف سوداني رافض بشدة المسلك المصري باعتبار أن السند القانوني والتاريخي يؤكد أحقية السودان بتعبية حلايب.

ظلت مشكلة حلايب معلقة منذ أيام اثارتها في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي يتقارب مع نظام جعفري نميري فكرياً وسياسياً لدرجة أن نظام نميري قلد نظام جمال في كثير من التفاصيل السياسية ونظام الحكم والاقتصاد كتطبيق التأميم للشركات والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية حتى، الاعتماد على حزب حاكم مسيطر على مفاصل الدولة الاتحاد الاشتراكي، جمال عبد الناصر استقل تقاربه مع الخرطوم في عهد النميري وقام باقناع جعفر نميري بالسماح لمصر بتواجد قوات عسكرية في منطقة حلايب لمراقبة الطيران الاسرائيلي بعمق 120 كلم داخل الاراضي السوداني مما شكل ذلك تدخلاً عسكرياً على سيادة السودان . وبقيت مشكلة حلايب على ما هي عليه من غير حل بين الطرفين، إلى أن جاءت ثورة الانقاذ الوطني والتي في عهدها شهدت العلاقات السودانية المصرية تطورات من التقارب والخلاف،

إلا أن الخلاف كان السمة البارز في واقع العلاقات بين البلدين، ويعود هذا للتطور السياسي والتقلب في الاوضاع السياسية بين البلدين من جهة وبين التقلب والتحول الحاصل بين البلدين في اطار العلاقات الدولية وتبعات ذلك على البلدين في اطار التحالفات من جهة أخرى. ويمكن عرض بعض العوامل التي ثؤثر علي واقع العلاقات السودانية المصرية ويمكن أن تجعل من (حلايب) متغير رئيس في العلاقات بين البلدين:

-التنافس التاريخي الحاد على السيادة بين البلدين وشكل الحكم سواء أن كان عبر الوحدة(برنامج الحزب الوطني الاتحادي ايام الحكم الذاتي 1953م ورغبته للاتحاد مع مصر) أو عبر سيطرة دولة على أخر كما سيطرة كوش (السودان) على مصر العليا ايام كاشتا وابنه بعانخي وتبعية مصر للسودان(بشير، 1980م، ص7)، و أما عبر حكم كل دولة منفصلة عن الأخرى، ففي كل شكل من اشكال الحكم في الدولتين لمشكلة حلايب وضعيتها حسب واقع الحكم والسيادة بين البلدين.

- الموقع الاستراتيجي لحلايب بالنسبة للدولتين، فبالنسبة للسودان فإن حلايب هي امتداد هام لساحل البحر الأحمر بالسودان وهي تمثل نقطة ارتكاز هامة للساحل فضلاً عن رغبة السودان للحافظ على أي ارض أو اقليم ممكناً خاصة بعد فقد الجنوب ، أما استراتيجية حلايب لمصر تمثل نقطة ارتكاز لمراقبة أي هجوم أو تسلل للأراضي المصرية على طول البحر الأحمر ، كما انها تعتبر بالنسبة لمصر بمرتفعاتها العالية وتضاريسها تمثل مهدداً امنياً يصعب التفريط فيها بجانب أن امن السد العالي مرتبط بأمن حلايب .

-الذي يسيطر على حلايب يسطير على المعادن التي من أهمها الذهب والبترول، و بالفعل استغلت مصر تواجد المعادن في مثلث حلايب وشلاتين وكانت هنالك شركة مصرية (علبة المصرية) تعمل في التنقيب

عن المعادن في هذه المنطقة ، و انشئت هذه الشركة في عام 1954م وظلت تباشر عملها حتى عام 1963م.

-السيطرة على حلايب تضمن السيطرة على معبر حدودي للتجارة الدولية عبر البحر الأحمر والذي يربط مناطق اقصى موانيء البحر الأحمر بجنوبه (مصوع وجوبيتي) و ربط بين دول وسط افريقيا بشمالها.

ويتأثر نزاع حلايب بين السودان ومصر بوجود بعض المحددات السياسية التي ترسم مسار العلاقات بين البلدين ويصبح ملف حلايب وبروزه و الخلاف أو الاتفاق حوله مرهون في كثير من الاحيان بهذه المحددات:

-البناء الفكري والأيدلوجي للأنظمة الحاكمة بين البلدين: في تباينه واختلافه يخلق حالة من القطيعة في العلاقات بين البلدين، وفي بداية ثورة الانقاذ وجدت الثورة تأييد مصري من الرئيس حسني مبارك ، ولما علمت مصر بحقيقة الانقلابيين فيما بعد تحفظت عن دعم الانقاذ وساءت العلاقات السودانية المصرية نتيجة للتباين الفكري ، اتجاه السودان للايدولوجيا الدينية بينما اتجهت مصري نحو التطبيع مع اسرائيل و الدخول في سلام شرق اوسطي(الأمين، 2009م، ص 283)، في ما تباينت ايدولوجيا الإنقاذ في ايام السيسي الذي يميل إلى الدولة العلمانية .

-التحالفات الدولية: وشهدت العلاقات السودانية المصرية تباينات في مواقف العلاقات الدولية وتحالفاتها، ومع بداية مشكلة حلايب كان السودان من الدول التي تأخرت في احترافها بالاتحاد السوري المصري، أما عبد الناصر تراجع عن فتح ملف حلايب ايام الاستقطاب الدول العظمي(بريطانيا، امريكا وفرنسا) التي تقف ضد مصر وقتها وتخوف أن يستقطب السودان في هذا التحالف الذي كان يواجه

مصر وحلفائها في سوريا والعراق واليمن ولبنان في حرب باردة وساخنة في تلك السنوات، أما في حرب الخليج الثانية ايدت مصر الكويت بينما وقف السودان مع العراق تاييداً ومشاركة السودان لمعسكر الخليج في عاصفة الحزم على الشيعة، بينما أيد نظام السيسي المصري معسكر سوريا و ايران وروسيا ، وعاد السيسي للمشاركة في عاصفة الحزم بعد أن كان لا يؤيدها في بادئ الأمر.

المشروعات الاستراتيجية: قضايا المياه و السدود من القضايا الاستراتيجية التي يشكل الاختلاف حولها تأثير على العلاقات بين مصر والسودان فمنذ الإعلان عن سد النهضة الاثيوبي في العام 2011م ، تباينت مواقف دولتي المصب (السودان ومصر) فالسودان وقف مع قيام السد لما يعتبر في بناءه جدوى اقتصادية وإستراتيجية للدول الثلاث، بينما أعترضت مصر على قيامه خوفاً من التأثير على نصيب مصر في حصتها من مياه النيل ، وطالبت باعادة النظر في توزيع انصبة النيل على قرار الاتفاقيات السابقة 1959/29 م مع التركيز على المحافظة للحقوق المائية التاريخية في الوقت الذي أعطيت فيه دول المنبع والبحيرات الاستوائية واثيوبيا باقامة السدود، ومساندة السودان ودعمه لسد النهضة ربما جعل مصر غير راضية لهذا المسلك، مما جعل التلويح في كثير من الاحيان بملف حلايب وفتحه ايام تفاوض اللجان الفنية الخاصة بدراسة سد النهضة ضرب من ضروب التكتيكي للتأثير على الجانب السوداني ليحزو حزو مصر في موقفها من قيام السد.

المواجهات العسكرية حول حلايب:

على امتداد تاريخ المشكلة لم تحدث مواجهات عسكرية و تصعيد كبير بين السودان ومصر ولا يعود الأمر عن حشود للجيوش بين الطرفين والاخص الجانب المصري الذي حشد قواته أيام انتخابات 1958م،

مع بداية الأزمة، وفي تلك الأيام حاولت مصر أن تغزو حلايب استخبارتياً بطريقة لا يحس بها الجيش السوداني ، لكن القوات السودانية وسلطات المدينة كانت على درجة من الانتباهة واليقظة، وأول تسلل أمنى واستخباراتي للجانب المصري كان عبر باخرة و(صندلين) في طريقهما عبر البحر الأحمر إلى حلايب وطلبت القوات السودانية أن ترسو الباخرة والصنادل في (فرس) وواصلت إلى منطقة(دبيرة) داخل الحدود السودانية، وقابل الباخرة رجال البوليس السوداني الذي تفاجئوا بوجود 2 ضباط جيش مصري على متنها مع وجود ضباط استخبارات آخرين، وكلهم برتبة (كابتن) النقيب، ومعهم 5 مستجدين و25 فرد آخرين ، وكانت الصنادل تحمل: سكر، أرز، واقمشة ووجود بين المواد اسلحة خفيفة وجهاز ارسال، تم معاملة الافراد العسكريين والاهالي كذلك معاملة كريمة، في باديء الأمر الضباط اعطوا اسماء مزيفة للقوات السودانية على الحدود لكن في النهاية ابرزوا هويتهم الحقيقية ، وفي طريق طاقم الباخرة لوادي حلفا قابلتهم مظاهرة للأهالي تهتتف "عاش السودان الحر المستقل"(عبدالله،2008م، ص33).

وكانت هذه اولى محاولة استخبارتية وعسكرية تستهدف حلايب والحادثة الثانية كانت في العام 1992م حيث حدثت ما يعرف بحادثة (أبو رماد) حينما أعدت قوات مصرية على أبو رماد وقتل أثنين من رجال الشرطة السودانية و جرح ثلاثة أخرين، وحينها ادعت الحكومة المصرية أن الحادث كان فردي ولا علاقة للقوات المصرية به، حيث حملت الضابط الذي نفذ الهجوم بالاختلال في التصرفات ووعدت بتعويض اسر القتلي(عثمان، 1998م، ص 89).

وفي نفس العام لم يهدأ الجانب المصري من التصعيد العسكرى وقامت القوات المصرية العسكرية بعمل مناورات على الحدود الجنوبية في شمال شلاتين بحضور وزير الدفاع المصري ورئيس هيئة الاركان

، وتوغلت القوات المصرية داخل الاراضي المتنازع عليها لمسافة 28 كلم جنوب حلايب وطوقت القوات السودانية المتواجدة هنالك، وفي ديسمبر 1992م تقدم السودان بشكوى لمجلس الأمن وضح فيها عزم الجانب المصري في تغيير هوية المنطقة، فكان رد مصر بأن ما حدث يقع في اطار ممارسة مصر للسيادة للحفاظ على سيادة اراضيها وتامينها من العناصر الارهابية التي تنشط في تلك الفترة (إسماعيل، 2000، ص 111).

وفي سنة 2000م قام السودان بسحب قواته من حلايب وقامت القوات المصرية بفرض سيطرتها على المنطقة منذ ذلك الحين، ثم أعلنت الخرطوم بعد أربع سنوات، أنها لم تتخل عن إدارة المنطقة المتنازع عليها ولم تهجرها أو تسلمها للمصريين، وأكدت على تقديم مذكرة بسحب القوات المصرية إلى سكرتير الأمم المتحدة. وفي الانتخابات التي اجرتها الحكومة السودانية سنة 2010م، تم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة لولاية البحر الأحمر، ردّاً على ذلك أقيمت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2011م في نوفمبر وشملت مثلث حلايب ونقلت صناديق الانتخاب إلى الغردقة بطائرة مروحية عسكرية مصرية لفرز الأصوات هناك.

شهد العام 1995م توترات وقطيعة في العلاقات السودانية المصرية، على خلفية محاولة اغتيال حسنى مبارك في اديس ابابا واتهام الانقاذ بتدبير المحاولة وهذا الأمر نجم عنه خصام بين السودان ومصر على مستوى جميع الأصعدة بما فيها مشكلة حلايب.

لكن العلاقات السودانية المصرية على قطيعتها، حصل فيه تغيير وانفراج نتيجة لإبعاد دكتور حسن الترابي في ديسمبر 1999م وحل البرلمان الذي كان يتراسه الترابي بعد اجراءات سماها الرئيس البشير تصحيحية، وبرر بأنه لا يمكن أن تكون هنالك حكومتين في السودان، واحدة فعلية في حزب المؤتمر

الوطني والأخرى صورية في القصر الجمهوري ، هذا الاجراء وجد من القاهرة رضا في القمة السودانية المصرية في أخر ديسمبر 1999م واعتبر أن هنالك أسساً جديدة للعلاقات السودانية المصرية كما اتخذ قراراً بعودة السفير المصري إلى الخرطوم، وتدشين لجنة عليا وزارية مشترك والسعي لرفع القيود عن حركة الافراد والسلع بغرض الوصول الي سوق مشتركة ، والاتفاق على حل مسألة الخلاف الحدودي بين البلدين في حلايب في اطار تكاملي(الطويل، 2012م ، 316-317).

مع مطلع عام 2004م شهدت العلاقات السودانية المصرية طفرة بتوقيع اتفاقية الحريات الأربع(الإقامة، الانتقال، العمل ، التنقل، التملك) بين البلدين في قمة بين الرئيسين (البشير ومبارك، لكن بقى تفعل هذه البنود من الجانب المصري ، خصوصاً الانتقال والاقامة، بضمان عدم تسرب جماعات الإسلام السياسي من السودان الي مصر. (الطويل، 2012م، 319-320).

واتفاقية الحريات الأربعة هي امتداد لفكرة التكامل بين السوداني المصري الذي ولد في السبعينات وانتهى مع نهاية نظام نميري المايوي، وكان يعول عليه أن يحل مشكلات العلاقات السودانية المصرية بما فيها مشكلة حلايب ، لكن تجربة التكامل ابطلت فاعليته عيوب كثيرة منه :

-غياب الكوادر الشعبية الواعية بين البلدين التي تحمى التكامل التي تصون مبادئه واهدافه في مواقع العمل والإنتاج والخدمات.

-وصول الموجات المتطرفة إلى سطح الحياة السياسية في كلا البلدين إلى تشتيت العمل التكاملي.

-تعدد وتوالي التفريع والتفتت الخاص بالنظم الاقتصادية والمالية التي اثرت في سرعة تدفق رأس المال الاجنبي والخاص.

-الاستغراق المطول نسبياً في عملية انشاء الاجهزة والأدوات واللجان، مما يؤدي لتبديد ميزانيات التكامل.

- تعدد التوجهات والتوصيات والقرارات وتداخل الاختصاصات وعدم القدرة على المتابعة والتنسيق.

-المعالجة الروتينية الجافة لبعض مشروعات التكامل من جانب بعض قطاعات التمويل .

مشكلة حلايب ما بعد ثورة 25 يناير 2011م:

بعد سقوط الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك في احداث ثورة 25 يناير 2011 م وجدت حكومة البشير الفرصة لكي تتنفس جراء ما كان يمثل نظام مبارك لمعيق سياسي للانقاذ والذي ظل يتعامل مع الحكومة السودانية على خلفية محاولة اغتياله العام 1995م اثيوبيا، وبعد الثورة لم تستطع الخرطوم إخفاء بهجتها بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك، وقد سارع الرئيس عمر حسن البشير بزيارة القاهرة كأول رئيس عربي يعترف بتغيير مبارك ونجاح الثورة. وفي فترة الرئيس محمد مرسي أخذت العلاقات السودانية المصرية بعداً جديداً في 2013م ، خلال زيارة لمرسي للسودان في نفس العام وعد نظيره الرئيس عمر البشير بإعادة مثلث حلايب إلى وضع ما قبل 1995م ولئن نفى المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية وقتها السفير إيهاب فهمي ذلك ووصف تلك الأنباء بأنها "إشاعة لا ترتكز على معلومات سليمة" فإن الردّ جاء على موقع حزب "الحرية والعدالة" حين نشر خريطة لمصر حذفت منها منطقة حلايب وشلاتين.

وكانت كتب التاريخ والجغرافيا قد شهدت خلال سنة حكم الإخوان، اختفاء منقطتي حلايب وشلاتين من خريطة مصر بشكل مفاجئ، مما أثار أزمة كبرى حينها، وهو ما تسبب في إقالة قيادات كبيرة داخل وزارة التربية والتعليم المصرية، عقب ثورة 30 يونيو، بعد اكتشاف الأمر، وتم تعديل الخريطة في آخر

لحظة، قبل انطلاق الدراسة، التي تبدأ في مصر عادة خلال شهر سبتمبر من كل عام. وراجت معلومات سودانية أثناء حكم الرئيس محمد مرسي بأنه تنازل عن المثلث لصالح السودان، يومها هاجمت قوى سياسية كثيرة موقف الرئيس المعزول، خاصة أن الإخوان يعتبرون أنه لا غضاضة في ضم أرض "إسلامية" لأخرى "إسلامية" على اعتبار أن الجميع يقع تحت المظلة الإسلامية الواحدة.(صحيفة العرب، 2014م ، ص 7).

ويمكننا القول أن عهد مرسى لم يكن مرضٍ بالنسبة لنظام الخرطوم الذي تربطه روابط فكرية مع النظام برابط اللونية الايدلوجية والدينية (الاخوان المسلمين)، فلم يجد نظام الخرطوم أكثر من دبلوماسية العلاقات العامة بعد أن كانت –الحكومة السودانية– تطمع في تقارب اعمق يفيد الخرطوم كثيراً ويحل كثير من الاشكاليات التي لم تحل في عهد الحكومات السابقة و من بينها مشكلة حلايب التي جاوزت الخمسين عاماً على ظهورها ، لكن لقصر فترة مرسى و وتداعيات الإجهاز بتضيق الخناق على نظامه من الدولة العميقة هي التي جعلت الحكم على فترة مرسى غير كافية لوصفه بأنه نظام غير مفيد للحكم السودانية كما يلمس من تقيم لفترة مرسى القصيرة.

اسفرت ضغوط الدولة العميقة في مصر بتأييد ودعم العلمانيين بنهاية فترة حكم مرسي القصيرة و استولي عبد الفتاح السيسي المحسوب للمؤسسة العسكرية في 8 يونيو 2014م السلطة في مصر، ودخلت العلاقات السودانية المصرية في ايام مرسي مرحلة من الفتور والغموض مع أن الحكومة السودانية اعتبرت ما يجري في مصر شأناً داخلياً ونأت بنفسها وابتعدت عن التعاطف مع حكومة الإخوان التى ترتبط معها فكرياً ، ولكن هذا الموقف لم يشفع لها وتم تصنيفها ضمن محور قطر تركيا الداعم لجماعات الإخوان. وبرزت اصوات الضغط على نظام مرسي في الإعلام المصري لاثناءه على فكرة ارجاع

حلايب إلى ماقبل 1995م والدعوة إلى تبعية حلايب إلى مصر أو جعل حلايب السودانية منطقة تكامل سودانية مصرية (الشيخ، 2013م، ص7).

ويرى الباحث أن وضع العلاقات السودانية المصرية في عهد مرسي انعكس على ملف حلايب الذي اصبح حاضراً في التعامل السياسي بين البلدين واصبح مرسي يفتح ملف حلايب وادعاء احقية مصر لها، في كثير من القضايا الخلافية التي تحتاج فيها مصر لتثبت موقف، تعمد على طرح المشكلة كتكتيك لكسب مواقف معينة كما يحدث في قضية سد النهضة ونزاع مصر مع اثيوبيا والسودان وفي غيرها من القضايا والمشكلات بين البلدين.

الواقع الحالي لمشكلة حلايب:

في العام الحالي بقيت العلاقات السودانية المصرية على فتورها وغموضها من غير أن يكون في العلاقات جديداً،أما في ما يتعلق بمشكلة حلايب وملفها الذي لم يحسم حتى الآن ، فقدت تجددت مشكلة حلايب بين الطرفين وازمة العلاقات بين البلدين.

وزاد الأحوال سوءاً ما تم الاتفاق عليه بين السعودية ومصر بترسيم الحدود البحرية بين السعودية ومصر، متضمنة المثلث محل النزاع بينما تحدث السفير السعودي في القاهرة عن تبعية حلايب لمصر، واوضحت الخارجية السودانية في بيان لها بتاريخ 2016/4/16م أن وزارة الخارجية تتابع الاتفاق بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية لعودة جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية وذلك قبل وأثناء وبعد الاتفاق إذ أن الاتفاق المبرم يعني السودان لصلته بمنطقتي حلايب وشلاتين السودانيتين و أن السودان ومنذ العام 1958 قد أودع لدى مجلس الأمن الدولي مذكرة شكوى يؤكد فيها حقوقه السيادية

على منطقتي حلايب وشلاتين وظل يجددها مؤكداً فيها حقه السيادي. وتؤكد الخارجية السودانية أنها ستواصل متابعتها لهذا الاتفاق والاتفاقيات الأخرى الملحقة به مع الجهات المعنية واتخاذ مايلزم من إجراءات وترتيبات تصون الحقوق السودانية السيادية الراسخة في منطقتي حلايب وشلاتين.

وتوالت الأحداث في اقل من شهر من حادثة عودة (تيران وصنافير)، بتأزم جديد للعلاقات السودانية المصرية عبر مشكلة وتعقيد أمر النزاع على خلفية اعتزام وزارة العدل المصرية بوضع حجر الأساس لأول محكمة مصرية بحلايب وشلاتين، وأبو رماد، بدلاً من اعتمادهم على محكمة البحر الأحمر بالغردقة فى انجاز شئونهم، وقابل هذا التحرك تنديد من الجانب السوداني الذي تمسك بالسيادة على ارضيه وعدم التفريط في حلايب واتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على حقوقه فيها. وفي مارس 2018م صعد السودان ملف حلايب وأعرب عن رغبته في تصعيد قضية حلايب المحتلة من قبل مصر للأمم المتحدة للتحكيم؛ وأوردت صحيفة الصحية نقلاً عن مندوب السودان الدائم للأمم المتحدة عمر دهب قوله: أن حق السودان في مثلث حلايب معروف وهو ما يدعونا لعرض هذا الأمر لمجلس الأمن الدولى للتفاوض بثبات وقوة باستخدام وسائل التسوية بما فيها التحكيم الدولية (صحيفة الصيحة، 2018م، ص1).

ويذهب الباحث إلى أن مشكلة حلايب لم يقابلها حل ناجع يُنهي المشكلة ويستأصلها من جذورها نهائياً منذ نشوبها في العام 1958م إلى يومنا هذا، ويلخص الباحث عدم حل المشكلة إلى أن الجانب المصري في تعاطيه مع العلاقات السودانية المصرية يعود على الدوام رغبته أن يكون هو الكاسب الأكبر في كل شكل علاقة، وفي كثير من التفاوضات في القضايا السياسية والاقتصادية كالسد العالي واتفقيات مياه النيل، فإن الجانب المصري حصل أكثر من ما يتوقع، ولما اعلنت اثيوبيا قيام سد النهضة بحث الجانب المصري

للموقف السوداني الذي وجده في هذه المرة منحاز لمصالحه الاستراتيجية لا تابع لأهداف ومواقف مصر ، هذا الموقف السوداني جعل مصر تشعر أن السودان أصبح يعي الدرس فى شأن علاقته مع مصر، لذلك كان لابد لمصر أن تحتفظ ببعض من أوراق اللعبة في شئون العلاقات السودانية المصرية فتصر النخب السياسية على مدار تاريخ الأنظمة بالاحتفاظ بملف حلايب لإبتزاز السودان والدخول بملف مشكلة حلايب لتحقيق اهداف وتكتيكات محددة في شكل العلاقات السودانية المصرية ككل.

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة عن صحف الدراسة (الأيام، الرأي العام، و السوداني)

المبحث الثاني: خطوات الإجراءات المنهجية

المبحث الثالث: تحليل مضمون صحف الدراسة(الأيام، الرأي العام، و السوداني)

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق

المبحث الأول: نبذة عن صحف الدراسة

أولاً صحيفة الأيام:

تأسست صحيفة الأيام في العام 1953م بواسطة بشير محمد سعيد وقد أسسها معه كشركة مساهمة كل من: محجوب محمد صالح محجوب عثمان، أمين محمد سعيد، وعبد الله محمد سعيد، وفهمي صليب، صدرت كصحيفة يومية سياسية مستقلة، حيث بدأت في الصدور كصحيفة مسائية ثم تحولت إلى صباحية، تم إيقافها في العام 1961م، عاودت الصدور حتى توقفت جراء قانون تأميم الصحف 1970م، وتمت مصادرتها من أصحابها، وعُيين موسى المبارك رئيساً لمجلس الإدارة، والفاتح التجاني رئيساً للتحرير، استمرت في الصدور حتى انتفاضة أبريل 1985م.

وكانت قبل ذلك تتبع للاتحاد الاشتراكي التنظيم المايوي ، إلا أنها انحازت بعد الانتفاضة للجماهير فتغير خطها واتجاهها السياسي بعد الانتفاضة (صلاح، 1992م، ص 117).

وترأس تحريرها محجوب محمد صالح ثم مرتضي الغالي، تم إيقافها مرة أخرى بعد قيام ثورة الإنقاذ 1989م، وفي العام 2000م أعيد إصدارها وترأس مجلس إدارتها وتحريرها محجوب محمد صالح ونائب له محمد لطيف، وهي من الصحف التي حافظت على صدورها بصورة منتظمة حتى كتابة الدراسة .

ثانياً صحيفة الرأي العام:

ظهرت صحيفة الرأي العام في منتصف مارس 1945م كصحيفة مستقلة محايدة في أول الأمر ثم سرعان ما تخلت عن حيادها وتحولت إلى صحيفة اتحادية معادية لحزب الأمة والسياسة البريطانية، فصاحبها

ورئيس تحريرها إسماعيل العتباني الذي كان واحد من مؤسسي الحزب الاتحادي وكان رئيساً لتحرير (صوت السودان) وقد بدأ إنشاء الصحيفة برأسمال متواضع بالاشتراك مع زملائه محمد عبد الحليم، أحمد خير، الدكتور إبراهيم أنيس وهم من المثقفين الاتحاديين.

وتزامن صدورها مع ظهور الصحافة الوطنية المتخصصة حينما صدرت صحف العمال والمرأة و والصحافة الإقليمية كظهور صحيفة كردفان التي اسسها الفاتح النور حيث تزامنت كردفان مع صدور الرأي العام(شمو، 2005م، ص 209-210).

وكانت تصدر في شكل صحافة التابليود وتوزع ما بين 3-15 الف نسخة ، إلا أنها في السنوات الأخيرة اصبحت من الصحف التي تصدر في شكل الاستاندرد وتطبع في 16 صفحة وهي من الصحف التي يتراوح توزيعها بين 6-7 الف نسخة حسب احصاء مجلس الصحافة (تقرير أداء الصحافة السودانية للعام 2016م).

ثالثاً صحيفة السوداني:

صحيفة السوداني تأسست سنة 1985م، أسسها محجوب عروة وكانت تصدر في فترات متقطعة، إلى أن استقرت في فبراير 2006م، حينما آلت الصحيفة لرجل الأعمال جمال الوالي، واصبحت منذ ذلك الحين تصدر بانتظام عبر شركة دار السوداني للطباعة والنشر، إذ تحمل شعاراً مكتوباً (الهوية الجامعة)، وتم تنصيب ضياء الدين بلال رئيساً لتحرير السوداني، وعطاف محمد مختار مدير التحرير وتصدر الصحيفة في 16 صفحة استاندارد بالألوان(محمد، 2013م، ص 52)

وتعتبر السوداني صحيفة سودانية يومية سياسية شاملة مستقلة، تعني بالشئون السياسية والاقتصادية والرياضية والعملية والفنية، وتقوم سياستها التحريرية على تعزيز الوحدة والسلام وبسط الحريات والتعبير عن هموم وقضايا المواطن وتوصيل صوت المواطن للحكومة، و ايصال خطاب الحكومة للمواطن.

المبحث الثاني: خطوات الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة:

أتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، مستخدماً تحليل المضمون الذي يستهدف جمع البيانات والمعلومات حول تغطية الصحافة السودانية حيال معالجتها لقضايا العلاقات السودانية المصرية بالتطبيق على قضية حلايب.

التحليل الكيفي:

وهدف الباحث من استخدامه لدراسة مضمون المادة الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية بالتطبيق على قضية حلايب بهدف الوصول لملاحظات عامة عن محتوى المادة الصحفية لموضوع الدراسة.

التحليل الكمي:

والهدف من التحليل الكمي هو اخضاع المادة الصحفية للتحليل ، وتقديم مواد التغطية الصحفية في شكل جداول للوصول لنتائج مبسطة وواضحة مع عرض النتائج بدقة وبالتالي الحصول على مادة بحثية بعيدة عن التحيز(حسين، 1995م، ص 239).

خطوات تحليل المضمون:

قام الباحث بعمل مسح شامل ودقيق للصحف موضوع الدراسة للتعرف على شكل التغطية وذلك لتحديد المشكلة البحثية بدقة، وتقديم مفاهيم والوصول لحل التساؤلات والتعرف على مدى صلاحياته للاختبار، وتحديد فئات ووحدات التحليل مع قياس الصدق والثبات عبر التحليل الاحصائي للبيانات .

أهداف استخدام تحليل المضمون:

1-معرفة اتجاهات ومواقف الصحافة السودانية حول العلاقات السودانية المصرية خاصة قضية حلايب

2-التعرف على الأسس المهنية والأخلاقية في التغطية الصحفية للقضايا السياسية والدبلوماسية وقضايا الخلافات بين الدول .

3- التعرف على مواقف الدولة السودانية في ما يتعلق بقضايا العلاقات مع دولة مصر

4-تسليط الضوء على قضية حلايب وارتباطها بعلاقات السودان ومصر.

التساؤلات:

هدفت الدراسة من خلال تحليل المضمون الإجابة على التساؤلات الأتية:

1- ما هي اتجاهات الصحافة السودانية في تناول قضايا العلاقات السودانية المصرية ؟

2- ما هي أكثر موضوعات العلاقات السودانية المصرية بروزاً في التغطية الصحفية إبان فترة الدراسة؟

3- ما هي أكثر أنواع الأشكال الصحفية تناولاً لقضايا العلاقات السودانية المصرية في فترة الدراسة ؟

4- ما حجم الموضوعات في الصحافة السودانية التي تتناول تصالحية العلاقات بين الدولتين مقارنة بين الموضوعات التي تتناول الخلافات ؟

5-هل هنالك حملات صحفية نظمتها الصحف السودانية في قضايا العلاقات السودانية المصرية ؟

6- هل هنالك ربط بين توتر العلاقات بين الدولتين وبين بروز قضية حلايب في الصحف السودانية ؟

أختيار العينة:

اختار الباحث صحف السوداني و الأيام والرأي العام لاجراء الدراسة الخاصة بقضايا العلاقات السودانية المصرية بأجراء بحث مسح شامل للصحف الثلاثة وفق عينة عمدية من الاعداد طلية فترة الدراسة خلال ثلاث سنوات وهي أكثر الفترات التي شهدت فيها أحداث متلاحقة في قضايا العلاقات السودانية المصرية حيث شهدت فترة 2013/1/1م حتى 2015/12/13م أحداثاً سياسيةً مهمةً أثرت على شكل العلاقة بين السودان ومصر لوجود ثلاثة انظمة مصرية (نهاية نظام مبارك وحكمي مرسي والرئيس السيسي) مقابل نظام الأنقاذ في السودان، وبلغت أعداد التحليل الخاصة بقضية حلايب 144 موضوعاً صحفياً في الصحف الثلاثة موزعة كالاتي: (الرأي العام 55 موضوعاً، صحيفة السوداني 51 موضوعاً، الأيام 38موضوعاً).

العينة الزمنية :

وقع الأختيار عينة الدراسة للصحف الثلاثة(السوداني، الأيام والرأي العام)، في الفترة الزمنية لكل والتي تم تحديدها (1/1/ 2013م-حتى 2015/12/13م)، وهي فترة زمنية ثرة بالأحداث والقضايا موضوع الدراسة فضلاً عن انتظام الصحف الثلاثة في الصدور طيلة فترة الدراسة ، بعكس صحف الخرطوم

الأخرى التي تتوقف بعض منها عن الصدور لأسباب اقتصادية أو سياسية أو لتقلوبات سوق الصحافة في البلاد.

1-أسباب أختيار الصحف عينة الدراسة:

ووقع الأختيار على ثلاث صحف سودانية لتطبيق الدراسة وإجراء تحليل المضمون في موضوع قضايا العلاقات السودانية المصرية وهي:

1-صحيفة الأيام التي تعتبر من الصحف المعارضة للحكومة وتعارض في كثير من الأحيان وجهات نظر الحكومة في قضايا مختلفة بينها السياسة الخارجية للبلاد.

2-صحيفة السوداني ، وهي من الصحف المستقلة المحايدة وتتخذ مواقف معتدلة على ضوء سياستها التحريرية المستقلة .

3-صحيفة الرأي العام، من الصحف المؤيد للحكومة وتتسق توجهاتها ومواقفها مع الحكومة في الغالب .

وتعتبر الصحف الثلاثة من اكثر من الصحف استقراراً وثباتاً في الصدور أبان فترة الدراسة .

فئات تحليل المضمون:

هي مجموعة من التصنيفات التي يقوم الباحث بإعدادها طبقاً للمحتوى و الهدف من التحليل لكي تستخدم في وصف المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول بما يتيح التحليل أ واستخراج النتائج بسهولة (حسين، محمد سمير، 1983، ص88):

فئة (ماذا قيل):

أ-فئة القضايا:

وقع الاختيار على قضايا العلاقات السودانية المصرية بالتركيز على قضية حلايب كأنموذج تتناوله الدراسة التحليلية من حيث موضوعات القضية وهي كما يلي:

1-أمنية: وهي وما تم من تناول في الشأن الأمني بين السودان ومصر في قضية حلايب.

2- قضايا مياه: وهي ما تناولته الصحف الثلاثة في قضايا العلاقات عبر موضوع المياه.

3-سياسية: و يقتصر فيها على الطابع السياسي لموضوع العلاقات السودانية المصرية.

4-قانونية: وهي ما تختص بجانب النزاع القانوني لقضية حلايب.

5-اقتصادية: وهي ما تتعلق بالشأن الاقتصادي في العلاقات السودانية المصرية.

6-دبلوماسية: و تتعلق بالبعد الدبلوماسي في قضايا العلاقات بين البلدين.

7-اجتماعية: وهي ما تختص بالشأن الاجتماعي والتداخل بين السودان ومصر.

8-قضايا حدود: وهي ترتبط بلشأن الحدود وادارتها وتأثير ذلك على العلاقات بين السودان ومصر.

ب-فئة التغطية:

-تمهيدية: وتسعى هذه التغطية للتمهيد لإحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في المستقبل القريب أو البعيد.

-تفسيرية: وتأخذ هذه التغطية طابع التفسير للموضوعات .

-استقصائية: وموضوع هذه التغطية تناول موضوعات العلاقات السودانية المصرية بتقصي وتعمق في التناول .

ج-فئة الهدف:

إعلامي: تستهدف هذه الفئة الإعلام والإخبار عن موضوعات العلاقات السودانية المصرية

تعبوية: تأخذ التغطية في هذه الفئة التعبئة والإقناع للمستهدفين من المحتوى الصحفية

طرح أراء: تهدف الفئة للاهتمام بمواد الرأي.

حوار ونقاش: تأخذ المواد في هذه الفئة شكل الحوار و النقاش حول الموضوعات التي تمت تغطيتها صحفياً.

د- فئة الاتجاه:

تهدف الفئة للكشف عن اتجاهات التغطية الصحفية وما تحمله من مواقف معارضة كانت أو مؤيدة لوجهة نظرة الحكومة السودانية في موضوع الدراسة.

ه-فئة طابع العلاقة:

تهدف الفئة للتعرف عن الطابع الذي اخذته التغطية في موضوع العلاقات السودانية المصرية وما انطوى عليها سواء أن أخذت طابع العلاقات الايجابية أو طابع الخلافات.

فئة (كيف قيل):

و أستخدمها الباحث للتعرف عن الجوانب التحريرية والإخراجية في التغطية الصحفية لموضوع الدراسة.

1-فئة الاشكال الصحفية و تشمل الأشكال الصحفية التي استخدمت في الدراسة هل هي أخبار أم تقارير أم تحقيقات أم حوارات أم مقال تحليلي أم مقال افتتاحي أم انها من فئة عمود الرأي.

2-فئة المصادر: تهدف الفئة للتعرف عن استخدام التغطية للمصادر الرسمية وهي المصادر الحكومية التي اعتمدت عليه التغطية أما المصادر الغير رسمية وهي المصادر الغير حكومية التي اعتمدتها التغطية كمصدر خبري .

3-فئة جغرافية المصدر: والفئة تستهدف التعرف على جفرافية مصدر التغطية الصحفية في الدراسة سواء أن كان محلي أو اقليمي أو دولي.

4-فئة حجم التناول: تهدف الفئة للتعرف على حجم التغطية الصحفية من حيث المساحة للصفحة هل هي صحفة كاملة أم نصف صفحة أم ربع صفحة ام هي أقل من ربع الصفحة.

5- فئة توزيع التغطية على الصفحات: وفي الفئة يتم التعرف على توزيع التغطية الصحفية على صفحات الصحيفة هل كانت التغطية في الصفحة الأولى أم الصفحات الداخلية أم الصفحة الأخيرة.

6-فئة توزيع مادة التغطية في الصحيفة: تهدف الفئة للتعرف على وضعية مادة التغطية في الصحيفة أعلى أم وسط أم اسفل الصفحة.

7- فئة مواد الإبراز والتأثير: والفئة تبين استخدام الصحيفة لمواد الإبراز والتأثير في التغطية الصحفية هل هي أنباط أم صور أم الوان أم رسومات أم اطارات أم هي جداول.

المقابلة:

لجأ الباحث لهذا الأداة الخاصة بجمع معلومات في الدراسة، حيث تم اجراء مقابلات مع جهات معنية بموضوع معالجة الصحافة لقضايا العلاقات السودانية مثل العاملين في حقل الصحافة من رؤساء تحرير

صحف سياسية سودانية وأكاديميين من أساتذة الإعلام في الجامعات للاستفادة من المعلومات التي أدلوا بها في المقابلات التي أجريت معهم في الصدد.

تصميم استمارة التحليل:

قام الباحث بتصميم استمارة تحليل مضمون ، باعتبارها اداة منهجية عبرها تتم عملية التحليل من خلال دراسة المضمون بتحديد الأهداف والتساؤلات، وتم تسجيل البيانات الأولية في استمارة التحليل التي اشتملت على أسم الصحيفة رقم العدد وتاريخ العدد، الأحداث والقضايا موضوع الدراسة ، ونوعية التغطية الصحفية، أهداف التغطية ، اتجاه التغطية، طابع التغطية، الأشكال الصحفية للتغطية ومصادرها من حيث الإدلاء ومن حيث الجغرافية، حجم المساحة التي اخذتها التغطية في صفحات الصحيفة ، وموقع مواد التغطية داخل الصفحات و المكانة التي اخذتها التغطية في الصفحة، وايراد مواد الإبراز والتأثير التي استخدمت في التغطية الصحفية في موضوع الدراسة.

وعرض الباحث استمارة التحليل على محكمين من أساتذة الإعلام وهما دكتور يوسف عثمان ودكتور المهدي سليمان بكلية علوم الاتصال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا حيث قاما بتحكيم الاستمارة واستفاد الباحث من تعديلهما وتضمين ذلك في الاستمارة لتخرج بشكلها النهائي لتفيد في تحليل مضمون صحف الدراسة.

واستخدم الباحث الجداول الاحصائية بعد تفريغ البيانات الواردة في الاستمارة المعداة للدراسة ، كما استخدم النسب المئوية والتكرار كقياس احصائي للاستدلال على تحديد المؤشرات الرئيسية التي تعطي نتائج تحليل التغطية الصحفية موضع الدراسة.

قياس الصدق والثبات:

الصدق: يقصد بصدق اداة جمع البيانات والمعلومات مدى تطابق المعلومات التي جمعت مع الحقائق الموضوعية لتأكيد صحة الدراسة، كما أنه تم التأكد من صدق الاستمارة بإعداد قائمة الفئات وتعريفها بطريقة دقيقة واضحة وغير متداخلة كم أنه تمت مراجعتها لأكثر من مرة أثناء تحليل العينة الاستطلاعية.

الثبات: يقصد بالثبات هو التحقق من ثبات الاستمارة ودرجة اتساقها على التكرار و الإعادة مع إمكانية أن يحصل الباحث عند القياس على ذات النتائج إذا ما استخدم ذات الاساليب على نفس المواد الصحفية، وللتأكد من الثبات أعاد الباحث التحليل الأول بعد ثلاث اشهر على نفس المضمون .

المبحث الثالث: تحليل مضمون صحف الدراسة(الأيام، الرأي العام، و السوداني)

أولاً تحليل مضمون صحيفة الأيام

جدول (1) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	سياسية	15	%39
2	قضايا حدود	11	%29
3	قانونية	4	%10
4	أمنية	3	%8
5	دبلوماسية	3	%8
6	اقتصادية	1	%3
7	قضايا مياه	1	%3
8	اجتماعية	0	0
9	المجموع	38	%100

يوضح الجدول (1) أن موضوعات التغطية الصحفية لأحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في صحيفة الأيام تصدرتها الموضوعات السياسية بنسبة 39%، تلتها قضايا الحدود بنسبة 29% ، وبلغت الموضوعات القانونية في التغطية نسبة 10% وذلك بتناول الصحيفة قضية حلايب من وجهة النظر القانوينة، أما التناول الدبلوماسي للتغطية في الصحيفة كان بنسبة 8% وهي نفس نسبة موضوعات الأمن التي بلغت 8%، أما تغطية قضايا المياه كانت بنسبة 3% وهي نفس نسبة التغطية الاقتصادية، و يُلاحظ في تغطية موضوعات المياه أن خلافات السودان ومصر وموقفهما من قيام سد النهضة، صحبه في الغالب تناول لقضية حلايب . وخلت موضوعات التغطية في الصحيفة من القضايا الاجتماعية .

جدول (2) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	تغطية تفسيرية	30	%79
2	تغطية استقصائية	6	%16
3	تغطية تمهيدية	2	%5
	المجموع	38	%100

يوضح الجدول(2) نوعية التغطية في الصحيفة حيث احتلت التغطية التفسيرية نسبة 79%، بينما بلغت التغطية الاستقصائية نسبة 16%، وشكلت التغطية التمهيدية اقل نسبة في انواع التغطيات وسجلت نسبة ضيئلة بلغت 5%، ويعود السبب في ذلك لغياب أي مباحثات مخصصة بين السودان ومصر أو حتى موعد تحكيم دولي ينتظره قراء الصحف بشأن قضية حلايب حتى تقوم الصحيفة بعمل تغطية تميهدية لمثل هذا الاحداث المتوقعة مستقبلاً.

جدول (3) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	إعلامية	17	%45
2	طرح أراء	11	%29
3	تعبوية	5	%13
4	حوار ونقاش	5	%13
	المجموع	38	%100

يوضح الجدول(3) أهداف التغطية في الصحيفة وتصدرت التغطية الإعلامية بنسبة 45%، تلتها تغطية طرح الأراء بنسبة 29%، بينما كانت نسب تغطية الحوار والنقاش وتغطية التغطية التعبوية مناصفة لكل منهما بنسبة 13 %. ويعود أمر تذيل التغطية التعبوية و الحوار النقاش لخط الصحيفة المعارض لتوجه الحكومة حيث ركزت على التغطية الإعلامية بصورة كبيرة دون أن تفرد للتغطية التعبوية أو الحوار مساحة كما اعطت الإعلامية تلك المساحة.

جدول (4) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	مؤيد	23	%60.5
2	محايد	11	%29
3	معارض	4	%10.5
	المجموع	38	%100

يوضح الجدول(4) أن تغطية الصحيفة للأحداث والقضايا السودانية المصرية مؤيد في مضمونه لاتجاهات الحكومة بنسبة 60.5%، بينما بغلت نسبة الموضوعات المحايدة نسبة 29%، ونسبة لخط الصحيفة المعارض فإنها كانت تطرح قضية حلايب في موقف المحايد في الوقت نفسه كانت تدعوا للتحكيم الدولي في طرحها المحايد، أما التغطية المعارضة كانت بنسبة 10.5%، وهي الأقل من حيث النسب في اتجاهات الصحيفة .

جدول (5) الطابع الذي اخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	طابع الخلافات	28	%74
2	العلاقات الإيجابية	10	%26
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(5) الطابع الذي أخذته التغطية في الصحيفة حيث أخذت تغطية جانب الخلافات بنسبة 74%، بينما أخذت التغطية في الصحيفة طابع العلاقات الإيجابية نسبة 26%، ويتضح من ذلك أن العلاقات السودانية المصرية في تغطية صحيفة الأيام غلب عليها طباع الخلاف بين الدولتين .

جدول (6) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أخبار	11	%28.9
2	مقال تحليلي	9	%23.7
3	عمود رأي	8	%21.1
4	مقال افتتاحي	5	%13.2
5	تقارير	3	%7.9
6	تحقيقات	1	%2.6
7	حوارات	1	%2.6
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(6) أن الأخبار تصدرت اشكال التغطية الصحفية في الصحيفة بنسبة 28.9% ، أما المقال التحليلي فبلغت نسبته في التغطية 23.7% ، ثم بلغت تغطية عمود الرأي نسبة 21.1% ، وبلغت نسبة المقال الافتتاحي 13.2% ويلاحظ أن الصحيفة اهتمت في تغطيتها في عرض موضوعات العلاقات السودانية المصرية ضمن فئة شكل المقال الافتتاحي وهو ما لا يتوفر في صحف الدراسة الأخرى(الرأي العام والسوداني)، التقارير الصحفية بلغت نسبتها 7.9%، وجاءت في المرتبة الأخيرة أشكال الحوارات والتحقيقات مناصفة بنسبة بلغت 2.6% لكل منهما، ويُعذى قلة الحوارات والتحقيقات المعمقة في قضايا العلاقات السودانية المصرية في صحيفة الايام لتناقص الكادر الصحفي وغياب التدريب في فترة الدراسة.

جدول (7) مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	غير رسمية	22	%57.9
2	رسمية	16	%42.1
	المجموع	38	%100

يوضح الجدول(7) مصادر التغطية الصحفية حيث بلغت المصادر الغير رسمية نسبة 57.9%، أما الرسمية فقد بلغت نسبتها 42%، وتشير ارتفاع نسبة المصادر الغير رسمية لاعتماد الصحيفة على مصادر الخبراء أو المعنيين في الشأن السياسي أو الاكاديميين أو الرجوع للأحداث التاريخية عوضاً عن المصادر الرسمية الحكومة وهذا يتسق مع توجه الصحيفة التي تميل للخط المعارض للحكومة.

جدول (8) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	مصادر محلية	32	%84.2
2	مصادر إقليمية	6	%15.8
3	مصادر دولية	0	%0
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(8) أن المصادر المحلية للتغطية الصحفية بالصحيفة بلغت نسبة 84.2% وهي الأعلى، تلتها المصادر الإقليمية 15.8%، بينما لم تورد الصحيفة مصادر دولية في تغطيتها للأحداث والقضايا السودانية المصرية في فترة الدراسة وهذا يعني أن الصحيفة اعتمدت على المصادر المحلية بالسودان و مصر بإعتبار مصادر الأخيرة اقليمية.

جدول (9) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من ربع صفحة	17	%44.7
2	ربع صفحة	9	%23.7
3	صفحة كاملة	8	%21.1
4	نصف الصفحة	4	%10.5
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(9) حجم التناول في الصحيفة وتصدرت المساحة التي تقل عن ربع الصفحة حجم التناول بنسبة 44.7%، وربع الصفحة بنسبة 23.7%، أما الصحفة الكاملة بنسبة 21.1%، وبلغت تغطية نصف الصفحة نسبة 10.5%، وما يُلاحظ أن المساحات الكبيرة في حجم التغطية للاحداث والقضايا السودانية المصرية كانت أقل من المساحات الصغيرة .

جدول (10) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الصفحات الداخلية	26	%68.4
2	الصفحة الأولى	12	%31.6
3	الصفحة الأخيرة	0	%0
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(10) توزيع التغطية الصحفية داخل الصفحات وتصدرت الصفحات الداخلية التوزيع بنسبة 68.4%، بينما كان توزيع الاحداث و القضايا في الصفحة الأولى بنسبة 31.6%، فيما خلت الصفحة الأخيرة من توزيع للتغطية مما يعني تركيز الصحيفة على الصفحات الداخلية أكثر من تركيزها على الصفحة الأولي أو الأخيرة، وكانت الصفحات الداخلية يغلب عليها التقارير والأعمدة والمقالات التحليلية .

جدول (11) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة:

م	**الفئة**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
1	أعلى الصفحة	24	%63.2
2	أسفل الصفحة	10	%26.2
3	وسط الصفحة	4	%10.5
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(11) التوزيع داخل الصفحة للتغطية الصحفية حيث تصدرت أعلى الصفحة بنسبة 63.2%، بينما أسفل الصفحة بلغت نسبتها 26.3% ووسط الصفحة 10.5%، مما يؤكد أن الصحيفة تعطي أهمية لتغطية احداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في فترة الدراسة ، وذلك من واقع تواجد الموضوعات الصحفية لقضايا العلاقات بين الدولتين في أعلى الصفحات.

جدول (12) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	صور	14	%37
2	اطارات	11	%29
3	الوان	6	%16
4	أنباط	4	%10
5	رسومات	3	%8
6	جداول	0	%0
	المجموع	38	%100

يوضح جدول(12) أن الصور احتلت المرتبة العليا في الابراز والتأثير في التغطية بنسبة 37%، والإطارات بنسبة 29%، بينما بلغت نسبة ابراز الالوان 16%، تلتها الأنباط بنسبة 10%، ثم الرسومات بنسبة 8%، ولم ترد الصحيفة في فترة الدراسة أي جداول مضمنة في التغطية كجداول الأرقام ، فضلاً عن خلو الصحيفة لفن رسومات الكريكاتير، ويُعذى غياب هذه الرسوم لعدم اهتمام الصحيفة بها وعدم وجود رسام كاريكاتيري بالصحيفة .

ثانياً تحليل مضمون صحيفة الرأي العام

جدول (1) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	سياسية	16	%29
2	قانونية	9	%16
3	دبلوماسية	8	%14.5
4	قضايا حدود	8	%14.5
5	أمنية	7	%13
6	اقتصادية	6	%11
7	قضايا مياه	1	%2
8	اجتماعية	0	0
9	المجموع	55	%100

يوضح الجدول (1) أن موضوعات التغطية الصحفية لأحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في صحيفة الرأي العام تصدرتها الموضوعات السياسية بنسبة 29%، تلتها القضايا القانونية بنسبة 16%، وبلغت الموضوعات الدبلوماسية و قضايا الحدود في التغطية نسبة 14.5% مناصفة لك منهما، أما التناول الأمني للتغطية في الصحيفة كان بنسبة 13%، أما التغطية الاقتصادية كانت بنسبة 11%، وكانت نسبة تغطية قضايا المياه بنسبة 2%، وخلت موضوعات التغطية من القضايا الإجتماعية .

جدول (2) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	تغطية تفسيرية	40	%73
2	تغطية تمهيدية	9	%16
3	تغطية استقصائية	6	%11
	المجموع	55	%100

يوضح الجدول(2) نوعية التغطية في الصحيفة ، وتصدرت التغطية التفسيرية بنسبة 73%، بينما بلغت التغطية التمهيدية نسبة 16%، وسجلت التغطية الاستقصائية اقل نسبة من بين انواع التغطيات حيث بلغت نسبتها 11% ، ويعود السبب في النسبة المرتفعة لتغطية التفسير لميل الصحيفة لعرض مواد الرأي والتقارير في قالب تحليلي عند تناولها قضايا العلاقات بين السودان ومصر أبان فترة الدراسة.

جدول (3) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	إعلامية	21	%38.2
2	تعبوية	16	%29.1
3	طرح أراء	14	%25.4
4	حوار ونقاش	4	%7.3
	المجموع	55	%100

يوضح الجدول(3) أهداف التغطية في الصحيفة وتصدرت التغطية الإعلامية بنسبة 38.2% تلتها التغطية التعبوية بنسبة 29.1% ، وسجلت تغطية طرح الأراء 25.4 %، وتذيلت تغطية الحوار والنقاش بنسبة 7.3%، ويُعذى ارتفاع فئة التغطية الإعلامية عن غيرها من الفئات لكون شكل القالب الأخباري يغلب عليه الجانب الإعلامي بعكس القوالب الأخرى للعمود والحوار والمقال التحليلي التي تتطلب طرح الأراء أو الحوار والنقاش، لذلك تقدمت نسبة التغطية الإعلامية على التغطيات الأخرى في الصحيفة.

جدول (4) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	مؤيد	46	%83.6
2	محايد	6	%10.9
3	معارض	3	%5.5
	المجموع	55	%100

يوضح الجدول(4) أن تغطية الصحيفة للأحداث والقضايا السودانية المصرية مؤيد في مضمونه لاتجاهات الحكومة بنسبة 83.6%، بينما بغلت نسبة الموضوعات المحايدة نسبة 10.9%، وكانت اتجاهات الموضوعات المعارض بنسبة 5.5%، ويُعذى ارتفاع التأييد في الاتجاهات بنسبة كبيرة نتيجة لتوجه الصحيفة الداعم للحكومة .

جدول (5) الطابع الذي أُخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	طابع الخلافات	34	%61.8
2	العلاقات الإيجابية	21	%38.2
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(5) الطابع الذي أخذته التغطية في الصحيفة حيث أخذت التغطية جانب الخلافات بنسبة 61.8% ، بينما اخذت التغطية في الصحيفة طابع العلاقات الإيجابية نسبة 38.2%، ويتأكد من ذلك أن العلاقات السودانية المصرية في تغطية صحيفة الرأي العام غلب عليها طباع الخلاف بين الدولتين .

جدول (6) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أخبار	19	%34
2	عمود رأي	13	%24
3	تقارير	11	%20
4	حوارات	6	%11
5	تحقيقات	4	%7
6	مقال تحليلي	2	%4
7	مقال افتتاحي	0	%0
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(6) أشكال التغطية الصحفية حيث نجد أن الأخبار تصدرت اشكال التغطية الصحفية في الصحيفة بنسبة 34% ، ثم في المرتبة الثانية عمود الرأي بنسبة 24%، أما التقارير كانت بنسبة 20%، وأفردت الصحيفة للحوارات نسبة 11%، والتحقيقات نسبة 7%، والمقال التحليلي بنسبة 4%، ويُلاحظ أن شكل المقال الإفتتاحي خلا تماماً ضمن اشكال التغطية في موضوع الدراسة ، ويعود ذلك لعدم اهتمام صحيفة الرأي العام بهذا الشكل من اشكال التحرير في الصحيفة بعكس صحيفة الأيام التي تخصص مساحة في صفحتها الأولي للمقال الافتتاحي .

جدول (7) مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	رسمية	46	%83.6
2	غير رسمية	9	%16.4
	المجموع	55	%100

يوضح الجدول(7) مصادر التغطية الصحفية حيث بلغت المصادر الرسمية نسبة 83.6% أما الغير الرسمية بلغت نسبتها 16.4%، وتشير ارتفاع نسبة المصادر الرسمية لاعتماد الصحيفة على مصادر الحكومة وهذا يتسق مع توجه الصحيفة التي تميل للخط المؤيد لاتجاهات الحكومة في سياستها في قضايا العلاقات السودانية المصرية .

جدول (8) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	مصادر محلية	45	%82
2	مصادر إقليمية	9	%16
3	مصادر دولية	1	%2
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(8) أن المصادر المحلية للتغطية الصحفية بالصحيفة بلغت نسبة 84% وهي الأعلى، تلتها المصادر الإقليمية بنسبة 16%، وسجلت المصادر الدولية نسبة 2%، ويُلاحظ أن التركيز على المصادر المحلية في تغطية الصحيفة للأحداث والقضايا السودانية المصرية كان بصورة كبيرة مقارنة بالمصادر الاقليمية والدولية.

جدول (9) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من ربع صفحة	34	%62
2	ربع صفحة	8	%14
3	صفحة كاملة	7	%13
4	نصف صفحة	6	%11
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(9) حجم التناول في الصحيفة وبلغت المساحة التي تقل عن ربع الصفحة نسبة 62%، وبلغت مساحة ربع الصفحة نسبة 14%، أما مساحة الصحفة الكاملة كانت بنسبة 13%، وبلغت تغطية مساحة نصف الصفحة نسبة 11%، ويُلاحظ صغر حجم المساحة للاحداث والقضايا السودانية المصرية في الصحيفة أبان فترة الدراسة .

جدول (10) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الصفحات الداخلية	35	%63.6
2	الصفحة الأولى	17	%30.9
3	الصفحة الأخيرة	3	%5.5
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(10) توزيع التغطية الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية داخل الصفحات، حيث تصدرت الصفحات الداخلية التوزيع بنسبة 63.6%، بينما كان توزيع الاحداث و القضايا في الصفحة الأولى بنسبة 30.9%، أما الصحفة الأخير كانت بنسبة 5.5%، ويُلاحظ صدارة الصفحات الداخلية لمساحات التغطية و غلب عليها اشكال التقارير والأعمدة والمقالات التحليلية .

جدول (11) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أعلى الصفحة	34	%62
2	أسفل الصفحة	13	%24
3	وسط الصفحة	8	%14
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(11) التوزيع داخل الصفحة للتغطية الصحفية حيث تصدرت أعلى الصفحة بنسبة 62%، بينما أسفل الصفحة بلغت نسبتها 24%، ووسط الصفحة 14%، مما يؤكد أن الصحيفة بتركيزها على أعلى الصفحة بأنها تعطي أهمية لتغطية احداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في فترة الدراسة.

جدول (12) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	صور	26	%37
2	الوان	11	%20
3	إطارات	10	%18
4	أنباط	7	%13
5	رسومات	1	%2
6	جداول	0	%0
	المجموع	55	%100

يوضح جدول(12) استخدامات وسائل الإبراز والتأثير في تغطية قضايا العلاقات السودانية المصرية بالصحيفة، حيث احتلت الصور المرتبة العليا في الإبراز والتأثير في التغطية بنسبة 37%، بينما بلغت نسبة إبراز الألوان 20%، والإطارات بنسبة 18%، تلتها الأنباط بنسبة 13%، ثم الرسومات 2%، ولم ترد الصحيفة في فترة الدراسة جداول ورسوم كاريكاتير كوسيلة إبراز وتأثير في التغطية، ويُعذى غياب الجداول لعدم اهتمام الصحافة السودانية بالجدول كوسيلة ابراز إلا نادراً .

ثالثاً تحليل مضمون صحيفة السوداني

جدول (1) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الموضوعات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	سياسية	20	%39
2	قضايا حدود	11	%21
3	اقتصادية	6	%12
4	أمنية	6	%12
5	قانونية	4	%8
6	دبلوماسية	3	%6
7	قضايا مياه	1	%2
8	اجتماعية	0	%0
9	المجموع	51	%100

يوضح الجدول (1) أن موضوعات التغطية الصحفية لأحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في صحيفة السوداني تصدرتها الموضوعات السياسية بنسبة 39%، تلتها قضايا الحدود بنسبة 21% ، وبلغت القضايا الأمنية والاقتصادية مناصفة بنسبة 12% لكل منهما، وبلغت الموضوعات القانونية في التغطية نسبة 8%، أما الدبلوماسية كانت بنسبة 6%، وقضايا المياه 2%. ويُعذى قلة موضوعات المياه في التغطية لأنه قلّ ما تتناول الصحيفة شأن العلاقات السودانية المصرية مقروناً بقضية حلايب، وكانت تتناول في الغالب الشأن الفني والعلمي في قضايا المياه والحديث بصورة كبيرة عن سد النهضة.

جدول (2) الأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث نوعية التغطية:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	تغطية تفسيرية	35	%69
2	تغطية استقصائية	11	%21
3	تغطية تمهيدية	5	%10
	المجموع	51	%100

يوضح الجدول(2) نوعية التغطية في الصحيفة حيث احتلت التغطية التفسيرية نسبة 69%، بينما بلغت التغطية الاستقصائية نسبة 21%، وشكلت التغطية التمهيدية اقل نسبة في انواع التغطيات وسجلت نسبة ضئيلة بلغت 10% . ويُلاحظ أن الصحيفة ركزت على التفسير في التغطيات أكثر من تركيزها على الاستقصاء أو التغطية التمهيدية وفالأخيرة قلتها تُعذى لغياب أحداث المفاوضات و المؤتمرات في شأن العلاقات السودانية التي تتطلب تغطية تمهيدية تستبق مثل هذه الأحداث .

جدول (3) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأهداف :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	إعلامية	25	%49
2	طرح أراء	18	%35
3	حوار ونقاش	6	%12
4	تعبوية	2	%4
	المجموع	51	%100

يوضح الجدول(3) أهداف التغطية في الصحيفة وتصدرت التغطية الإعلامية بنسبة 49%، وبلغت التغطية التي هدفت لطرح الأراء نسبة 35% ، وسجلت تغطية الحوار والنقاش نسبة 12%، وتذيلت التغطية التعبوية بنسبة 4%، ويُعذى إرتفاع فئة التغطية الإعلامية عن غيرها من الفئات لكون شكل القالب الأخباري يغلب عليه الجانب الإعلامي بعكس القوالب الأخرى للعمود والحوار والمقال التحليلي التي تتطلب طرح الأراء أو الحوار والنقاش، أما انخفاض نسبة التغطية التعبوية يُعذى لخط الصحيفة المستقل بعكس لو كانت الصحيفة مؤيدة للحكومة فأنها ستميل في تغطيتها لتعبئة الجمهور.

جدول (4) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث اتجاهات المضمون:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	مؤيد	44	%86.3
2	معارض	5	%9.8
3	محايد	2	%3.9
	المجموع	51	%100

يوضح الجدول(4) أن تغطية الصحيفة للأحداث والقضايا السودانية المصرية مؤيد في مضمونه لاتجاهات الحكومة بنسبة 86.3%، بينما بغلت نسبة الموضوعات المعارضة نسبة 9.8%، وكانت اتجاهات الموضوعات المحايدة بنسبة 3.9%. ويُلاحظ أن صحيفة السوداني كصحيفة مستقلة في تغطيتها لقضايا العلاقات السودانية غلب اتجاه المضمون بتأييدها للحكومة في النشر أبان فترة الدراسة.

جدول (5) الطابع الذي اخذته التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	طابع الخلافات	14	%27.5
2	العلاقات الإيجابية	37	%72.5
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(5) الطابع الذي أخذته التغطية في الصحيفة حيث أخذت التغطية جانب الخلافات بنسبة 72.5% ، بينما أخذت التغطية في الصحيفة طابع العلاقات الإيجابية نسبة 27.5%، ويتأكد من ذلك أن العلاقات السودانية المصرية في تغطية صحيفة السوداني غلب عليها طباع الخلاف بين الدولتين .

جدول (6) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الأشكال :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أخبار	16	%31.4
2	عمود رأي	14	%27.5
3	تقارير	8	%15.7
4	مقال تحليلي	5	%9.8
5	تحقيقات	4	%7.8
6	حوارات	4	%7.8
7	مقال افتتاحي	0	%0
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(6) أشكال التغطية الصحفية لأحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية بالصحيفة من حيث الشكل، حيث نجد أن الأخبار تصدرت اشكال التغطية الصحفية في الصحيفة بنسبة 31.4% ، وجاء في المرتبة الثانية عمود الرأي بنسبة 27.5%، أما التقارير كانت بنسبة 15.7%، وبلغت نسبة المقال التحليلي 9.8% ، بلغت نسب التحقيقات والحوارات 7.8% لك منهما مناصفة، ويُلاحظ أن شكل المقال الافتتاحي خلا تماماً ضمن اشكال التغطية أبان فترة الدراسة ، ويُعذى ذلك لعدم اهتمام صحيفة السوداني بهذا الشكل من اشكال التحرير في الصحيفة بعكس صحيفة الأيام التي تخصص مساحة في صفحتها الأولي للمقال الافتتاحي .

جدول (7) مصادر التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث الإدلاء :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	غير رسمية	26	%51
2	رسمية	25	%49
	المجموع	51	%100

يوضح الجدول(7) مصادر التغطية الصحفية من حيث الإدلاء، إذ بلغت المصادر الغير الرسمية نسبة 51% أما الغير الرسمية بلغت نسبتها 49%، وتُشير أرتفاع نسبة المصادر الغير الرسمية لاستقلالية اتجاهات صحيفة السوداني إلتى تصل الي المصادر الغير رسمية بعكس المؤيدة للحكومة.

جدول (8) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث جغرافية المصادر:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	محلية	43	%84
2	إقليمية	8	%16
3	دولية	0	%0
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(8) جغرافية مصادر التغطية للصحيفة، حيث بلغة المصادر المحلية للتغطية بالصحيفة حيث بلغت نسبة 84% ، تلتها المصادر الإقليمية 16%، ويُلاحظ أن الصحيفة إبان فترة الدراسة لم تعتمد على المصادر الدولية، لوجود كواردها الصحفية التي تمكنها من الوصول للمصادر المحلية والاقليمية من غير الحاجة لمصادر دولية تنقل عنها موضوعات قضايا العلاقات السودانية المصرية كوكالات الانباء العالمية.

جدول (9) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث حجم التناول:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من ربع صفحة	29	%57
2	نصف صفحة	15	%29
3	صفحة كاملة	6	%12
4	ربع صفحة	1	%2
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(9) حجم التناول في الصحيفة وبلغت المساحة التي تقل عن ربع الصفحة نسبة 57%، أما مساحة نصف الصفحة كانت نسبتها 29%، وبلغت الصحفة الكاملة بنسبة 12%، و مساحة ربع الصفحة نسبتها 2%، ويُلاحظ صغر حجم المساحة للأحداث والقضايا السودانية المصرية في الصحيفة أبان فترة الدراسة.

جدول (10) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحات:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الصفحات الداخلية	30	%59
2	الصفحة الأولى	12	%23
3	الصفحة الأخيرة	9	%18
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(10) توزيع التغطية الصحفية داخل الصفحات وتصدرت الصفحات الداخلية التوزيع بنسبة 59%، بينما كان توزيع الاحداث و القضايا في الصفحة الأولى بنسبة 23%، أما الصحفة الأخير كانت بنسبة 18%، ويُلاحظ صدارة الصفحات الداخلية لمساحات التغطية و غلب عليها اشكال التقارير والأعمدة والمقالات التحليلية .

جدول (11) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث التوزيع داخل الصفحة:

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أعلى الصفحة	33	%64.7
2	وسط الصفحة	10	%19.6
3	أسفل الصفحة	8	%15.7
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(11) التوزيع داخل الصفحة للتغطية الصحفية حيث تصدرت أعلى الصفحة بنسبة 64.7%، بينما وسط الصفحة بلغت نسبتها 19.6%، و أسفل الصفحة بنسبة 15.7%، مما يؤكد أن الصحيفة بتركيزها على أعلى الصفحة بأنها تعطي أهمية لتغطية احداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية في فترة الدراسة.

جدول (12) التغطية الصحفية للأحداث والقضايا السودانية المصرية من حيث وسائل الإبراز والتأثير :

م	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	صور	17	%33
2	اطارات	15	%29
3	أنباط	12	%24
4	الوان	7	%14
5	رسومات	0	%0
6	جداول	0	%0
	المجموع	51	%100

يوضح جدول(12) وسائل إبراز التغطية الصحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية بالصحيفة، ونجد أن الصور احتلت المرتبة العليا في الابراز والتأثير في التغطية بنسبة 33%، بينما بلغت نسبة ابراز الاطارات 29%، والأنباط بنسبة 24%، أما الألوان فكانت بنسبة 14%، فيما خلت الصحيفة من وسائل ابراز الجداول والرسوم مع غياب للكاريكاتير كوسيلة ابراز وتأثير في التغطية ، ويُعذى غياب هذه الجدول لعدم اهتمام الصحافة السودانية بالجدول كوسيلة ابراز.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق

أولاً النتائج:

التحقق من الفرضيات :

الفرضية الأولى: لا توجد اتجاهات موحدة للصحافة السودانية في تناول العلاقات السودانية المصرية.

هذه الفرضية لم تتحقق، بل أن الاتجاهات للصحف السودانية حيال فترة الدراسة توحدت اتجاهاتها في تناول قضايا العلاقات السودانية المصرية، واتسقت رؤيتها مع رؤية الحكومة السودانية حيال القضايا لكن بنسب متفاوتة ففي صحيفة الرأي العام كان التأييد بنسبة 83.6%، أما في صحيفة السوداني كان اتجاه التأييد بنسبة 68.3%، وفي صحيفة الأيام كان بنسبة 60%.

الفرضية الثانية: الموضوعات الدبلوماسية هي أكثر الفئات تناولاً في قضايا العلاقات السودانية المصرية.

هذه الفرضية لم تتحقق، إذ أن صدارة الموضوعات التي تناولتها تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها الموضوعات السياسية التي كانت في صحيفتي السوداني والأيام بنسبة 39%، وفي صحيفة الراي العام بنسبة 29%.

الفرضية الثالثة: فئة مقال الرأي الصحفي أنسب الأشكال الصحفية في تناول قضية حلايب صحفياً.

هذه الفرضية لم تتحقق ولذلك لتفضيل صحف الدراسة للخبر الصحفي حيث شكلت الأخبار غالبية الأشكال الصحفية في تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية ففي صحيفة الرأي العام بلغت نسبة الأخبار 34% و السوداني 31.4% بينما كانت نسبة الأخبار في صحيفة الأيام 28.9%.

الفرضية الرابعة: موضوعات الصحافة السودانية التي تناولت قضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها طابع الخلافات بين الدولتين.

هذه الفرضية تحققت حيث اخذت تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية طابع الخلاف اكثر منها لطابع العلاقات الودية، ففي صحيفة الأيام كانت نسبة تناول الخلافات 74% و صحيفة السوداني بنسبة 72.5% والرأي العام بنسبة 61.8%.

الفرضية الخامسة: ليست هنالك حملات صحفية نظمت بخصوص معالجة الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية.

تحققت هذه الفرضية، حيث وجد الباحث من خلال الدراسة أن التغطية كانت في مجملها تساير الأحداث المتعلقة بقضايا العلاقات السودانية المصرية، ولم تكن هنالك اي حملات صحفية منظمة للصحافة السودانية في هذا الخصوص.

الفرضية السادسة: لا يوجد رابط بين بروز قضية حلايب صحفياً وبين وجود توتر في العلاقات بين السودان ومصر.

هذه الفرضية لم تتحقق وحدث العكس في الفرضية حيث نجد أن هنالك رابط بين تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية وبين التوتر في العلاقات، لجهة أن التناول في فترة الدراسة غلب عليه جانب التوتر والخلاف في العلاقات، وفي صحيفة الأيام شكلت تغطية الخلافات نسبة 74%، و في صحيفة السوداني بلغت 72.5%، أما في صحيفة الرأي العام كانت بنسبة 61.8%.

مقارنة الفرضيات مع المقابلات:

قام الباحث بتصميم استمارات أَسئلة مقابلة على ضوء الفرضيات التي تضمنتها الدراسة بغرض مقارنة نتائج الفرضيات من تحليل المضمون مع نتائج المقابلة، ووزعت الاستمارة على رؤساء تحرير صحف سياسية سودانية و أَساتذة إعلام بالجامعات للإجابة على أسئلة المقابلة.

صيغة أسئلة المقابلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أسئلة مقابلة لدراسة حول:

أتجاهات الصحافة السودانية في معالجة قضايا العلاقات السودانية المصرية قضية حلايب انموذجاً

1-ماهي اتجاهات الصحافة السودانية الصحافة السودانية في تناول قضايا العلاقات السودانية المصرية من حيث اتفاقها واختلافها مع توجهات الحكومة السودانية؟

.....

2- إلى أي مجالات في رايك يميل يميل تناول الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية .. سياسية .. دبلوماسية .. اقتصادية .. أخرى .. لماذا؟

.....

3-برائك هل فئة قالب أو شكل مقال الرأي الصحفي أنسب الأشكال الصحفية في تناول قضية حلايب صحفياً؟ ولماذا؟

.....

4-هل تتفق الرأي في أن موضوعات الصحافة السودانية التي تناولت قضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها طابع الخلافات بين الدولتين؟

.....

5-هل ترى أن تغطية الصحافة السودانية كانت عبر حملات صحفية منظمة أم أنها مسايرة للأحداث ومتزامنة لها من غير تخطيط مسبق؟

.....

6-هل تعتقد أن هنالك رابط بين بروز قضية حلايب صحفياً وبين وجود توتر في العلاقات بين السودان ومصر ؟

.....

أولاً مقابلات أساتذة الجامعات:

م	الأسم والصفة	السؤال 1	السؤال 2	السؤال3	السؤال 4	السؤال5	السؤال6
1	**د. سيف الدين حسن استاذ الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية**	تتماشي اتجاهات الصحافة مع رؤية الحكومة	التغطية سياسية دبلوماسية	هنالك حوجة للفنون التحريرية الأخرى	غلب على التغطية طابع الخلاف	خلت التغطية من الحملات الصحفية المنظمة	يوجد رابط بين قضيةحلايب والتوترات بين الدولتين
2	**د. معتز صديق الحسن أستاذ إعلام مساعد جامعة وادي النيل**	رؤية الصحافة تشابه رؤية الحكومة في قضايا العلاقات	تغطية الصحف للقضايا كانت تغطية سياسية	الفنون التحرير الأخرى مهمة	نعم يغلب علي التغطية الخلاف	التغطية كانت مسايرة للاحداث وخلت من الحملات الصحفية	نعم تبرز قضية حلايب ايام الخلافات والتوتر
3	**د. جلال الدين الشيخ زيادة أستاذ الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية**	يتحدد موقف كل صحيفة بحسب استقلاليتها عن الحكومة	التغطية سياسية، دبلوماسية ، اقتصادية ، أمنية	مع مقالات الرأي الفنون الأخرى مهمة في التغطية	نعم هنالك تركيز على الخلافات.	لا توحد حملات صحفية في التغطية	تظهر قضية حلايب صحفياً أيام الخلافات
4	**أ.د عبد النبي عبد الله الطيب أستاذ الإعلام بجامعة جازان**	يتفق موقف الصحافة السودانية مع الموقف الحكومي	التغطية تأخذ الجانبين السياسي و الاقتصادي	مواد التفسير مهمة	نعم تركيز التغطية على قضايا الخلاف	خلت التغطية من الحملات الصحفية المنظمة	دائما تبرز قضية حلايب ايام توتر العلاقات
5	**د.نصر الدين قرني أستاذ الإعلام جامعة عجمان**	موقف الصحافة لا يختلف مع موقف الحكومة	التغطية تميل للجانب الإقتصادي	ضرورة وجود اشكال اخرى مع مقال الرأي	تركيز الصحافة انصب على الخلافات	لم تقم الصحافة بعمل حملات منظمة	تظهر قضية حلايب مع ظهور الخلافات بين الدولتين

ثانياً مقابلات رؤساء التحرير:

م	الأسم والصفة	السؤال 1	السؤال 2	السؤال3	السؤال 4	السؤال5	السؤال6
1	**الصادق ابراهيم الرزيقي، رئيس تحرير صحيفة الانتباهة**	اتجاهات وطنية ، وبعضها شبه محايد	سياسية ــ اقتصادية أمن قومي	مقالات الرأي مؤثرة على الرأي العام	نعم غلب عليهاطابع الخلاف	لا توجد حملات صحفية منظمة	نعم هنالك رابط بين قضيةحلايب والتوترات بين الدولتين
2	**أشرف عبد العزيز رئيس صحيفة تحرير الجريدة**	التزام بالمهنية	تغطية سياسية و اقتصادية ودبلوماسية	مقال الرأي هو الأنسب	نعم يغلب علي التعطية الخلاف	مسايرة للاحداث بلا حملات صحفية	نعم تبرز قضية حلايب ايام الخلافات
3	**توفيق البدري، رئيس تحرير صحيفة المستقلة**	تتفق مع رؤية الحكومة	التغطية سياسية	الفنون الأخرى مهمة في التغطية	ليس دائماً تركز التغطية على الخلاف	لا توجد حملات صحفية في التغطية	نعم تبرز قضية حلايب صحفياً أيام الخلاف
4	**عوض الباري محمد طه رئيس تحرير صحيفة الفجر الجديد**	احياناً تختلف مع الموقف الحكومي	التغطية يغلب عليها الجانب الاقتصادي	مقال الرأي هو الأنسب للتغطية	يوجد تركيز على قضايا الخلاف في التغطية	خلت التغطية من الحملات الصحفية المنظمة	دائما تظهر قضية حلايب ايام توتر العلاقات
5	**بكري المدني رئيس تحرير صحيفة الوطن**	موقف الصحافة متسق مع موقف الحكومة	التغطية سياسية أمنية	مقال الرأي هو الأنسب عملياً	تركز الصحافة بصورة كبيرة على الخلاف	لم تقم الصحافة بعمل حملات منظمة	قضية حلايب تظهر أيام الخلافات

مقارنة نتائج التحليل مع نتائج المقابلات:

1-الفرضية الأولى في التحليل اسفرت على اتساق اتجاهات الصحافة السودانية مع اتجاهات الحكومة حيال قضايا العلاقات السودانية المصرية، حيث نجد أن غالب من أجريت معهم المقابلة يرون أن اتجاهات الصحافة متفقة مع توجهات الحكومة في شأن العلاقات السودانية المصرية.

2-الفرضية الثانية في التحليل اسفرت على أن مجالات تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية غلبت عليها التغطية السياسية ، وتطابقت هذه النتيجة مع نتيجة المقابلات للخبراء الذين رأي أغلبهم أن مجالات التغطية كانت سياسية مع وجود مجالات أخرى أمنية، دبلوماسية و اقتصادية.

3-الفرضية الثالثة في التحليل أسفرت على أن مقال الرأي ليس الأنسب في التغطية لقضايا العلاقات السودانية المصرية، حيث غلبت الأخبار الصحفية على الأشكال التحريرية التي غطت قضايا العلاقات بين الدولتين، و تطابقت نتيجة التحليل مع نتيجة مقابلات الخبراء الذين رأى أغلّبهم بضرورة الاعتماد على اشكال تحريرية أخرى غير المقال بما فيها الخبر الصحفي الذي شكل اغلب تغطايات قضايا العلاقات السودانية المصرية أبان فترة الدراسة .

4- الفرضية الرابعة في التحليل أسفرت على أن تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية أخذت طابع الخلاف اكثر من طابع العلاقات الودية، واتفق أغلب الخبراء مع هذه النتيجة من خلال اجابتهم على اسئلة المقابلة .

5- الفرضية الخامسة في التحليل أسفرت على أن تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية في مجملها تساير الأحداث المتعلقة بقضايا العلاقات بين البلدين، ولم تكن هنالك أي حملات

صحفية منظمة للصحافة السودانية في هذا الخصوص، وهذه النتيجة تطابقت تماماً مع اراء الخبراء في المقابلات الذين اجمعوا على غياب الحملات الصحفية في فضايا العلاقات السودانية المصرية.

6-الفرضية السادسة في التحليل أسفرت على أن هنالك رابط بين بروز قضية حلايب صحفياً وبين وجود توتر في العلاقات بين السودان ومصر، وتطابقت هذه النتيجة مع اراء الخبراء الذين تم طرح اسئلة المقابلة عليهم؛ و أجمعوا على أن قضية حلايب تبرز عندما تكون هنالك توترات وخلافات بين السودان ومصر .

النتائج:

1-توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية فترة الدراسة متسقة مع رؤية الحكومة السودانية في قضايا العلاقات السودانية المصرية بما فيها رؤيتها حول قضية حلايب وتبعيتها للسودان.

2- أكدت الدراسة أن الصحافة السودانية لم تُولِ قضايا العلاقات السودانية المصرية قدراً كافياً من التغطية ، وإنما كانت تساير الأحداث وتفرد المساحة للقضايا متى ما برز حدث أو حدثت مشكلة بين الدولتين ، وبالتالي أفتقدت الحملات الصحفية المنظمة التي تستهدف التناول لقضايا العلاقات السودانية المصرية بصورة عامة وقضية حلايب بصورة خاصة .

3- كشفت الدراسة أن قضية حلايب تمثل نقطة محورية في قضايا العلاقات السودانية المصرية وأن لم تظهر في احيان كثيرة لسطح الاحداث إلا أن الجانب المصرية على مر الحقب والأنظمة المتعاقبة يهدف من عدم الحل والاعتراف بأحقية السودان بها لتحقيق الكثير من كسبه للمواقف السياسية المختلفة.

4- أكدت الدراسة أن تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها الطابع الخبري، حيث شكلت نسبة التغطية الخبرية في صحيفة الرأي العام 34%، و في صحيفة السوداني بلغت 31.4%، بينما كانت نسبة الأخبار في صحيفة الأيام 28.9%.

5-توصلت الدراسة إلى أن الصحافة السودانية لم تفرد مساحة كافية لحجم تناول قضايا العلاقات السودانية المصرية، حيث احتلت مساحة (أقل من ربع الصفحة) التغطية للقضايا العلاقات بين الدولتين بنسبة 26% في صحيفة الرأي العام، ونسبة و57% في صحيفة السوداني ، و44.7% في صحيفة الأيام.

6-كشفت الدراسة أن الصحافة السودانية أبان الدراسة لم تُولِ التغطية التميهدية والاستباقية لقضايا العلاقات السودانية المصرية أي اهمية وأنها تصدرت القائمة الأخيرة في ترتيبات التغطيات في صحيفتي (الأيام بنسبة 5%، والسوداني بنسبة10%).

7- وجدت الدراسة أن تغطية الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها الطابع السياسي للموضوعات التي تناولتها الصحافة ابان فترة الدراسة، مما يعني أن قضية حلايب موضوع الدراسة هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وحلها الأنسب هو الحل السياسي بين الدولتين .

8-تبين من خلال الدراسة أن موضوعات التغطية الصحفية لقضايا العلاقات السودانية أخذ جانب تناول الخلافات اكثر من تناول جانب التناول العلاقات الإيجابية ، مما يعني أن قضية حلايب مشكلة متجددة ولم تحل حتى إكمال الدراسة .

9-أوضحت الدراسة أن المكانة التي حظيت بها موضوعات تغطية العلاقات السودانية المصرية، من حيث العرض داخل الصفحة، كان في أعلى الصحفة مما يعني أن الأبراز كان واضحاً ومميزاً مما شكل عنصر جذباً للقراء.

10-أسفرت الدراسة على أن تواجد موضوعات التغطية لقضايا العلاقات السودانية انحصرت بصورة كبيرة في الصفحات الداخلية للصحف موضع الدراسة ، التركيز على الصحفات الداخلية يعد من حيث الأهمية في درجة اقل عند القراء بعكس الصفحات الأولى التي تعتبر مهمة .

12-أبانت الدراسة أن التغطية التعبوية في موضوعات العلاقات السودانية المصرية من اضعف انواع التغطيات من حيث الأهداف في صحيفتي الأيام والسوداني، وهي تغطيات مهمة في تغطية قضية حلايب التي تتطلب جانب تعبوي تستهدف السياسيين والمواطنين على السواء بأحقية السودان لحلايب وبالتالي حشد الرأي العام حولها .

13-اظهرت الدراسة أن تغطية موضوعات العلاقات السودانية المصرية في الصحافة السودانية خلت من ايراد الجداول الإحصائية كوسائل ابراز مهمة خاصة في الإشكال التحريرية التي تتطلب مثل هذا النوع من الإبراز كمواد الاستقصاء أو التقارير المعمقة المدعمة بالأرقام.

14-وجدت الدراسة أن مصادر تغطية موضوعات العلاقات السودانية في الصحافة السودانية أبان فترة الدراسة غلب عليها المصادر المحلية، بجانب ضعف المصادر الدولية لطبيعة القضايا التي تعتبر قضايا اقليمية تخص دولتين جارتين وبالتالي استنطاق المصادر بالنسبة للصحافة السودانية ينصرف نحو المحلية بصورة كبيرة ثم الاقليمية كالمصادر المصرية التي لها علاقة بموضوع قضايا العلاقات السودانية المصرية.

ثانياً: التوصيات:

فقد اوصت الدراسة بالأتي:

1-أن تولي الصحافة السودانية قضية حلايب أولوية في التناول والتغطية والطرق الصحفي المتواصل للمشكلة حتى يضمن عودتها للسودان مع ضرورة عودة العلاقات السودانية المصرية لطبيعتها الودية.

2-ضرورة تنظيم حملات صحفية منظمة و تغطيات تفسيرية لقضايا العلاقات السودانية المصرية تبين وجهة نظر الحكومة السودانية في قضايا العلاقات المختلفة بما فيها قضية حلايب .

3-تكوين مراكز بحث علمي سودانية متخصصة في قضايا العلاقات السودانية المصرية لتقدم لصناع القرار المعلومات والمشورة والرأي العلمي الصحيح في ما يتعلق بالعلاقات بين البلدين.

4-الاهتمام بقوالب مقالات الرأي في تغطية قضايا العلاقات السودانية المصرية باعتباره من القوالب الصحفية المؤثرة في صناعة الرأي العام.

5-تدريب بعض الصحفيين السودانيين التدريب الكافي ليتخصصوا في قضايا العلاقات السودانية المصرية حتى يتسنى لهم عرض موضوعات العلاقات بعلمية ومهنية تؤدي الغرض المطلوب.

6-الاستعانة بمواد الإبراز في تغطية قضايا العلاقات السودانية المصرية كالرسوم البيانية والجداول والكاريكاتير لما لها من تأثير على المتلقي وإقناعه .

7-الاهتمام بالإعلام السوداني الخارجي وضرورة تكوين هيئات مخصصة لهذا الغرض وتزويدها بالكوادر والامكانيات لاداء دورها حتى تسهم في قضايا علاقات السودانية الخارجية بعامة وعلاقات السودان بمصر بخاصة.

8-تضمين المناهج الوطنية في مواد الجغرافية و الثقافة الوطنية للناشئة والطلاب في المراحل المختلفة وايراد قدر كافي من جغرافية وتاريخ حلايب واقناعهم بسودانيتها

ثالثاً: المقترحات

أوصت الدراسة باجراء دراسات لعناوين الموضوعات التالية في :

1-تاثير الرأي العام المحلي على قضية حلايب.

2-اتجاهات النخب السودانية في قضايا العلاقات السودانية المصرية .

3-دور عمود الرأي في معالجة قضايا النزاعات السودانية المصرية

4-الإعلام الالكتروني وتأثيره على العلاقات السودانية المصرية.

5-أحقية السودان بحلايب في الصحف العربية .

6-الشائعة الإعلامية واثرها على العلاقات السودانية المصرية .

المراجع :

أولاُ: القرآن الكريم

ثانياً: المعاجم:

1- محررون، ابن منظور،لسان العرب، بيروت، طبعة دار صادر، 2003م.

2-محررون، المعجم الوجيز، القاهرة، المطابع الأميرية،2006م.

3-محررون، المعجم الوسيط الجزء الثاني،1989م.

4-محررون، المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، 1986م.

ثالثاً أبحاث ودراسات غير منشورة:

1-أعمال ندوة مثلث حلايب رؤية تنموية متكاملة ، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1998م.

2-ابراهيم، فاطمة، مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة 25 يناير 2011م، جامعة الخرطوم، المستودع الرقمي، بدون تاريخ.

3-اسماعيل، بكرى على، العلاقات السودانية المصرية 1969-1985م، ماجستير علوم سياسية، الخرطوم، جامعة الخرطوم، 2000م.

4-بابكر، رباب عبد الرحمن الوسيلة ، أثر مملكة علوة 500-1500م، ماجستير كلية الآداب جامعة الخرطوم، 2011م.

5-دراسة العلاقات الاقتصادية التجارية بين السودان و مصر، وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية ، 2000-2004م.

6-دراسة قناة العربية، النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين ، 12ابريل 2013م ، منشورة على صيغة PDF بموقع القناة.

7-دراسة غير منشورة ، الخرطوم جامعة الخرطوم، 2006م.

8-عبد الله، ياسر أحمد مختار، الشبكة العنكبوتية وتأثيرها تطور الصحافة السودانية، الخرطوم، جامعة الخرطوم، 2009م.

9-عبد الله، خالد احمد الحاج، اتجاهات المقالات الصحفية في تعزيز مفهوم السلام في دارفور، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة ام درمان الاسلامية، 2014م.

10-عبد الرحمن، الوليد مصطفي ، تناول القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية للقضايا السودانية، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1997م.

11-عثمان، الهام حسن، الابعاد السياسية والقانونية للمنازعات في القانون الدولي بالنظر لقضية حلايب ، ماجستير علوم سياسية ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم، 1998م.

12-على، الشيخ محمد، العلاقات السودانية ، العلاقات السودانية المصرية 1956-1985م،

13-على، عباس إبراهيم محمد، المواقف البريطانية تجاه الثورة المهدية(1881-1885)، المجلة التاريخية العدد 17، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، 1970م.

14-محمد، عبد الحفيظ محمد، معالجة الصحافة لأخبار العلوم التطبيقية، ماجستير، عطبرة، جامعة وادي النيل، 2013م.

14-سلامة، ايمن ، النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين، القاهرة، قناة العربية، 2013م.

رابعاً الكتب العربية والمعربة :

1- ابراهيم، عبد الله على، ببليوغرافيا الصحافة السودانية في قرن 1890-1998م، الخرطوم، المجلس القومي للصحافة ، ط1، 2001م.

2-ابراهيم، حسن احمد، محمد على في السودان دراسة في اهداف الحكم التركي المصري، الخرطوم ، دار التاليف الترجمة والنشر ، بدون تاريخ .

3-أبو حسبو، عبد الماجد، مذكرات عبد الماجد أبو حسبو، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، بدون دار نشر، 1987م.

4-أبن الوردي ابو حفص عمر بن مظفر بن عمر، كتاب فريدة العجائب، لندن، 1823م.

5-الأمين، المعتصم أحمد على ، السودان في صحيفة الأهرام القاهرية ، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، جامعة أفريقيا العالمية، 2009م.

6-الطويل، أماني، العلاقات المصرية-السودانية(جذور المشكلات وتحديات المصالح)، الدوحة،المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، ط1، 2012م.

7-الحواتي، بركات موسى، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1989م.

8-الحاج، عبد الرحمن حسب الله، العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان، الخرطوم، المطبعة العسكرية، 2005م.

9-الجمل، شوقي عطا الله، تاريخ سودان وادي النيل، القاهرة، الانجلو مصرية، 1980م.

10-الربيعي، صاحب، دليل البحوث المائية في الشرق الأوسط للباحثين وطلبة الدراسات العليا، بغداد، شركة الديوان ، 2004م.

11-الصاوي، محمد، البحث العلمي اسسه وطرقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992م.

12-الحسن، محمد سعيد محمد، عبد الناصر والسودان، ميد لاين المحدودة، لندن، 1992م.

13-الشامي، صلاح الدين على، السودان دراسة جغرافية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002م.

14-بشير، محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1956، الخرطوم، الدار السودانية للكتب ، 1980م.

15-بكر، محمد ابراهيم، المدخل إلى تاريخ السودان القديم، القاهرة، دار المعارف، 1998م.

16-تقرير مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام2011م، الخرطوم، 2013م.

17-تقرير مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام 2015م، الخرطوم، 2016م

18-تمام، تمام همام، السياسة المصرية تجاه السودان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

19-تنقو، معاذ أحمد محمد، نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ط1، 2005م.

20- حسين، سمير محمد، بحوث الإعلام،القاهرة، عالم الكتاب، ط2، 1995م.

21- حسين، سمير محمد، بحوث الإعلان، القاهرة، عالم الكتاب، 1983م.

22- خير، أحمد، كفاح جيل تاريخ حركة الخريجين وتطورها، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، 2002م.

23- درويش، شريف، هشام عطية، مقدمة في مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008م.

24-دينار، حاتم ابراهيم على، حريق دار، الخرطوم ، دار الخرطوم الجديدة للنشر، 2005م

25- راضي، نوال عبدالعزيز مهدي، رياح الشمال، دراسة في العلاقات المصرية-السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، دار المعارف، 1985م

26-سعيد، بشير محمد، ادارة السودان في الحكم الثنائي ، الخرطوم، جامعة الخرطوم للنشر ، 1988م.

27- سعيد، بشير محمد، من تاريخ السودان السياسي، الزعيم الأزهري وعصره القاهرة، ط1، 1990 م.

26سليمان، حسن سيد، جذور ازمة دارفور، مقال ، مجلة افق سياسية ، عدد 2، 2004م.

28-سيد أحمد ، عماد، امركة افريقيا، دارفور فقاعة على ثقب الإبرة، الخرطوم، المكتبة الوطنية 2005م.

29-شبيكة، مكي، السودان عبر القرون، بيروت، دار الثقافة ، ط1، 1964م.

30- شبيكة، مكي، السودان عبر القرون، بيروت، دار الثقافة، ط3 ، 1965م،

31- شبيكة، مكي ، السودان والثورة المهدية ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر،ج1، 1978م.

32- شمو، علي محمد، اساسيات الاتصال ومهارته، ط1، 2005م.

33- شقير، نعوم، السودان تاريخ وجغرافيا، بيروت ، دار الثقافة، ط2 ،1972م.

34- صالح محجوب محمد، الصحافة في نصف قرن، الخرطوم، دار النشر جامعة الخرطوم ، ط2 ، 1996م .

35-صالح ، محجوب محمد، الصحافة السودانية في نصف قرن، الخرطوم ، دار النشر جامعة الخرطوم ط1، 1971م.

36- صالح، ناهد حمزة محمد، دور الصحافة في تكوين الاطار الفكري للوحدة الوطنية، الخرطوم، شركة مطابع العملة، ط2 ، 2006م.

37- طه، فيصل عبد الرحمن على ، حلايب وحنيش مقالات في القانون الدولي العام، الخرطوم، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ط1 2000م.

38- عبده، ابراهيم، تطور الصحافة المصرية، 1951-1798 م، القاهرة، المطبعة النموذجية، ط3، 1951م.

39- عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد ، توشكي دارسة لحملة النجومي لمصر ، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1973م.

40- عبد الله ، على، حلايب 1958م كيف نشأت الأزمة وكيف حلت، كتاب مترجم، الخرطوم، شركة مطابع العملة المحدودة، ط2، 2008م

41- عبد الرحمن، فيصل، مياه النيل السياق التاريخي و القانوني، مركز عبد الكريم ميرغني ، 2005م.

42- عبد الرحمن، الوليد مصطفي، تناول القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية للقضايا السودانية، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1997م.

43- عبد اللطيف، صلاح، الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق 1899 -1989م، الخرطوم، مطابع الأوفست، 1992م.

44- عثمان، غسان على، الهوية السودانية تفكيك المقالات الفاسدة، الخرطوم، المكتبة الوطنية، ط1، 2015م.

45- عبد الحميد، محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2000م.

46- علم الدين، محمود، مقدمة في الصحافة، القاهرة، العربية للنشر و التوزيع الطبعة الثانية 2012م.

47- فتحي، محمد فريد، في جغرافية مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ط2، 2000م.

48- فضل، يوسف ، دراسات في تاريخ السودان ، الجزء الأول ، الخرطوم، دار الطباعة، 1975م.

49- مكاوي، حسن عماد، الإعلام ومعالجة الأزمات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2005م.

50- مورهيد،الآم، ترجمة نظمي لوقا،النيل الازرق، القاهرة، دار المعارف، 1996م.

51- محمد، سليمان عثمان، قراءات في قانون الصحافة والمطبوعات1993م، الخرطوم، معهد البحوث والدرسات الاجتماعية، 1994م.

52- محمد، سمير، تحليل المضمون، تعريفاته- مناهجه، القاهرة، عالم الكتاب، ط2، 1996م.

53- محمد، محمد عوض، السودان الشمالي سكانه وقبائله، القاهرة، مطبعة لجنة الطباعة و النشر، ط2، 1956م.

54- موسى، فيصل محمد، موجز تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر، الخرطوم مطبعة جامعة النيلين، 1999م.

55- مجلس قيادة الانقاذ الوطني، مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان ، الخرطوم، دار الاصالة للطباعة والنشر، ط1، 1990م

56- مخلوف، محمد حسين، أسبوعان مع علي ماهر في السودان، القاهرة ، شركة فن الطباعة ،1941م.

57- مروة، أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط2، 1961م.

58- واربيرج، جبرايل.د ، ترجمة حذيفة الصديق عمر، إختلاف الرؤى التاريخية في وادي النيل، مؤسسة الفجر للإنتاج الاعلامي، 1999م.

59- وهبي، سحر، بحوث في الاتصال، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط 1، 1996م.

60- يعقوب، عبد الحليم موسي، الممارسة الصحفية في الاعلام العربي ،الدار العالمية للتوزيع والنشر،2008م.

61- يونس، رحيم، مقدمة في منهج البحث، عمان، دار دجلة، ط1، 2008م،.

خامساً الكتب الأجنبية:

1-Adami,V, National Frontiers in International Law, Lodon ,1927

2- Babiker,Mahjoub Abdalmalik, press and politics in sudan, Gradute college publication, No14, university of Khartoum, 1985.

3-Berlson, Bernard, Content Analysis in Communication Research Illionis(FPP). 1952.

4- Habachi,L,The Graffiti and work of Viceroye of Kush in region of Asswan, journal of Sudan Antiquities ,1957.

5-Vantini, Giovanni,Rediscovering Christian Nuba, Khartoum, Collegio Delle Missioni Africane, 2009.

6-Wingate, F.R, Madism and Egyption Bloss J.F, E & Sudan, Sotry of Suakri S.N.R,XIX.IJ, Londan,1930.

7-Zartman, William,Government and Politics in Norrthern Africa , London,Methuen &CO LTD, 1964.

سادساً المقابلات:

1-البدري، توفيق، رئيس تحرير صحيفة المستقلة، مقابلة مقابلة بتاريخ 2017/1/13م الساعة 4 مساء.

2-الحسن، معتز صديق، أستاذ إعلام جامعة وادي النيل، مقابلة بتاريخ 2017/1/10 الساعة 7 مساءً.

3-الطيب، عبد النبي عبد الله، أستاذ الإعلام بجامعة جازان، مقابلة بتاريخ، 2017/1/13م الساعة 10 مساءً.

4-الرزيقي، الصادق ابراهيم ، رئيس تحرير صحيفة الانتباهة، مقابلة بتاريخ 2017/1/13م الساعة 3 ظهراً.

5-المدني، بكري، رئيس تحرير صحيفة الوطن ، مقابلة بتاريخ 2017/1/10م، الساعة 1:37 ظهراً.

6-حسن، سيف الدين، استاذ الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية ، مقابلة بتاريخ 14 /2017/1م الساعة 10 مساءً.

7-زيادة، جلال الدين الشيخ، أستاذ الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية مقابلة بتاريخ 2017/1/11 الساعة 3 ظهراً.

8-طه، عوض الباري محمد رئيس تحرير صحيفة الفجر الجديد، مقابلة بتاريخ 2017/2/1م الساعة 3 ظهراً.

9-عبد العزيز، أشرف، رئيس صحيفة تحرير الجريدة، مقابلة بتاريخ 2017/1/13م الساعة 5 مساء.

10-قرني، نصر الدين، أستاذ الإعلام جامعة عجمان، مقابلة بتاريخ 2017/1/16م الساعة5 مساءً.

11-مكي، محمد مكي، أستاذ إعلام ، جامعة وداي النيل قسم الإعلام ، مقابلة بتاريخ 15/4/ 2014م الساعة 1 ظهراً.

سابعاً الصحف والدوريات:

1-الرشيدي، أحمد، الحدود السودانية المصرية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 111، يناير 1993م.

2-السيد، أمين، حياة النيل في السياسة المصرية ، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9606، بتاريخ 2005/5/17م.

3-الصيحة، خبر صحفي ، العدد 1242، ص1، بتاريخ 2018/3/1م

4- الشيخ، أحمد، حلايب وسماحة مشاكل متشابهة، الخرطوم، صحيفة الأيام ، العدد 10612،ص 7 ، 25مايو 2013م.

5-مجلة الفجر ، المجلد الثالث، عدد2، الخرطوم، دار الوثائق ، 1936م.

6- حيدر، أحمد المنتصر، مقال رأي، صحيفة السوداني ، عدد رقم، 3124، 7 سبتمبر 2014م.

7- جفون، لبابة، تقرير بصحيفة السوداني بعنوان مرسي في الخرطوم، ص 3، 4 أبريل 2013م.

8- دراسات وأبحاث ، صحيفة العرب، العدد رقم 9582، ص 7، 7 يونيو 2014م.

9- سلمان، سلمان محمد أحمد، مقال حلايب ووادي حلفا ومياه النيل، صحيفة الايام، عدد 10580، 17 أبريل 2012م.

سابعاً المواقع الإلكترونية:

1-موقع وزارة الدفاع السوداني على شبكة الانترنت، 2 نوفمبر2012م، www.mod.gov.sd .

الملاحق:

ملحق رقم (1) تغطية صحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية فئة مقال الرأي صحيفة الأيام ص6 عدد رقم 10791 بتاريخ 2014/2/6م

ملحق رقم (2): تغطية صحيفة لقضايا العلاقات السودانية المصرية فئة الخبر

صحيفة الأيام ص1 العدد 10574 بتاريخ 2014/4/10م

اشتكي من من إخفاقات واجهت اتفاق الشرق

مساعد الرئيس: موقفنا من حلايب (واضح)

الخرطوم: مشاعر دراج

تمسك مساعد رئيس الجمهورية موسي محمد احمد بسودانية حلايب. ودعا موسي لاعادة الاوضاع في مثلث حلايب الي ما قبل عام ١٩٩٥م. وقال موسي انه ابلغ الرئيس المصري ذلك بوضوح لدي لقائه مرسي بالخرطوم

واعترف موسي بوجود اخفاقات في صندوق اعمار الشرق لكن ارجع ان اللجنة الرباعية التي تشكلت من قبل رئاسة الجمهورية ستكشف نتائج التقييم والتقويم وانتقد مساعد الرئيس عدم ايفاء الحكومة بالتزاماتها المالية تجاه اتفاقية الشرق

وقال موسي في مؤتمر صحفي امس، ان ١٠٠ مليون دولار دفعت لتلقي احتياجات محلية واحدة ناهيك عن ثلاثة ولايات بالشرق بمحلياتهم ان قضية مثلث حلايب اهم قضايا السيادة الوطنية وتابع انه من خلال لقاءه مع الرئيس المصري محمد مرسي الذي وعد بازالة الاحتقان عن علاقات البلدين واعادة الاوضاع في مثلث حلايب الي ما قبل عام ١٩٩٥م تعزيزا لعلاقات الدم والرحم والمصير المشترك

واوضح موسي خلال رده علي اسئلة الصحفيين حول ان رئاسة المصرية اصدرت بيان حول حديث محمد مرسي ان الموقف الان واضح من طرفنا ويمكن ان تكون هناك تغييرات لا نصرح بها حول حلايب نسبة لوضع معد الحالي لكن يجب ان لا ياخذكم الشك بانها سودانية وليس مصرية وذلك من حيث التواجد والسكان وخريطة السودان وهذا تاريخ معروف عن حدود السودان.

واعترف موسي بوجود اخفاقات في صندوق اعمار الشرق مبينا ان اي عمل دائما يكون فيه بعض الاخفاقات لكن بعد تكوين اللجنة الرباعية من رئاسة الجمهورية ستكشف نتائج التقييم والتقويم وترقية الصندوق، وانتقد عدم ايفاء الحكومة بالتزاماتها المالية تجاه اتفاقية الشرق خاصة ان الجانب التنموي وفر مبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال ٥ سنوات دفعت منها حوالي ١٠٠ مليون دولار. وقال لا يليق طموحات محلية واحدة ناهيك عن ثلاثة ولايات بالشرق وذكر ان تنفيذ الترتيبات الامنية حيث تم توظيف ١٥٠٠ مسرح في ولاية كسلا و ١٠٢٢ من ولاية القضارف. واستنكر موسي انتشار ظاهرة تهريب البشر واعتبارها غريبة ولا تشبه قيمنا وعاداتنا السودانية. واكد انه تمت خطوات لاحتوائها

وصول وقود ومواد تموينية لنيالا

اعتماد ١٥٤ مليون جنيه لتمويل

مسيرة والسلامات بدارفور

ملحق رقم (3) تغطية صحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية فئة الحوار الصحفي صحيفة الرأي العام العدد 6073 ص5 بتاريخ 2014/9/23م

ملحق رقم (4) تغطية لقضايا العلاقات السودانية المصرية صحفية فئة المنوعة صحيفة الراي العام العدد ص 3 يتاريخ 24 نوفمبر 2014م

جراء تحقيق في الاحداث.
عبود، مقتل (١٥) مواطناً
ة الاعلام، وتابع "نحن
يعيش الشعب المصري،

سعودية
لى أوضاع السودانيين
باثارة حالات مماثلة لما
نسيح الامر بشأنهم، وقد
السعودية. وقال النائب
ددا من السودانيين على
ا ان هنالك محتجزين في
واصلة لقوات اثيوبية
ن. وبينما تطرق وزير
اولات للحديث حول
شيئا عن السعودية.
تتابع مع السلطات
ر الداخلية التشادي

حول الأمر.

سبدرات.. لوم للمواطنين

فاجأ النائب عبد الباسط سبدرات، الجلسة، بحديث ألقى فيه باللائمة على المواطنين السودانيين، وقال انهم أقدموا على أفعال ما كان ينبغي ان يقدموا عليها، من خلال ذهابهم الى الجزائر بغرض التنقيب، والذهاب الى اسرئيل عبر مصر، لجهة ان تلك الافعال دفعت قيادة البلاد الى تحمل وزرها، واضاف: الذي يرتكب جرما يجب ان يعاقب". في اشارة الى السودانيين الذين قتلهم الأمن المصري حينما كانوا في طريقهم الى اسرائيل عبر سيناء.

غندور: حلايب ستعود الى السودان

وبعد ان اكثر النواب من الحديث عن سودانية حلايب، مطالبين وزير الخارجية بايضاح الأمر حولها، اكد غندور في رده على النواب ان حلايب سودانية وستبقى سودانية، واشار الى ان السودان لديه شكوى بطرف مجلس الأمن يجددها سنوياً، وقال ان كل ما جرى في حلايب يتم توثيقه وارساله الى مجلس الأمن، مؤكداً أن قضية حلايب تحل بالتحكيم بيد ان مصر ترفض مبدأ التحكيم حسب قوله، واضاف "علينا أن نصبر، ستعود حلايب الى السودان، وإن وضعت في الخريطة المصرية".

ملحق رقم (5) تغطية صحفية فئة مقال الراي صحيفة السوداني العدد ص 6 بتاريخ 4 /2/ 2014م

رأي

6

حلايب قبل وبعد مجلس الأمن : لماذا لم تكتمل الصورة؟ (١)

ملحق رقم(6) تغطية صحفية لقضايا العلاقات السودانية المصرية صحيفة السوداني فئة الخبر ص1 العدد3519 بتاريخ 2015/10/23م

جنيهان لا غير

السوداني

صحيفة الصوية الجامعة

رئيس مجلس الإدارة : جمال الوالي

رئيس التحرير : ضياء الدين بلال

www.alsudani.sd

المؤمن للأثاث والديكور
تخفيضات حتى
الأثاث المكتبي
شارع الجمهورية
ت: 0183749085
الأثاث المنزلي
العمارات شارع 1 - بحري شارع البلدية
01206013131-01260601414
www.almomengroup.net
www.facebook.com/almomengroup

الجمعة ٢٣ أكتوبر ٢٠١٥م الموافق ٩ محرم ١٤٣٧هـ أسسها محجوب عروة عام 1985 السنة الثلاثون | العدد (٣٥١٩) ١٢ صفحة

الخارجية: البشير والسيسي اتفقا على حل أزمة حلايب ودبا

الخرطوم: مؤمن محجوب

كشفت وزارة الخارجية بأن الرئيسين عمر البشير ونظيره المصري اتفقا على حل أزمة مثلث حلايب بطريقة "ودبة" وقال وكيل وزارة الخارجية عبد الغني النعيم للصحافيين امس الخميس بأن قضية حلايب ليس فيها استفتاءات وأضاف ردا على إجراء القاهرة انتخابات برلمانية بمنطقة حلايب السودانية: إن قضية حلايب بين البلدين ليس فيها "استفتاءات" وزاد "والثابت والقاطع إنه من الحلول الودية تظل مشكلة بين البلدين" ولفت النعيم إلى أن ما هو موجود وسماح من إمكانيات بين البلدين إلا "كمين جدا جدا" مؤكدا أن الرئيسين البشير عمر البشير والسيسي اتفقا بأن تكون هناك معالجة ودية لهذه القضية. موضحا بأن هذا خط إستراتيجي بالنسبة لسياسة الدولة. وأضاف "بعد ذلك أي تفاصيل أخرى يتكرم إليها بعلق هذا المستحيل، وهو كيف يمكن الوصول إلى "الحد الودي".

وفي سياق آخر اتفقت الخرطوم والقاهرة امس على افتتاح معبر أرقين البري في الربع الثاني من العام الجاري على يد الرئيسين البشير عمر البشير والسيسي. وقال وكيل وزارة الخارجية عبد الغني النعيم عقب الفراغ من الإجتماع المشترك للجنة العليا المشتركة امس الخميس بالخرطوم إن الطرفين اتفقا على معالجة بعض الهوائق الفنية وتلافيها في افتتاح معبر أرقين.

من جانبه قال وكيل الشؤون الدولي المصري فتحي عبد العظيم إن الإجتماع تم إنجازا لمجموعة المشاكل التي تواجه معبر "أشكيت-أسطل" مؤكدا على نجاح تجربة هذا المعبر. وقال بأنهم يسعون لإفتتاح عدد من المعابر وصولا إلى تعاون استراتيجي بين السودان ومصر وينوقع عبد العظيم بأن يتم افتتاح معبر أرقين البري في الربع الثاني من العام ٢٠١٦م وأن يحقق مردودا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين البلدين

ملحق رقم (7) أسئلة مقابلة لاستفتاء رأي الخبراء حول تغطية الصحافة لقضايا العلاقات السودانية المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أسئلة مقابلة لدراسة حول:

أتجاهات الصحافة السودانية في معالجة قضايا العلاقات السودانية المصرية قضية حلايب انموذجاً

1-ماهي اتجاهات الصحافة السودانية الصحافة السودانية في تناول قضايا العلاقات السودانية المصرية من حيث اتفاقها واختلافها مع توجهات الحكومة السودانية؟

.....

2- إلى أي مجالات في رايك يميل تناول الصحافة السودانية لقضايا العلاقات السودانية المصرية .. سياسية .. دبلوماسية .. اقتصادية .. أخرى .. لماذا؟

.....

3-برائك هل فئة قالب أو شكل مقال الرأي الصحفي أنسب الأشكال الصحفية في تناول قضية حلايب صحفيا؟ ولماذا؟

.....

4-هل تتفق الرأي في أن موضوعات الصحافة السودانية التي تناولت قضايا العلاقات السودانية المصرية غلب عليها طابع الخلافات بين الدولتين؟

.....

5-هل ترى أن تغطية الصحافة السودانية كانت عبر حملات صحفية منظمة أم أنها مسايرة للأحداث ومتزامنة لها من غير تخطيط مسبق؟

.....

6-هل تعتقد أن هنالك رابط بين بروز قضية حلايب صحفياً وبين وجود توتر في العلاقات بين السودان ومصر ؟

.....

ملحق (8) استمارة تحليل مضمون الصحافة لتغطيتها قضايا العلاقات السودانية المصرية : قضية حلايب إنموذجاً

أسم الصحيفة :.....

الرقم	رقم العدد	تاريخ العدد	الأحداث والقضايا السودانية المصرية											نوع التغطية الصحفية			أهداف التغطية				اتجاه التغطية مع مواقف الحكومة من قضايا العلاقات مع مصر		
			أمنية	قضايا مياه	سياسية	قضايا حدود	اقتصادية	دبلوماسية	قانونية	اجتماعية	قانونية	تمهيدية	تفسيرية	استقصائية	إعلامية	تعبوية	طرح آراء	حوار ونقاش	مؤيد	معارض	محايد

الإشكال الصحفية في تقديم أحداث وقضايا العلاقات السودانية المصرية							المصادر من حيث الإدلاء		المصادر من حيث الجغرافية			الطابع الذي أخذته التغطية الصحفية	
أخبار	تحقيقات	تقارير	حوارات	مقال تحليلي	مقال افتتاحي	عمود رأي	رسمية	غير رسمية	محلية	إقليمية	دولية	طابع العلاقات الودية	طابع الخلافات

موقع تقديم الأحداث والقضايا			موقع مواد الأحداث والقضايا داخل الصفحة			وسائل الإبراز والتأثير في المواد						ملاحظات
الصفحة الأولى	الصفحات الداخلية	الصفحة الأخيرة	أعلى الصفحة	وسط الصفحة	أسفل الصفحة	انباط	صور	الوان	رسومات	إطارات	جداول	